الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير

أنا الطالب: ابتسام طلال العنزي الرقم الجامعي: ٨٧١١٢٤٨
التخصص: العلوم السياسية الكلية: الآداب

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: العلاقات الكويتية العراقية ١٩٩٠-٢٠١٠

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: [signature] التاريخ: ١ / ٨ / ٢٠١١

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع: [signature] التاريخ: ١٤/٨/٢٠١١

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا ابتسام هلال العنزي أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: ابت

التاريخ: ٢/٨/٢٠٠٧

العلاقات الكويتية العراقية (١٩٩٠-٢٠١٠)

إعداد

ابتسام هلال جبارة العنزي

إشراف

الدكتور غازي ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

أب، ٢٠١١

نوقشت هذه الرسالة " العلاقات الكويتية العراقية (١٩٩٠-٢٠١٠)"

يوم الأربعاء ٢٠١١/٧/٢٧ .

أعضاء اللجنة

الدكتور غازي إسماعيل الربابعة (مشرفا)

أستاذ مشارك - علاقات دولية

الأستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي الطائي (عضوا)

أستاذ- علاقات دولية

الدكتور حسن المومني (عضوا)

أستاذ مساعد- صراعات دولية

الاستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة (عضو خارجي)

أستاذ - جامعة الشرق الأوسط

الإهداء

إلى أبي رحمه الله

ووالدتي أطال الله في عمرها

أخواني

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله الذي أعانني ومنحني القدرة على إكمال هذه الرسالة المتواضعة كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور غازي ربابعة الذي تفضل وتابع معي مراحل هذه الدراسة وكانت لملاحظاته القيمة .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية لجهودهم المبذولة ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في مساعدتي لإنجاز هذا العمل وإلى كل من قدم لي المساعدة من إرشادات وتوجيهات علمية في إغناء المعرفة العلمية.

الباحثة

ابتسام هلال جبارة العنزي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ج**
فهرس المحتويات	**د**
ملخص اللغة العربية	**و**
المقدمة	١
أهمية الدراسة	٢
مشكلة الدراسة	٢
فرضيات الدراسة	٢
حدود الدراسة	٢
مناهج الدراسة	٢
الدراسات السابقة	٣
الفصل الأول **التطور التاريخي للعلاقات الكويتية العراقية**	٦
المبحث الأول : السياسة الخارجية والعلاقات الدولية	٦
المبحث الثاني :العلاقات السياسية الكويتية العراقية قبل عام ١٩٩٠	١٤
المبحث الثالث : العلاقات السياسية الكويتية العراقية بعد عام ١٩٩١	١٩
الفصل الثاني **محددات العلاقات الكويتية العراقية**	٢٣
المبحث الأول :الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠	٢٤
المبحث الثاني : مشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين	٣١
المبحث الثالث : القضايا المؤثرة على العلاقات بين الدولتين (التعويضات، الأسرى والمفقودين)	٤٧
المبحث الرابع : دوافع الاهتمام الكويتي بعلاقاتها مع العراق	٥٣
الفصل الثالث	٥٩

التحولات السياسية في المنطقة وأثرها على العلاقات بين الدولتين	
المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وأثره على العلاقات الكويتية العراقية	٥٩
المبحث الثاني : البعد الاقتصادي والأمني في العلاقات بين الدولتين	٦٤
المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني وأثره على العلاقات العراقية الكويتية	٦٦
الفصل الرابع **مستقبل العلاقات الاقتصادية الكويتية – العراقية بعد عام ٢٠٠٣**	٧١
المبحث الاول : مستقبل العلاقات السياسية بين الدولتين بعد عام ٢٠١٠	٧١
المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	٨٤
الخاتمة	٩١
التوصيات	٩٣
المراجع	٩٥

العلاقات الكويتية العراقية (١٩٩٠-٢٠١٠)

إعداد

ابتسام هلال جبارة العنزي

إشراف

الدكتور غازي ربابعة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات بين البلدين ومحددات وثوابت هذه العلاقة خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٠ ما هي أهم المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق بعد عام ١٩٩٠م؟

تنبع أهمية الدراسة من التعرّف على طبيعة مستوى العلاقات الكويتية العراقية وأثر الغزو العراقي لدولة الكويت في تغيير مفاهيم السياسات الخارجية لدولة الكويت على الصعيد الإقليمي والعربي والدولي، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في (٢٠٠٣) وتأثير ذلك على تطور العلاقات بين البلدين التي إنعكست بشكل مباشر على البلدين والشعبين، وبالتالي تأثيرها على العلاقات العربية – العربية.

توصلت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم جميع الخلافات والمعوقات القائمة والمتوقعة في مسار العلاقات الكويتية العراقية، فإنّه من الثابت أن حقيقة الجوار بين البلدين تجعل كلاً منهما بحاجة لعلاقات تعاونية مع الآخر، وتجعل دولة الكويت

تحديداً معنية باستقرار الأوضاع بالعراق سواءً ما يتعلق بالناحية الأمنية أو بطبيعة الحكم أو بالعلاقة بين الطوائف والجماعات العراقية وهي كلّها أمور تؤثر حتماً على الأمن القومي الكويتي، ومن ثم تتطلب حداً أدنى من التعاون والتنسيق السياسي بين البلدين لتحجيم التداعيات السلبية على الكويت.

وتوصي الدراسة بالإلتزام بالموضوعية في إطار تحليل وفهم العلاقات الكويتية العراقية والقضايا المشتركة، فإن الحاجة تظل قائمة لصياغة رؤية شاملة من جانب القيادات الكويتية تتضمن تصوراً واضحاً للسيناريوهات العراقية المستقبلية وحلولاً لمختلف المشكلات المتوقعة بالعراق وتحمل بُعداً خارجياً، هذا فضلاً عن تضمين تلك الرؤية إستراتيجية للتعامل مع ملفات العلاقات الكويتية – العراقية دون إنتظار لترتيبات الوضع السياسي النهائي بالعراق.

يجب أن ينطلق التعاون الاقتصادي بين البلدين من منظور إقتصادي وأمني مشترك يستند على المصالح المشتركة بين البلدين التي تعتبر الضمانة الأهم لعلاقات سياسية طبيعية بينهما .

والنظر إلى مساهمة الكويت وقطاعها الخاص في إعمار العراق كمدخل إلى تعاون دائم ومتطور بين شريكين في التنمية، تعاون يقوم على أسس متينة وعادلة تضمن مصالح البلدين على حد سواء وتزيد من شأنهما وتلاحمها، لتدعم الاستقرار والتقدم في المنطقة ككل، كما على أي حكومة عراقية مقبلة أن تطبق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالحدود والسيادة، وتستكمل برنامج التعويضات المترتبة على الغزو العراقي للكويت، مما قد يسهم في بناء العلاقات السياسية التي تقوم على مبادئ وأسس محددة تدعم العلاقات السياسية والإقتصادية والامنية بين الدولتين .

المقدمة :

ترتبط دولة الكويت مع الجمهورية العراقية بروابط قوية ، فإلى جانب صلات القربى والنسب والجوار والدين والقومية واللغة المشتركة هناك الصلات التاريخية الوثيقة، فقد إعتمدت الكويت على العراق في الكثير من أمورها الحيوية، حيث كانت تستورد منها الماء والغذاء ، فضلاً عن وجود ممتلكات زراعية واسعة للكويتيين في البصرة والفاو وغيرها .

يعتقد العديد من الباحثين بشأن العلاقات العراقية –الكويتية بأن الخلافات بين الدولتين يتعدى المستويات السياسية إلى الخلافات الاجتماعية بين الشعبين، وهذا الاعتقاد لا يمتّ إلى الحقيقة بأية صلة لأنة يناقض واقع العلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين خلال العقود الماضية، لأسباب ترتبط بالموقع الجغرافي الذي تتمتع به دولة الكويت والذي جعلها تشكّل عامل مهم بالنسبة للتجارة العراقية التي تعتبر الموانئ الجنوبية رئيسية بالنسبة لها، وهذه العوامل الجغرافية التي جعلت مناطق جنوب العراق الطريق الرئيسي أمام السلع والبضائع القادمة إلى العراق. وقد تم توثيق العلاقات بشكل مباشر وغير مباشر بين التجّار والأفراد من كلا الدولتين إضافة إلى العلاقات الاجتماعية المتمثلة بتعزيز الأواصر الأسرية من خلال تشجيع المصاهرة بين الأسر العراقية والكويتية .

لم يظهر الخلاف العراقي الكويتي بشكل علني إلا عام ١٩٦١ عندما أعلن رئيس الجمهورية العراقية آنذاك عبد الكريم قاسم عن رغبته بضم الكويت إلى العراق بعد أن منحتها بريطانيا الاستقلال في نفس العام المذكور معتبرها قضاءً تابعاً لولاية البصرة، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل بعد أن تدخلت القوات البريطانية ودافعت عن حق الكويت بالعيش كدولة خارج سيطرة نفوذ أي دولة أخرى، وقد تركزت المطالبات العراقية بضم الكويت منذ عام ١٩٦١، وقد شكل الإحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ تحولاً مهماً ليس ليس بنسبة للعلاقات السياسية بين الدولتين وأنما بالنسبة للمنطقة والعالم. من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقات الكويتية العراقية خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٠ والتي شهدت أحداث سياسية مهمة أثرت في مجملها على تطور العلاقات السياسية بين الدولتين، ومن أهم هذه الأحداث الإحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ والإحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من التعرّف على طبيعة مستوى العلاقات الكويتية العراقية وأثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت في تغيير مفاهيم السياسات الخارجية لدولة الكويت على الصعيد الإقليمي والعربي والدولي، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في (٢٠٠٣) وتأثير ذلك على تطور العلاقات بين البلدين التي أنعكست بشكل مباشر على البلدين والشعبين، وبالتالي تأثيرها على العلاقات العربية –العربية.

ونظراً لما تتمتع به الدولتان من أهمية إستراتيجية على صعيد أمن الطاقة العالمي لأحتلالهما موارد نفطية كبيرة من هنا تبرز أهمية الدراسة لمحاولتها دراسة المراحل التي مرت بها العلاقات بين الدولتين حيث ستساهم في وضع تصور مستقبلي لهذه العلاقات مبني على أسس علمية، كون العلاقات بينهما منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن تحتاج إلى تحليل وبيان المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات بين الدولتين .

مشكلة الدراسة

تثير طبيعة ومستوى العلاقات السياسية الكويتية العراقية منذ حصول الدولتين على إستقلالهما مجموعة من التساؤلات ، حول أسباب التوتر وعدم الاستقرار بين الدولتين على الرغم مما يجمعهما من روابط جغرافية واجتماعية وسياسية مشتركة. من هنا فأن الدراسة تحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة التالية: ما هي الأسباب والعوامل التي أثرت على تطور العلاقات الكويتية العراقية في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٠؟ وما هو مستقبل هذه العلاقات ؟

فرضيات الدارسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

١- ما أهم المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق بعد عام ١٩٩٠م.

٢- ما المرتكزات والثوابت التي تحدد طبيعة التحرك للسلوك الخارجي لسياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق.

٣- أثر التوجهات السياسية لدولة العراق على تطور العلاقات بين الدولتين .

حدود الدراسة :

- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على دراسة واقع العلاقات الكويتية العراقية خلال ١٩٩٠-٢٠١٠.

- **الحدود المكانية:** تتحدد هذه العلاقة ما بين كل من العراق والكويت في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠) والتركيز على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الدولتين.

مناهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الشمولي وعلى النحو التالي :

١ .**المنهج التاريخي**

تركز الدراسة على بحث الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة بهدف التركيز على دور العامل التاريخي في تحليل التغيرات الحالية والمستقبلية، وفضّلت الدراسة استخدام هذا المنهج في الفصلين الأول والثاني من الدراسة إذ يتتبع الباحث من خلاله تطوّر العلاقات السياسية بين العراق والكويت، المشاكل التي حدثت بين الطرفين وأثرها في حدوث الأزمة الأخيرة بين العراق والكويت وأهمها مشكلة الحدود بين البلدين.

٢ . **المنهج التحليلي**

إن محاولة الفهم الصحيح للتطورات التي رافقت تطور العلاقات السياسية بين العراق والكويت ودراسة وتحليل المتغيرات والظروف والأزمات التي أصابت هذه العلاقات بين البلدين ودورها وأثرها وآفاق المستقبل وتوازن القوى في المنطقة، فرضت استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيه الاستنباط والاستقراء بهدف الاقتدار على قراءة الظروف والأزمات والمتغيرات للعلاقات السياسية بين العراق والكويت وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكن الباحث من الوصول إلى فهم دقيق للتطورات التي حدثت على العلاقات السياسية بين الطرفين في العقود المنصرمة، إضافة إلى فهم دقيق للتطورات وتأثيرها وتحليلها بشكل يمكن الباحث من الوصول إلى فهم دقيق للتطورات التي حدثت على العلاقات السياسية بين الطرفين، إضافة إلى تجميع الجزئيات في إطار تحليل كلي لاتخاذ حكم شامل للتطور السياسي بين العراق والكويت.

٣ . المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن من أهم المناهج العلمية المستخدمة في دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إذ أن وظيفة هذا المنهج مقارنة العلاقات الخارجية الدولية في قضية معينة، أو مقارنة السياسات الخارجية. ومن هنا تأتي أهمية هذا المنهج في أنه يمثل الركيزة الأساسية التي تنطلق منها الدراسة المقارنة للسلوك السياسي لكل من العراق والكويت ومدى تأثير هذا السلوك على العلاقات بين البلدين وعلى العلاقات الدولية مع هذين البلدين.

الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

- **دراسة طلال زيد عبد الله مرزوق (٢٠٠٢)، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، (دراسة حالة)، الغزو العراقي لدولة الكويت، من خلال الوثائق الكويتية.**(١)

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، هادفة إلى تحديد طبيعة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق خلال الفترة (١٩٦١-١٩٩٠) ومدى أثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الكويت الخارجية، بافتراض عدة فرضيات في المقدمة وباستخدام منهاج البحث العلمي للوصول إلى نتائج من خلال هذه الدراسة. وتم من خلال الدراسة استعراض الموروث التاريخي لسياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق من عام (١٩٦١-١٩٩٠) إلى فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت. وتم دراسة المرتكزات والثوابت للسياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق من عام (١٩٩٠-٢٠٠١) بعد تحرير دولة الكويت. كما تناولت هذه الدراسة موضوع الغزو لدولة الكويت وأثره على سياسة الكويت الخارجية وعلى العلاقات العربية –العربية، والمتغير الذي طرأ على سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعد تحرير دولة الكويت، وأثر هذا المتغير على سياسة الكويت الخارجية.

---

(1) مرزوق، طلال زيد عبد الله، (٢٠٠٢)، **المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية: دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- **دراسة عبد الرضا أسيري، (١٩٩٢)، سياسة الكويت الدولية المعاصرة: انجازات، إخفاقات، تحديات،** الطبعة الثانية، جامعة الكويت، دولة الكويت. [١] هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع العلاقات السياسية الكويتية العراقية قبل عام ١٩٩٢، وقد توصلت الدراسة إلى وجود محددات سياسية ترتبط بالظروف الإقليمية وخصوصاً الحرب العراقية الإيرانية والتي ساهمت في تطور العلاقات بين البلدين، وقد تناولت الدراسة سياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٩٠.
- **دراسة عبد الرضا أسيري، (١٩٩٣)، سياسة الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة في المستقبل،** مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول والثاني، جامعة الكويت، دولة الكويت. [٢] لقد اختصت هذه الدراسة بالعوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الكويتية خلال الفترة الزمنية المنتهية بعام ١٩٩٠ وقد قام من خلال أطروحة الدراسة بإضافة العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الكويتية بعد عام ١٩٩٠ خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠١).
- **دراسة أحمد حمود الدويهي، سياسة الكويت الخارجية من (١٩٦١-١٩٩١)،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان. [٣] هدفت هذه الدراسة لتحليل المرتكزات والثوابت التي تنطلق منها سياسية الكويت الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وتوصلت الدراسة إلى حدوث نقلات في العلاقات الخارجية الكويتية. وقد حاولت الكويت تطوير علاقاتها السياسية مع دول العالم وخصوصاً الدول المؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي، وقد اقتصرت هذه الدراسة على تناول سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة التاريخية من (١٩٦١-١٩٩١) ، في حين تتناول هذه الدراسة بإضافة المتغيرات التي طرأت على سياسة الكويت الخارجية من عام (١٩٩٠-٢٠٠١) .
- **دراسة محمد نايف العنزي، (٢٠٠٠)، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (١٩٦١-١٩٧٣)،** الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، دولة الكويت.

([1]) أسيري، عبد الرضا (١٩٩٢)، **سياسة الكويت المعاصرة: إنجازات، إخفاقات،** تحديات، ط٢، جامعة الكويت: الكويت.

([2]) أسيري، عبد الرضا (١٩٩٣)، سياسة **الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة في المستقبل، مجلة العلوم الاجتماعية،** ع١، جامعة الكويت: الكويت،ص٢٢.

([3]) الدويهي، أحمد حمود، **سياسة الكويت الخارجية من (١٩٦١-١٩٩١)،** رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية: عمان، ص١٥.

[١] تعتبر هذه الدراسة دراسة تاريخية للعلاقات السياسية الكويتية العراقية خلال فترة زمنية معينة (١٩٦١-١٩٧٣)، وقد قام من خلال هذه الدراسة بإضافة تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين بعد هذه الفترة الزمنية.

- **دراسة رشيد حمد العنزي، (١٩٩٩)، المسؤولية الدّولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية**، رسالة ماجستير جامعية ، جامعة الكويت.[٢]

تناولت هذه الدراسة حماية البيئة من التلوث بالمواثيق والقرارات الدولية والمسؤولية الدولية الجزائية عن حرق آبار النفط الكويتية، والمسؤولية الدولية ومدى انطلاقها على الجرائم العراقية ضد دولة الكويت.

- **دراسة مركز البحوث والدراسات الكويتية، (١٩٩٣)، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة**، المركز العربي، دولة الكويت، تتحدث هذه الدراسة عن المعاهدات والاتفاقات التي تمت بين البلدين حول مسألة الحدود خلال العقود الماضية والمعاهدات الدولية في هذا الشأن وطبيعة التدخل العربي لحل هذه الأزمة. [٣]

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في تطور العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، ففي حين أن معظم الدراسات السابقة قد تناولت العلاقات بين الدولتين في فترات زمنية مختلفة عن الدراسة الحالية، حيث أن معظمها قد تناول العلاقات قبل عام ١٩٩٢، إلا أن دراستي الحالية تحاول تحليل ودراسة المحددات والمتغيرات التي أثرت على العلاقات بين الدولتين خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٠, ومستقبل تطور هذه العلاقات في ضوء تحليل التحول في العلاقات بين الدولتين بعد عام ٢٠٠٣.

---

(1) العنزي، محمد نايف (٢٠٠٠)، **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (١٩٦١-١٩٧٣)**، ط١، مركز الدراسات والبحوث الكويتية: الكويت، ص٩٥.

(2) العنزي، رشيد حمد (١٩٩٩)، **المسؤولية الدولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الكويت: الكويت، ص٢١.

(3) مركز البحوث والدراسات الكويتية، (١٩٩٣)، ت**خطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة**، المركز العربي: الكويت، ص٢١.

الفصل الأول

التطور التاريخي للعلاقات الكويتية العراقية

تمهيد:

يعتبر مصطلحي "العلاقات الدولية" **(International Relations)** و "السياسة الخارجية" **(Foreign Policy)** من المصطلحات الأكثر ارتباطاً وتكراراً في حقل العلوم السياسية، فلا تكاد تخلو أي دراسة في العلوم السياسية من التطرق إلى هذين المصطلحين ضمن استعراضها لسياسات الدول وعلاقاتها ببعضها البعض، مما يثير أحياناً بعض الخلط والإرباك في عقل المتلقي الذي ينزع أحياناً إلى إزالة الحدود الفاصلة بين المصطلحين ويتعامل معهما باعتبارهما يحملان ذات الدلالة إلا وهي دلالة دور الدولة في السياسة الدولية وفي علاقتها مع غيرها من دول العالم سواء على المستويين الدولي أو الإقليمي [١].

ومن هنا تهدف هذه الورقة إلى التمييز بين مصطلح "العلاقات الدولية" ومصطلح "السياسة الخارجية" وتبيان الحدود الفاصلة بين المصطلحين وتأكيدها، إضافة لتوضح العلاقة بين العلاقات الدولية كمجال محدد ومميز من مجالات علم السياسة عن السياسة الخارجية التي تشكل مجالاً آخر له خصائصه ومميزاته أيضا في علم السياسة.

والخطوة الأولى التي يجب أن ننطلق منها في بحثنا تتمثل في تعريف وتوضيح معالم وخصائص كل من هذين المصطلحين، قبل الانطلاق للخطوة الثانية المتمثلة بالتمييز بينهما.

المبحث الأول: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

تعددت الأسماء التي تطلق على العلاقات الدولية، فأحياناً تسمى "الشؤون الدولية" **(International Affairs)**، وأحياناً أخرى تسمى "الشؤون العالمية" **(Affairs World)** وفي كثير من الأحيان تسمى "السياسة الدولية" **(International Politics)**، [٢]ولكن العديد من كتاب ومفكري العلاقات الدولية – كما يشير بطرس غالي- يفضلون مصطلح "العلاقات الدولية" على غيره، لأن كلمة "علاقة" توضح فكرة الرابطة الوثيقة التي تجمع بين الدول، كما أنها أدق

---

(1) توفيق، سعد حقي (٢٠٠٤)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، ص ١١-١٢.

(2) سليم، محمد السيد (٢٠٠٢)، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص٤.

دلالة من كلمة "شؤون". ولأن كلمة "دولية" تحدد الموضوع وتبرز أن محور الدراسة لهذا العلم يدور حول الدول، كما أن وصف العلاقات الدولية بأنها "سياسة" يشير إلى أن الغالب في العلاقات بين الدول هو الجانب السياسي مما يؤدي إلى تجاهل العناصر الأخرى في هذه العلاقات مثل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والثقافية والتاريخية والاجتماعية التي لا يقل تأثيرها أحياناً عن العلاقات السياسية[١].

ويشير سعد حقي توفيق إلى أن كلمة دولية **(International)** قد استخدمت لأول مرة من قبل "جيرمي بنثام" في أواخر القرن الثامن عشر بالرغم أن ما يناظرها في اللغة اللاتينية قد استخدم من قبل ريجاد زوك في القرن السابع عشر. وقد استخدم الباحثون هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي أخذ يطلق عليه "قانون الأمم" أو "قانون الشعوب" وهو اصطلاح للقانون الروماني يشير إلى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب، ثم استخدم المصطلح بعد ذلك من قبل الباحثين الذين درسوا الروابط الدولية تحت الإطار القانوني فقط، وكان رجال القانون يسعون إلى تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين اللاعبين في المسرح الدولي والعمل على ترجمتها إلى الواقع والتحقق من تطبيقها[٢].

وتوضح العديد من أدبيات العلاقات الدولية أن علم العلاقات الدولية مر بأربع مراحل أساسية: المثالية، والواقعية، والسلوكية، ومرحلة ما بعد السلوكية. ويعكس هذا التقسيم تطور المنظور الغربي في دراسة العلاقات الدولية، فركز المثاليون على تناول ما يجب أن يكون عليه سلوك الدول في علاقاتهم الدولية أكثر من تركيزهم على السلوك الفعلي للدول، وفي هذا الصدد ركزوا على الحقوق والالتزامات الدولية القانونية، وقد شهدت الأربعينات من القرن العشرين تحولاً في دراسة علم العلاقات الدولية حيث تحول من علم القيم والأخلاقيات الدولية إلى علم دراسة القوة والمصلحة، فقد ركزت المدرسة الواقعية على الدولة القومية كوحدة للتحليل وعلى التاريخ كمصدر لتأكيد مقولاتها المحافظة التي تشكك في المثل المجردة. أما في المرحلة

---

(1) غالي، بطرس بطرس (١٩٨٩). **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص٢٩٧.

(١)Dahi, Robert, (1948). (ed): Political Opposition in Western Democraceis,(New Haven, Yale University Press.

السلوكية في دراسة علم العلاقات الدولية فقد أهتمت أساساً بالمنهج وكان هناك أهتمام بدراسة الفرد والسلوك المعلن وتحديد المتغيرات المتعلقة بالصراع والتعاون الدولي(١).

وكان السؤال الأساسي في العلاقات الدولية يتمحور حول ماهية الصلة الدولية التي تدخل في نطاق دراسة مادة العلاقات الدولية، وما هي التي لا تدخل؟ ويختلف منظرو العلاقات الدولية في ذلك، فمنهم من يرى أن قوام مادة العلاقات الدولية هو السياسة، فكل ماله تأثير مباشر في السياسة يدخل في نطاق دراسة هذه المادة، سواء أكان صفقة تجارية أو حتى مباراة رياضية إذا كان لواحدة منها أثر سياسي مباشر فإنها تعتبر من صميم مادة العلاقات الدولية، ومنهم من يرى أن المعيار في تحديد ما يدخل في نطاق دراسة هذه المادة هو مدى أثر الرابطة أو العلاقة في المجتمع الدولي بأسره فكل علاقة يكون لها أثر في المجتمع الدولي عامة تدخل في دائرة هذه الدراسة(٢)، وبمقتضى ذلك فإن دراسة العلاقات الدولية تتضمن دراسة كل الاتصالات، سواء ما يتناول منها الدول والشعوب والسلع والأفكار التي تتعدى الحدود وتؤثر في المجتمع الدولي جميعه(٣).

وقد تضمنت تقارير المؤتمرات العلمية التي نظمتها هيئة اليونسكو أن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواد فرعية ولكنها متصلة وهي(٤):

١- السياسة الدولية: وتتناول دراسة السياسات الخارجية للدول وتفاعل تلك السياسات بعضها ببعض.

٢- التنظيم الدولي، ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية من عالمية مثل الأمم المتحدة، أو إقليمية مثل الجامعة العربية أو الاتحاد الأمريكي، أو فنية مثل هيئة العمل الدولية.

٣- القانون الدولي، ويتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقاتها بالتنظيمات الدولية.

---

(1) بدران، ودودة (٢٠٠٢)، **دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، ندوة العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص٧١-٧٢.

(٣)Morton Kaplan, (1964) System and process in international politics, John Wiley, INC,New York,.

(٤)Mikhail S. Gorbachev، (1987)، **Perestroika**، New York، Harper & Row Publishers، 1987.

(4) غالي، بطرس بطرس، المرجع السابق، ص٢٩٨.

وبناءً على كل ما سبق، اختلف الدارسون حول تعريف العلاقات الدولية، وقد بدأت هذه التعريفات بأوصاف عامة ومضامين واسعة وتعبيرات شمولية، فمثلاً يرى جيمس برايس في عام ١٩٢٢ أن العلاقات الدولية تتناول "علاقات الدول والشعوب فيما بينها"، بينما يذهب روزينباوم إلى تضمين "كل شيء يجري بين الأمم" ليجعل منه مادة للعلاقات الدولية. ولا شك في أن هذه التعريفات بسيطة وشاملة ولا تخضع لأسلوب علمي معين[١].

ويرى هولستي أن العلاقات الدولية هي: "عمليات التفاعل بين دولتين أو أكثر مؤكداً على الصفة الحكومية لهذا التفاعل. بينما يشير بتشالا إلى أن العلاقات الدولية هي: "سلوك ساع إلى تحقيق الأهداف تقوم به الوحدات السياسية (كالدول) التي تتفاعل مع بعضها بشكل تنافسي وتعاوني في نسق سياسي يتميز بغيبة الضوابط المركزية". وهنا يركز بتشالا على ارتباط العلاقات الدولية بعملية تحقيق الأهداف من ناحية وعلى أن هذه العلاقات لا تتم بين الدول وحدها[٢].

ويعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"، كما يعرفها رينولدز "انها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"،[٣] ويعرفها ماكيلاند بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات".. أمّا كوينسي رايت، فيقدم تعريفاً واسعاً للعلاقات الدولية، وينبع من نظرته إلى العلاقات الدولية بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"[٤].

---

(1) نافعة، حسن (٢٠٠٢)، **مبادئ علم السياسة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص٤٠٥.

(2) سليم، محمد السيد ، مرجع سابق، ص ٥.

(٣)Morganthau، Hans، (1960)، **Politics among Nations**، New York، Alfred Knopf، 1960.

(4) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص١٤.

ويرى ماريو أماديو في كتابه موسوعة السياسة الدولية: "أن العلاقات الدولية هي فرع من فروع علم السياسة الذي يعالج العلاقات بين الدول والمنظمات[1]، بمعنى أن العلاقات الدولية هي ذلك التعبير الذي يهتم بالعلاقات بين الدول في مجملها.

ويرى فيريدرك هارتمان بأن مصطلح العلاقات الدولية "يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية"، ويعرفها مارسيل ميرل بأنها "كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب... إلخ، ولكنها تشتمل أيضا وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى[٢]: اقتصادية، ايديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية... إلخ"، ويرى دانيال كولارد بأن دراسة العلاقات الدولية تضم "العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية"[٣].

ويشير ديفيد فايتل إلى أن الموضوع الأساسي في دراسة العلاقات الدولية هو دراسة الحكومات في علاقاتها الخارجية، ويعتقد أن هناك ثلاثة مبررات تدفعه إلى الأخذ بهذه الفكرة: أولها أن الباحث سوف يركز على ظاهرة استمرارية فعل وتفاعل الحكومة على نطاق التعامل الخارجي. وثانيها أن دراسة هذا الموضوع الأساسي يتيح لنا الفرصة لتقديم أجوبة وحلول لبعض المشاكل القائمة ومنها العلاقة بين المتفاعلين وبيئتهم ورجال الدولة والدولة، وثالثها إن دور المؤسسات الدولية سوف يحدد ويوضح في الترتيب الملائم بها[٤].

ويشير عبد الوهاب الكيالي في الموسوعة السياسية أن "العلاقات الدولية هي مجمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول أعضاء المجتمع الدولي في

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (١٩٩٠)، **الموسوعة السياسية**، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ١٣٩.

(2) عوض، عبد الفتاح (١٩٩٦)، **مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي**، مجلة الدبلوماسي السعودية، العدد ١٨، ص ٤٠.

(٢)Joseph، Frankel، (1967),**The Making of Foreign Policy**، An Analysis of Decision – Making، London، New York، Oxford University Press.

(4) نعمة، هاشم كاظم (١٩٧٢)، **العلاقات الدولية**، مؤسسة دار الكاتب، الموصل، ص٦.

مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، وتنظم أصول التعاون وحدود الخلاف والصراع في شتى الميادين، كما تشمل الأحكم المنطبقة على علاقات أفراد ينتمون لدول مختلفة وعلاقات أفراد من دولة مع دولة أجنبية، ومن جانب آخر ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها الاتصال الرسمي بين الدول الذي يأخذ صورة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية(١).

أما محمد طه بدوي فإنه يحدد هدف العلاقات الدولية في التحليل الموضوعي لأحداث الواقع الدولي لكونه يرتكز إلى الواقع المحسوس، وذلك بعكس ما تقوم به النظريات الفلسفية التي ترتكز على بديهيات أو مسلمات لا تحقق تجريبيا، فيقدم لها تعريفاً علمياً ويعرفها بأنها: "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"(٢).

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، مرجع سابق، ص١٤١.

(2) بدوي، محمد طه (١٩٧٣) **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص٧٣.

ثانياً: السياسة الخارجية (Foreign Policy)

إن الإلمام بالمفهوم العام لـــ" السياسة الخارجية" لأية دولة، يساهم كثيراً في فهم العلاقات الدولية، وخاصة في بعدها السياسي (اليومي)، وذلك ضمن مجموعة من التفاعلات التي تحكم سلوك الدول تجاه بعضها البعض[١].

أن السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها ، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يتحرك من فراغ ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها هذه المتغيرات تعرف بالبيئة العملية الخارجية التي تشمل النظامين الإقليمي والدولي[٢].

وأما اهتمام السياسة الخارجية فتتبع من كون السياسة الخارجية أحد حقول المعرفة تأثرت بعدة مؤثرات كغيرها من حقول المعرفة الأخرى[٣]، وأهم ما يميزها اهتمامها بشكل خاص بكل ما يؤثر في عملية صنع القرار السياسي سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي، وإذا كان علماء السياسة قد درجوا في الماضي على تناول السياسة الخارجية كجزء من التاريخ الدبلوماسي وحصر اهتمامهم في معالجة مسائل تقليدية كقضايا الحرب والسلام والمعاهدات الدولية والاعتراف الدولي وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فأن الاتجاهات الحديثة قد بدأت تعير اهتماماً كبيراً لعدة أمور وقضايا وفي مقدمتها: (طبيعة النظام السياسي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، وفكر القادة والزعماء، دور الرأي العام، دور الإعلام والدعاية، كفاءة الأجهزة الدبلوماسية، الشخصية الوطنية، طبيعة العلاقة مع مراكز الثقل والتوجيه في النظام الدولي، الأحلاف العسكرية، التكتلات الاقتصادية، المنظمات الدولية، التقدم العلمي وتأثير التكنولوجيا، التجمعات والأحلاف السياسية، أنماط وسائل

---

(1) الحلوة، محمد، (١٩٨٤)، **العلاقات الدولية** ، ط١ ، عمان: دار الكرمل، ص٢٨٤.

(2) أبو دية، سعد (١٩٨٣)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان ، ص١٣.

(٣)Easton، David، **A Framework for Political Analysis**، New Jersey، Prentice – Hall، Inc.، 1965.

الاتصال والإعلام والدعاية الدولية، وسائل وأدوات التجسس والتجسس المضاد، الصراعات الأيديولوجية وغيرها[١].

يتفق علماء السياسة على أنه لا يوجد تعريف محدّد ومفهوم للسياسة الخارجية، من منطلق ارتباطها بكيان سياسي دائم الحركة والتغير وهي بذا تخضع للمفاهيم الاجتماعية النسبية التي تبقى في مضمونها هي الأساس[٢]. ومن هذه الزاوية ، فإن السياسة الخارجية – وكمفهوم شامل – هي السلوك السياسي الخارجي الذي يتبعه صانع القرار في موقف معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بهدف إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية. ومن هنا فإن سياسة دولة ما نحو دولة أو منطقة أخرى أو قضية معينة، تمثل جزءاً من السياسة الخارجية للدولة الأولى، وغالباً ما تجابه بسياسة (خارجية) للدول الثانية أو الأخرى، كرد فعل (سلبي أو إيجابي) من الدول الثانية والأخرى، على سياسة الدول الأولى وتفاعل هاتين السياستين ينتج عنه سياسة (دولية) معينة تتجسد في أحداث ووقائع، عأجلة أو أجلة معينة[٣].

والسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية، ويتوقف نجاح السياسة الخارجية على فعالية السياسة الداخلية، ولها أبرز ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية هو أن عملية اتخاذ القرار في البيئة الداخلية لا زالت تخضع لمعايير ومفاهيم السيادة الوطنية، مما يجعل إمكانية التحكم في التشريع والتنفيذ أمر تختص به السلطة الوطنية القائمة وحدها بعكس ما يحدث في السياسة الخارجية، ولما كان المحيط الدولي الذي تعمل من خلاله السياسة الخارجية يتشكل من عدة إرادات وسيادات ومصالح مختلفة ومتناقضة، فإن الأمر الذي يميز السياسة الخارجية عن غيرها هو أنها تعمل في محيط ليس لها مطلق الصلاحية في توجيهه أو إخضاعه لإراداتها وأهدافها كما هو الحال في مجال السياسة الداخلية[٤].

---

(1) الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٧)، **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان ، دار عمان للنشر، ص٢٣-٢٤.

(٢)Oran، Young، (1968), **System of political Science**، New Jersey، Prentice – Hall، Inc.

(3) فاضل، صدقة يحي، (٢٠٠١). **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، في: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية، ص٥٤٣.

(4) القباع، سعود (١٩٨٦)، **السياسة الخارجية السعودية**، مطابع الفردوس، الرياض، ص٢٥.

والسياسة الخارجية تتضمن مصطلحين، مصطلح "سياسة" ويقصد به القواعد التي تحدد أبعاد تحرك الدولة وعلى أساسها يتم تقييم آثاره، ومصطلح "خارجية" ويعني تعدي القرارات المتخذة حدود الدولة لتتعامل مع سياسات غيرها من الدول، بقصد التأثير والتأثر بها، لذا فأي نوع من التأثير والتأثر ومهما كان مقداره هو موضوع دراسة السياسة الخارجية[١].

ويشير ماريو أماديو في موسوعته للسياسية الدولية إلى أن "السياسة الخارجية تكمن في عمل ونشاط كل دولة تقوم بالتطوير في أساليبها من خلال المنظومة الدولية، ويمكن لهذا العمل أن يتطور بشكل ثنائي لكل طرف من أعضاء الجماعة الدولية أو بشكل متعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية[٢]. ومن هنا فإن السياسة الخارجية هي جزء من السياسة الدولية، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة هي محصلة تلك، وإنما تشمل أيضا دائرة العموميات والقواعد الموجودة في السياسات الخارجية للدول"[٣].

ويشير قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية إلى السياسة الخارجية باعتبارها: " النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل. وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي. ويفيد مصطلح "الحدود" (boundary) ضمنياً أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية. لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة[٤].

وتشير الموسوعة السياسة العربية إلى أن السياسة الخارجية هي: "تنظم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيراً خطيراً على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة، فإن وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا: رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الاختصاص والهيئة التشريعية،

---

(١)Mikhail S. Gorbachev، (1987)، **Perestroika**، New York، Harper & Row Publishers.

(2) نعمة، هاشم كاظم ، مرجع سابق، ص ٩.

(٣)Easton، David، (1965), **A Framework for Political Analysis**، New Jersey، Prentice – Hall، Inc.

(4) ايفانزر، غراهام، نيونهام، جيفري، (١٩٩٨). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت : http://elibrary.grc.to

ويكون وزير الخارجية ومساعدوه والموظفون في وزارته وفي السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لهذه الوزارة مسئولين عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها. بيد أن نمو العلاقات الدولية وتزايد أهميتها والتطور الذي طرأ على المواصلات أدخل تعديلات مهمة في هذا المجال ودفعت بالقيادات الحقيقية والكبرى في الدول إلى المشاركة المتزايدة في مختلف نواحي السياسة الخارجية[١].

وتعرف السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ويعد التخطيط للسياسة الخارجية أمرا ضرورياً بالنسبة لأي دولة مع غيرها من الدول فهي أولا عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه[٢]، وثانياً لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية بل هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج[٣].

كما يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية كما أنها محاولة الدولة لتحقق على المستوى العملي قيما وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، فالعلاقات الدولية تحدث في مناخ تسوده الاختلافات وعدم الاتفاق إذ أن الدولة تصطدم مع الدول الأخرى التي تسعى في الوقت ذاته إلى إنجاز مهمة مماثلة ولهذا فإن نجاح دولة في سياستها الخارجية يكون عادة على حساب فشل سياسة دولة أخرى[٤].

إن التعرض لطبيعة العلاقة بين علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يقتضي التنبيه إلى التمييز المستقر عند الأنجلوساكسون بين مدلولي لفظتي (Politics) و(Policy)، وذلك لان لهذا التمييز دورا مهما في تحديد تلك العلاقة. لان علم العلاقات الدولية (Politics) يعنى

---

(١)Dahi, Robert, (1948), (ed): Political Opposition in Western Democraceis,(New Haven, Yale University Press,

(2) نعمة، هاشم كاظم ، مرجع سابق، ص ١٠.

(3) زكي، محمد فاضل، (١٩٧٢)، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد، ص٣٠.

(4) فضة، محمد (١٩٨٠)، **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث من ٤٩-١٩٦٩**، مطابع وزارة الأوقاف عمان، ص٥.

بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب، بينما تقع السياسات الخارجية (Policy) باعتبارها برامج للعمل في مجال فن السلوك، ولا يغير من طبيعتها أن يفيد واضعوها من علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج. [١]

لذلك يرى كل من " بدلفورد ولنكولن " Bdelford & Lincoln " إن الدولة التي ليس لها سياسة خارجية محددة كالسفينة التي ليست لها دفة والتي تتجرف بلا هدف ولا اتجاه تحركها الرياح والتيارات كيفما شاءت. و بناء على ذلك يمكن القول إن مادة السياسة الخارجية غير مادة العلاقات الدولية، الأولى هي من صلب الأفعال أما الثانية فهي من صلب الأفعال المتداخلة والمتبادلة. ثم إن صاحب الفعل في كل منهما متباين، بحيث أن الحكومة أو الأفراد المخولين بالإعراب عن نواياها، هي العنصر الفاعل في السياسة الخارجية، أما في السياسة الدولية فالدولة هي الفاعل[٢].

ويؤكد محمد السيد سليم أن العلاقات الدولية باعتبارها الإطار العام والأشمل للسياسات بين الدول تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في النسق الدولي تجاه الوحدات الأخرى، فالعلاقات الدولية تحدث بين الوحدات الدولية، وليس داخلها، وإن كانت تتأثر بما يحدث داخل تلك الوحدات[٣].

إضافة إلى أن العلاقات الدولية لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول وحسب كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، وإنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية أيضا،[٤] فالتجارة والمال هي أشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول، وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الإعلام عملت هي الأخرى على تطوير العلاقات الدولية. وبدون شك تتفوق النشاطات الخاصة أو حتى تتجاوز التعامل الرسمي بين الحكومات وتعد جزءاً مهماً من نتاج الحضارة الحديثة، فضلاً عن أن مستويات المعيشة قد ازدادت بزيادة السلع والخدمات والتي يلعب النشاط التجاري الخارجي دوراً

---

(1) شدود، ماجد محمد (١٩٩١)، **العلاقات السياسية الدولية**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ص٥٦.

(2) نعمة، هاشم كاظم، مرجع سابق، ص٢٠.

(٣)Morton Kaplan, (1964), System and process in international politics, John Wiley, INC,New York.

(4) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون ، مرجع سابق، ص ١٤٥.

فيها. كما أسهم التقدّم في العلوم والتكنولوجيا المدعوم بواسطة تبادل المعرفة بين العلماء وزيادة كثافة نشاط الاتصالات الدولية في تطوير العلاقات بين الدول(١).

والعلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة مما قد أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد ذلك على ظهور مصطلح "الدولية" لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول. والدول مهما بلغ حجم سكانها، سواء كان صغيراً مبعثراً في قرى أو كبيراً يصل تعداده إلى عشرات الملايين، لن تقيم علاقات دولية إذا ما انعدم الاتصال فيما بينها. فلا يمكن أن تؤثر قيام علاقات دولية إلا بعد ظهور الاتصالات بين الدول، والعزلة طبقاً لذلك لا تسهم بتاتاً في قيام العلاقات الدولية. إن هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد والمساعدة على فهم الأحداث أو القضايا السياسية. وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمية واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة(٢).

وهذا ما يشكل تبياناً واضحاً بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية التي يمكن الاكتفاء بوصفها مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولية تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة كما يرى هولستي، أو باعتبارها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي في مواجهة المشاكل التي تطرح ما وراء الحدود، فالسياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود(٣).

ولكن هذا لا يعني بأي حال الفصل المطلق بين العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، حيث يبقى التشابك والترابط بين المصطلحين قائماً وفاعلاً في أي تناول أو دراسة للسياسة بين الدول(٤)، وهذا ما يؤكد ماريو أمادو الذي يرى أنه "إذا كانت العلاقات الدولية قائمة على تعدد الموضوعات والشؤون التي لا يكون محتواها سياسياً محضاً، فإن التعامل بين الدول –أياً كان

---

(1) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص١٧–١٨.

(٢)Morganthau، Hans، (1960)، **Politics among Nations**، New York، Alfred Knopf.

(3) عوض، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٤٣.

(4) شدود، ماجد محمد ، مرجع سابق، ص٥٨.

الموضوع الذي يتطرقون إليه- هو في نهاية الأمر ذو طبيعة سياسية". وبذلك تظهر الحاجة دوماً لتوظيف السياسة الخارجية في خدمة العلاقات الدولية ومتطلباتها وبمختلف الحالات. [١]

المبحث الثاني: العلاقات السياسية الكويتية العراقية قبل عام ١٩٩٠

تعتبر أحداث إيران التي وقعت في نهاية العام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩ وقيام الثورة الإيرانية ذات تأثير على سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق، والسؤال المطروح هو كيف أثرت أحداث إيران على السياسة الكويتية تجاه العراق؟[٢]

منذ قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ خلقت حالة من الذعر والجنون السياسي داخل الكويت حيث أصبحت إيران مصدر للعدوى الدينية والثورية في المنطقة، خاصةً عندما تراجعت الكويت عن قبول دخول آية الله الخميني إلى البلاد في اكتوبر عام ١٩٧٨ وربما كان هذا الحدث الرئيسي الذي جعل الخميني يحمل العداء الشخصي نحو الكويت طوال حياته، وفي الواقع سجلت الثورة الإيرانية بداية تهديد مباشر للنظم التقليدية الموجودة في الخليج[٣].

وبدأت السلطات الإيرانية بالإشارة إلى النظم الخليجية باحتقار وكأنها (شاهدت صغيرة) ووصف الخميني العائلات الحاكمة في الخليج بأنها تمارس "الإسلام الأمريكي" أو "الإسلام المذهبي " والأكثر خطورة هو نهاية نظام الشاه الذي كان يفسر بأنه نهاية للإستقرار الإقليمي والأمن الداخلي في المنطقة[٤] ، والانتصارات التي حققتها الحركة الشيعية في إيران ضد الشاه قد دعم التوجه الشيعي والوعي الشيعي في الخليج بشكل عام وفي الكويت بشكل خاص، مما أثر على الاستقرار الداخلي في الكويت وبدأ النظام الجديد في إيران والذي اعتبر نفسه معارضاً لإسرائيل ، وعرض تقديم المساندة المادية والسياسية للفلسطينيين، مما سبب خشية للأنظمة المعتدلة في الخليج العربي بما فيها الكويت من تآمر ثلاثي (فلسطيني -إيراني -شيعي محلي).

واتخذت الإجراءات لمنع حدوث هذا الاتجاه. وأدت الثورة إلى حالة عدم الإستقرار السياسي في الكويت، في محاولة من النظام السياسي في إيران تصدير الثورة إلى الخليج العربي والمناطق الأخرى وقد سُجلت قضيتان في عام ١٩٧٨ وأربع قضايا في عام ١٩٧٩ و١٧ قضية

---

(١)Mikhail S. Gorbachev، (1987)، **Perestroika**، New York، Harper & Row Publishers.

(2) دالاس ،أولان ،(١٩٩٩)، **تاريخ ملك ومملكة الحسين ١٨٩٣-١٩٩٩**، دار جروس برس لندن ، ص٦٠.

(3)إبراهيم، حسنين توفيق ،**'إمارة الكويت من النشأة حتى الحماية البريطانية - الأوضاع الداخلية '** ، ص ٤٠.

(4) زهرة ديكسون، **'الكويت كانت منزلي'** دار الكتاب العربي ، ص ١٠٠ .

في عام ١٩٨٠ منها ١١ كانت لإيران صلة بها. [1] وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢ هاجمت إيران مباشرة وللمرة الأولى مركز الحدود الكويتي، عندما قامت طائرتان إيرانيتان بقصف منطقة العبدلي القريبة من الحدود العراقية .

إلا أن الكويت خلال العام ١٩٧٩ ومنذ قيام الثورة حافظت على جسر الاتصال الرسمي مع طهران خلال زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد إلى طهران للتهنئة بالنظام الجديد ، وهو أول وزير خارجية خليجي يزور إيران منذ قيام الثورة. ولإبداء حسن نية الكويت في بداية الثمانينات بعثت الكويت بمساعدة إنسانية لضحايا الفيضانات في جنوب إيران ووافقت الكويت عام ١٩٨٠ على تزويد إيران بمنتجات النفط المكرر. [٢]

ونتيجة لأحداث هذه الثورة وما أدت إليه من حالة من عدم الاستقرار السياسي في الكويت، وبالطبع بسبب الثورة الإيرانية حدث تقارب سياسي كويتي تجاه العراق خاصة أن العداء العراقي الإيراني بدأ يدخل مرحلة جديدة وهي بداية الحرب العراقية الإيرانية أو ما تسمى (حرب الخليج الأولى).

من هذا المنطلق بدأت مرحلة جديدة من سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق[٣] ، وفي ٢٣ سبتمبر عام ١٩٨٠ وصلت أنباء الهجوم العراقي الأول على إيران، واستمرت بعدها الحرب (العراقية الإيرانية) لثماني سنوات خلال الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٨)، وفي هذه الفترة كانت قضية الحدود بين العراق والكويت قد هدأت تماماً، والتي شهدت أشكالاً متعددة من الدعم الكويتي للجانب العراقي ولقد أثرت الحرب (العراقية الإيرانية) على الكويت بشكل مباشر نتيجة موقعها الجغرافي، حيث تقع منطقة الحرب على مسافة ١٥٠ كيلو متر من مدينة الكويت.[٤]

فقد أدت هذه الحرب إلى إحداث ضرر إقتصادي وسياسي وحالة من عدم الاستقرار في الكويت ولم تقتصر اضرار هذه الحرب على الكويت بل تجاوزتها إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، خاصةً عندما بدأ الطرفان الإيراني والعراقي في عام ١٩٨٤ في قصف ناقلات النفط الكويتية والسعودية حيث وصل عدد الناقلات الكويتية المقصوفة إلى (٥٤٨) ناقلة

---

(1) أسيري، عبدالرضا ،(١٩٩٣)، سياسة الكويت الخارجية : قراءة في الماضي ونظرة إلى المستقبل ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الاول /الثاني ،جامعة الكويت،الكويت ،ص٢٢.

(2)ديكسون ، زهرة، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(3) مركز الوطن للمعلومات والدراسات ،(١٩٩٧)، **السياسة الخارجية الكويتية** : رقم التصنيف (٥-٦) بتاريخ ١٩٩٧/٩/٣،الكويت ،جريدة الوطن ، ص ٢٥.

(4) صحيفة السياسة 'ندوة العلاقات الكويتية – العراقية' ، ٢٠٠٢/٩/٣م ، ص٥ .

نفطية وتجارية كويتية كان نصيب الاعتداءات العراقية (٣٢٢) وبنسبة (٥٨,٥%) بينما الاعتداءات الإيرانية (٢٦٦) وبنسبة (٤١,٣%) .

ومرت الكويت خلال تلك الفترة في حالة من عدم الاستقرار الأمني، حيث شهدت عمليات إرهابية داخلها بالإضافة إلى العمليات التي وقعت ضد المصالح الكويتية في الخارج، ووصلت عدد القضايا الإرهابية والعنف السياسي في الفترة (١٩٦١-١٩٩٣) إلى (٢٣٢) قضية ، (١٤٥) قضية في الفترة من (١٩٨٠-١٩٩٠)ــ وفي عام ١٩٨٥ تعرض أمير الكويت العاهل الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى عملية اغتيال فاشلة فضلاً عن عمليات التفجير التي وقعت في أماكن مختلفة من الكويت.

ونتيجة لهذه الحرب فقد أصبح أمن دول الخليج العربي معرض للخطر وبعد حوالي تسعة أشهر على نشوب الحرب (العراقية الإيرانية) في مايو ١٩٨١ أعلن عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وكان أحد الأسباب لقيام المجلس هو نشوب الحرب العراقية الإيرانية والتدخل السوفييتي في أفغانستان في العام ١٩٧٩ والتنافس الدولي على الخليج العربي.

ويمكن دراسة سياسة الكويت الخارجية تجاه الحرب أو إتجاه العراق على مستويين الأول: السياسة الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أن الكويت عضواً فيها والثاني: السياسة المنفردة للكويت تجاه الحرب العراقية الإيرانية. [١]

وضعت هذه الحرب دول المنطقة أمام الخيار الصعب إما الحياد أو الوقوف إلى جانب العراق وتقديم المساعدة له خاصة أن إيران بدأت تهدد السعودية والكويت التي كانت تقدم مساعدة للعراق في حربه ضد إيران. [٢]

ولقد تبنت دول الخليج سياسة الحياد تجاه طرفي الحرب وراحت تؤكد الحل السلمي للحرب على الرغم من توتر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران إثر قيام الطيران الإيراني بقصف منشأت وناقلات النفط الكويتية والسعودية، وقيام الحجاج الإيرانيين بإثارة الإضطرابات في السعودية، هذا بالإضافة إلى الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث. إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي أتخذت سياسة حيادية، وهذا لم يمنع الكويت من اتخاذ بعض

---

(1)العجمي، ظافر محمد (٢٠٠٦)، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، ص ١٥.

(2) يونان لبيب، رزق **'النشأة دولة العراق وقضية الحدود الكويتية العراقية '** ١٩١٩-١٩٥٨م ، ص ٢١٠.

المواقف المتميزة إزاء الحرب.[1] وبخصوص موقف الكويت الرسمي فقد تعاطف سراً مع العراق وسانده بطرق شتى لدرجة الميل والإنحياز للعراق، وأصبحت الكويت حليفاً عملياً له، ويتمثل ذلك بالشكل التالي : [2]

١. تقديم المنح والمساعدات الاقتصادية للعراق خلال سنوات الحرب حيث وصلت إلى ما يقارب (١٥,١٣) مليار دولار أمريكي وذلك ما بين (١٩٨٠–١٩٨٨).

٢. الوقوف إعلامياً وسياسياً بجانب العراق وقد تمثل ذلك في العمل من أجل تنشيط الجهود المبذولة لوقف الحرب ودعم المطالب العراقية .

٣. السماح بنقل المعدات العسكرية والسلع التجارية إلى العراق عبر موانئ الكويت ، وقد ترتب على ذلك إلغاء الرسوم المحصلة على العراق في هذه الحالة، والسماح للطيران العراقي بإستخدام المجال الجوي الكويتي لقصف إيران.

وعندما تم احتلال الفاو في عام ١٩٨٦ إتجهت الكويت إلى مطالبة الدول العربية بالوقوف إلى جانب العراق ومساندته وقد أيدت الكويت في الأمم المتحدة فرض العقوبات الإقتصادية على إيران ودعم المطالب العراقية.

ونظراً لموقف الكويت أتهمت إيران الكويت بمساعدة العراق والسماح للطيران العراقي بإستخدام مجالها الجوي لقصف المواقع الإيرانية، وهو ما صرح به الرئيس الإيراني علي خامنئي حيث قال: "أن الكويت هي الحليف الخليجي الوحيد للعراق ".

ونتيجةً لهذا الموقف الكويتي فقد تعرضت بعض المنشآت والناقلات الكويتية للاعتداءات من قبل القوات الإيرانية بعد عام ١٩٨٦ (حرب الناقلات) مما إضطر الكويت أن تطلب الحماية لناقلاتها فقامت إبتداءً من عام ١٩٨٧ بتسجيل عدد من الناقلات النفطية لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا، وتم رفع العلم الأمريكي والسوفييتي والبريطاني على الناقلات الكويتية لحمايتها وإستأجرت أيضاً عدداً من الناقلات البريطانية . [3]

---

(1) ظافر محمد العجمي،مرجع سابق، ص ١٧.

(2) القهيوي، مها علي ، (٢٠٠٣) ، **العلاقات العراقية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨٠-٢٠٠٠**، الإطار السياسي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٢٩.

(3) ظافر محمد العجمي،مرجع سابق، ص ١٩.

لقد حاول العراق طوال فترة الحرب جر الكويت إلى المستنقع الحربي بشكل رسمي عن طريق ممارسة الضغوط عليها لتبني موقف مؤيد للعراق من خلال الدعم المالي والسياسي والاعلامي .[١]

وعملت القوى الدولية والخليجية والعربية بإنسجام لإيجاد مخرج للحرب العراقية الإيرانية، وفي ١٩٨٧/٧/٢٠ وافق مجلس الأمن الدولي على قرار ٥٩٨ لإنهاء الحرب بطريقة سلمية ومع توقف الحرب بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ عادت الحياة إلى طبيعتها ، ولكن لم يخطر ببال صانعو القرار السياسي في الكويت ما يمكن أن يطرأ على مستقبل المنطقة في ضوء تنامي القدرة العسكرية للعراق من قوات وآليات تفوق بكثير حاجتها في ضوء توجهات العراق التوسعية.

أنتهت الحرب العراقية الإيرانية بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ بخروج الطرفين منها بخسائر إقتصادية كبيرة، فلقد إستنزفت الحرب موارد العراق الذاتية مما أدى إلى إنحسار إقتصاده بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي قدمت للعراق أثناء الحرب مما سبب حرجاً سياسياً بالغاً للقيادة العراقية في مواجهة شعبها، وقد تراكمت الديون على العراق بسبب عجز في ميزان المدفوعات، وأدى ذلك إلى تزايد البطالة في العراق وأرتفعت أسعار المواد الغذائية. [٢]

قدرت بعض المصادر تكاليف إعادة الإعمار في العراق بحوالي ٥٠ مليار دولار وقد قدرت ديون العراق بحوالي ٨٠ مليون دولار ولهذا خرج العراق وهو منهك اقتصادياً، بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية، والديون المتراكمة وخاصة أن النظام لم يتجه لتخفيض الإنفاق العسكري بعد الحرب بل توسع في برامج التسليح والتصنيع العسكري الذي طوره بمساعدة أمريكية وخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية مما زاد أعباءه الإقتصادية وبخاصة أن توقف الحرب بدأ بفتح الملفات التي كانت مغلقة أثناء الحرب مع إيران ولذلك كان العمل الاقتصادي وراء قرار إحتلال دولة الكويت.

وفي ٦ فبراير ١٩٨٩ زار الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي بغداد وذلك للإتفاق على قضية الحدود بين الكويت والعراق، وبدلاً أن يقدر العراق موقف الكويت تجاهه أثناء حربه مع إيران، بدأت الصحف العراقية بمهاجمة الكويت

---

(1) القهيوي، مها علي ، مرجع سابق، ص ٣٢.

(2) سالم ، محمد صلاح، (٢٠٠٣)، **العراق: ماذا جرى واحتمالات المستقبل؟ ط١، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، ص ٥٠.

فتمت الإشارة إلى قضية الحدود والمطالبة العراقية بالجزر الكويتية، لذا لم تنجح الزيارة فيما يخص هذه القضية. [١]

وكان التوجه الكويتي هو أن العراق سوف يحل قضية الحدود نتيجة للدور القومي الكويتي بالوقوف إلى جانبه إلا أن العراق بدأ يدخل مرحلة من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذه أثرت بالتالي على الكويت ، وفي نهاية سبتمبر من عام ١٩٨٩ قام أمير الكويت بزيارة إلى العراق لتهنئته على "شبه انتصاره" وتقديراً للموقف الكويتي الداعم للعراق أثناء الحرب .

لقد أصبحت الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العراق بعد إنتهاء حربه مع إيران في حملة لتصعيد مطالبه تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة الكويت، حيث بدأ الخطاب السياسي الرسمي العراقي يركز على مقولات مثل أن العراق قد قام بحرب بالنيابة عن هذه الدول، لحماية أمنها ضد الخطر الإيراني ، وأن العراق هو الخاسر الأكبر من هذه الحرب بينما الدول الأخرى تجني عائدات ضخمة من النفط، وقد طلب العراق من هذه الدول إسقاط ديونه المستحقة عليها من جانب ، وتبني خطة اقتصادية للمساهمة في إعادة إعمار العراق على غرار مشروع مارشال لإعادة بناء العراق .[٢]

وفي عام ١٩٨٩ تم تشكيل مجلس التعاون العربي الذي ضم كل من العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي وأستثنى سوريا المنافس التقليدي للعراق وبدا السعوديون غير سعداء حين أحسوا أنهم محاصرون من هذا المجلس، وفي البداية تم وصف المجلس بأنه تجمع عربي اقتصادي ولكن الرئيس العراقي السابق صدام حسين حاول لاحقاً منحه بعداً عسكرياً في هذه الظروف التي بدأ يعاني منها العراق، خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وإنخفاض سعر برميل النفط من ٢١ دولاراً للبرميل في يناير ١٩٩٠ إلى ١٤ دولاراً للبرميل في مايو ١٩٩٠،[٣] وبالتالي أصبح العراق شبه مفلس لذا أرسل الرئيس العراقي السابق صدام حسين وزرائه إلى الكويت لطلب مبلغ ١٠ مليارات دولار، لكنه حظي بـــ٥٠٠ مليون دولار فقط، وهكذا بدأ العراق منذ أن عقدت قمة بغداد في مايو ١٩٩٠ بالهجوم الإعلامي على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الدول العربية المنتجة للنفط، وقام بالنظر إلى أمير الكويت ورئيس

---

(1) سالم ، محمد صلاح، المرجع السابق، ص ٥٥.

(2) أسيري ،عبدالرضا ،مرجع سابق، ص ٣٦.

(3) غالي، مرجع سابق ، ص٢٩٩.

الإمارات المتحدة وقال "أنتم تشنون حرباً اقتصادية على بلدي"، ومن هنا كانت البداية الأولى نحو الطريق لاحتلال العراق للكويت تحت عدة "تبريرات" بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي الذي خرج منه العراق في حربه مع إيران. [١]

المبحث الثالث: العلاقات السياسية الكويتية العراقية بعد عام ١٩٩١

ترتكز السياسة الكويتية الخارجية تجاه العراق بعد عام ١٩٩١ على عدة ثوابت ومرتكزات، قائمة على أساس القرارات الدولية الشرعية التي صدرت من مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بغزو العراق لدولة الكويت ، وهي قرارات صدرت أثناء الغزو العراقي لها وقبلها العراق بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ بعد تحرير الكويت كشرط لوقف إطلاق النار بين كل من العراق ودول التحالف المتعاونة مع الحكومة الكويتية، ولذلك تدعو الكويت العراق إلى التنفيذ الكامل للقرارات الدولية الشرعية وخاصة المتعلقة بمطالب الكويت كما يحددها القانون الدولي.

ومن هذه الثوابت التي ترتكز عليها سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق القائمة على أساس الشرعية الدولية : [٢]

١. حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق وعدم تهديد العراق لدولة الكويت.
٢. نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية .
٣. الالتزام بدفع التعويضات والإلتزامات المالية التي سببها الغزو العراقي للكويت.
٤. إعادة الممتلكات الكويتية التي تم سلبها خلال الغزو.
٥. إعادة الأسرى الكويتيين، والإفراج عن المحتجزين المدنيين .

وهذه الثوابت الكويتية نابعة من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي والتي حدد فيها تعامل المجتمع الدولي مع العراق. [١]وقد أصدر مجلس الأمن الدولي خلال الأعوام ١٩٩٠–٢٠٠٠ (٥٣) قراراً خاصاً بالحالة "الكويتية –العراقية" . [٢]

---

(1) مركز البحوث والدرسات الكويتية ،(١٩٩٣)، **تخطيط الحدود الدولية بين دولية الكويت وجمهورية العراق كما اقرتها الأمم المتحدة**،ط١ ، الكويت ، ص ٣٣.
(2) صحيفة السياسة ، (٢٠٠٢)، **"ندوة العلاقات الكويتية – العراقية"** ، ٢٠٠٢/٩/٣م ، ص٩.

وتتميز سياسة الكويت الخارجية في تعاملها مع العراق من خلال ما يلي: [٣]

- **النظام العراقي:** وهو النظام الحاكم في العراق بقيادة الرئيس العراقي السابق صدام حسين وهو نظام لا يمكن الوثوق به والتعامل معه بسبب موقفه من الكويت عام ١٩٩٠.

- **الشعب العراقي:** وهو شعب مغلوب على أمره وهو ضحية للنظام العراقي الحاكم، وتقف الكويت إلى جانبه باعتباره شعباً عربياً مسلماً وأنه ضحية للممارسات العدوانية من قبل نظامه، وهو ما أكده وزير الخارجية الكويتي حينما قال:" نحن نفرق جيداً بين النظام والشعب ولا يسعنا إطلاقاً أن نسمع عن شعب شقيق يتعرض للجوع والفقر".

كما أكد وزير الخارجية الكويتي على أن الكويت من الدول التي تساعد الشعب العراقي بعد التحرير مباشرةً بالأغذية والأدوية وخاصةً الذين نزحوا من الشمال والجنوب حيث تم إرسال مساعدات إنسانية لهم. [٤]

في ٣ ابريل ١٩٩١ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٨٧عام ١٩٩١ الذي تضمن شروط محددة لوقف اطلاق النار رسمياً لإنهاء الصراع بين كل من العراق ودول التحالف الدولي لتحرير الكويت، وفي ٦ ابريل من العام نفسه أخطر العراق رسمياً لقبول القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) ويعتبر هذا القرار من أهم القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي بخصوص الكويت، والذي تم بموجبه تحديد إلتزامات العراق والشروط اللازمة لعمليات وقف إطلاق النار ، وتشمل على ١٣ قراراً وتنص على ما يلي : [٥]

١. إحترام الحدود الدولية بين الكويت والعراق : وهي الحدود الدولية على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن إستعادة العلاقات الودية والاعتراف المتبادل، والأمور ذات العلاقة، والذي وقعه البلدان في ٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٣ وسجل لدى الأمم المتحدة.

---

(1) صحيفة السياسة ، (٢٠٠٢)، المرجع السابق، **"ندوة العلاقات الكويتية – العراقية"** ، ٢٠٠٢/٩/٣م ، ص١١.

(2) إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة – دولة الكويت – نوفمبر ٢٠٠٣م ، ص ٣٣.

(3) الضبيعي، يوسف محمد، (١٩٩٩)، **المسؤولية الدولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الكويت**، ص ٣٣.

(4) الضبيعي، يوسف محمد، المرجع السابق، ص ٣٤.

(5) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦) الكويت ص ١٥-٢٥.

٢. التوزيع الفوري لوحدة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة (يونيكوم) لمراقبة الممر المائي (خور عبد الله) الواقع بين العراق والكويت والمنطقة المجردة من السلاح الممتدة مساحتها(١٠كم /٦ أميال) داخل العراق (و٥كم /٣ أميال) داخل الكويت لمراقبة الحدود من خلال وجودها في منطقة منزوعة السلاح لضمان عدم حدوث أي انتهاكات حدودية أو نزاع آخر.

٣. يقبل العراق دون شرط القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي: (١)

أ. جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وجمع مخزونات الأسلحة الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومة فرعية وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

ب. جميع القذائف اليسارية التي يصل مداها إلى ١٥٠كم والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق الإصلاح والإنتاج ، والتعهد غير المشروط بعدم إستعمال أو إستحداث أو بناء أو حيازة المواد المحددة ، ويطلب من الأمين العام بالتشاور مع البعثة التي أنشئت بموجب القرار لنزع أسلحة الدمار الشامل لرصد إمتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل .

٤. موافقة العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج الأسلحة النووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو منظومة الدفاع بموجب الإتفاقية التي تم التوقيع عليها عام ١٩٧٢ من قبل العراق للحد من انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ يوليو ١٩٦٨ ويدعوه إلى التصديق عليها.

٥. تعهد العراق بإعادة الممتلكات الكويتية التي تم سلبها خلال فترة الغزو.

٦. إقراره بالنظر في إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالب وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق، بما في ذلك الضرر الذي لحق بالبيئة واستنفاذ الموارد البشرية أو الضرر الذي وقع على الحكومات الأجنبية أو الرعايا أو الشركات.

٧. إعادة جميع رعايا الكويت والبلدان الأخرى.

---

(1) إيران ، حسن كنعان ، (٢٠٠٦)، **العراق في السياسة الأمريكية من ١٩٩٠-٢٠٠٦**، **رسالة ماجستير في الدراسات الدولية**، جامعة بير زيت، فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الدولية، ص ٥٤.

٨. تعهد العراق بعدم ارتكاب أو دعم أي عمل من الأعمال التي يمكن أن تعتبر نوعاً من أنواع الإرهاب .

ويمثل هذا القرار منظومةً متكاملةً من القرارات الصادرة من مجلس الأمن المتصلة بإدارة النتائج ما بعد الحرب . وبالقرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ أنشأت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة كما تم الإشارة إليه في القرار: [١]

- بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (اليونيكوم).
- اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وهدفها الإشراف على التدمير لكافة ما يملكه العراق من أسلحة كيميائية وبيولوجية (الأونسكوم).
- لجنة هيئة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين الكويت والعراق.
- لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لإدارة صندوق دفع التعويضات.

(1) قرار الأمم المتحدة رقم (٦٨٧) لعام (١٩٩١).

الفصل الثاني

محددات العلاقات الكويتية العراقية

إن أزمة الخليج الثانية نتجت عن غزو القوات العراقية لدولة الكويت، وقد استغرقت هذه الأزمة قدراً كبيراً من الاهتمام الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة، وقد بدا هذا الاهتمام الدولي المكثف ليس فقط في تلك القرارات العديدة التي أصدرها مجلس الأمن والتي بلغت خلال فترة قصيرة لا تكاد تتجاوز أربعة أشهر إثني عشر قراراً ، وهو ما يمثل أعلى نسبة من القرارات يصدرها المجلس المذكور في تاريخه بالنسبة إلى أزمة دولية معينة. وفي حقيقة الأمر أن القرارات الاثني عشر قد صدرت هذه جميعها بالتطبيق لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهي الأحكام التي تخول مجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة في مجال ما يراه مناسباً من تدابير القسر –العسكرية وغير العسكرية –من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وإعادتها إلى نصابها[١]، إضافة إلى أن هذه القرارات قد عكست إصراراً وتصميماً غير مسبوقين من جانب المجتمع الدولي على إستخدام أقصى ما في حوزة مجلس الأمن من سلطات من أجل حمل العراق على الإنصياع لقواعد الشرعية الدولية وإرغامه على الإنسحاب من الكويت . [٢]

ويفسر الدور الكبير الذي إضطلعت به الأمم المتحدة فيما يتعلق بأزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت بإرجاعه إلى عدة إعتبارات، فمن الناحية الأولى هناك الحقيقة المتعلقة بكون هذه الأزمة قد تميزت بخصوصية تمثلت في قيام دولة عضو في الأمم المتحدة بشن عدوان سافر واحتلال كامل لأراضي دولة أخرى تتمتع هي أيضاً بالعضوية في هذه المنظمة الدولية وفي غيرها من المنظمات الدولية الأخرى العالمية منها والإقليمية العامة والمتخصصة، وهناك من ناحية ثانية حقيقة أن هذه الأزمة قد أفرزت جملة من الآثار أقل ما يمكن أن يقال بشأنها أنها كشفت للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن ترسانات الأسلحة الضخمة التي يمتلكها العراق ، وهناك ثالثا أن هذه الأزمة قد حدثت في الوقت الذي بدا فيه المجتمع

---

(1) أحمد يوسف أحمد، (١٩٩١)، "**النظام العربي وأزمة الخليج**"، **ورقة قدمت إلى ندوة "أزمة الخليج ــ** الأبعاد الإقليمية والدولية"، نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ يناير ١٩٩١، ص ٣٣.

(2) أسيري ،عبدالرضا ،مرجع سابق، ص١٦٧ .

الدولي يشهد اتفاقاً مطرداً بين القوى الدولية الكبرى على تعزيز قدرة الأمم المتحدة ودعم سلطاتها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين والتصدي بإيجابية للمنازعات الاقليمية. [١]

تأثرت العلاقات السياسية بين الكويت والعراق بالعديد من المتغيرات والمحددات والتي شكلت محددات أثرت بشكل مباشر على العلاقات بين الدولتين، ويتم تناول هذه المحددات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠

وقد شملت القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن الأزمة منذ وقوعها في الثاني من أغسطس آب ١٩٩٠ وحتى ٢٩ نوفمبر تشرين ثاني عام ١٩٩١ وهو التاريخ الذي وافق فيه المجلس على استخدام القوة المسلحة لحمل العراق على الإنصايع لقواعد الشرعية الدولية والإنسحاب من الكويت ، وهي كما ما يلي:[٢]

- القرار رقم ٦٦٠ وقد صدر هذا القرار في ٢ اغسطس آب عام ١٩٩٠، أي في نفس يوم وقوع الغزو العراقي للكويت ، وبإجماع ١٤ صوت وامتناع دولة واحدة عن التصويت وهي اليمن ، وقد تضمن القرار الفقرات التالية :

أ- إدانة الغزو العراقي لدولة الكويت .

ب- مطالبة العراق بالإنسحاب الفوري ودون أية شروط من الكويت والعودة بقواته إلى المواقع التي كانت فيها في الأول من أغسطس آب عام ١٩٩٠ .

ج- دعوة الطرفين المتنازعين ، العراق والكويت، إلى البدء فوراً في المفاوضات من أجل حل خلافاتهما بالطرق السلمية ، وتأييده -أي المجلس- للمساعي المبذولة في هذا الخصوص ، وبالذات تلك التي تبذل في إطار جامعة الدول العربية. [٣]

د- موافقة المجلس على أن يجتمع ثانية للنظر في أية خطوات أخرى يرى اتخاذها لازماً لضمان تنفيذ هذا القرار، وقد دعا هذا القرار الدول كافة إلى مقاطعة العراق تجارياً ومالياً

---

(1) مجموعة من الباحثين ،(١٩٩٤)، **المدخل السياسي والتاريخي لمنشأة مجلس التعاون الخليجي ، مجلس الأمن الكويتي :الامانة العامة لادارة البحوث** ،الكويت،،١٩٩٤.ص ١.

(2) مقلد اسماعيل صبري ، (١٩٨٤)، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت.

(3) مركز الوطن للمعلومات والدراسات ،(١٩٩٧)، **السياسة الخارجية الكويتية : رقم التصنيف (٥-٦) بتاريخ ١٩٩٧/٩/٣،الكويت** ،جريدة الوطن ، ص ٤٨.

وعسكرياً بما في ذلك الواردات البترولية من البترول العراقي والكويتي مع استثناء الإمدادات المخصصة للأغراض الطبية فضلاً عن المواد الغذائية التي تفرضها الظروف والاعتبارات الإنسانية .

- القرار رقم ٦٢٢ الصادر في ٩ أغسطس آب عام ١٩٩٠ بإجماع أصوات الدول الأعضاء في مجلس الأمن وقد تضمن هذا القرار التنديد بقرار العراق ضم الكويت واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩. كما دعا القرار كافة الدول والمنظمات إلى عدم الإعتراف بهذا الضم والامتناع عن القيام بأية أعمال قد تفسر أنها إعتراف غير مباشر بهذا الضم ، كذلك فقد أكد المجلس في هذا القرار عزمه على إعادة السلطة الشرعية إلى الكويت واستقلاله ووحده ترابه. (١)
- القرار رقم ٦٦٤ الذي صدر في ٢٥ أغسطس آب عام ١٩٩٠ بالإجماع أيضاً، وقد طالب المجلس في هذا القرار العراق بضرورة السماح لجميع الرعايا الأجانب بمغادرة الأراضي العراقية والكويتية وندد بمحاولات الحكومة العراقية الاحتفاظ بهؤلاء الرعايا كرهائن. (٢)
- القرار رقم ٦٦٥ الصادر في ٢٥ أغسطس آب عام ١٩٩٠ بأغلبية ١٣ صوتاً مع إمتناع دولتين عن التصويت هما اليمن وكوبا، وقد دعا المجلس في هذا القرار الدول الأعضاء إلى التعاون مع حكومة الكويت فيما يتعلق بإتخاذ التدابير المناسبة .
- وفي إطار السلطات الممنوحة للمجلس –لوقف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة لتفتيش حمولتها والتحقق من وجهتها بما يضمن تنفيذ أحكام المقاطعة المفروضة ضد العراق .
- القرار رقم ٦٦٦ الصادر في ١٤ سبتمير أيلول ١٩٩٠ بإجماع ١٣ صوتاً وامتناع دولتين عن التصويت هما اليمن وكوبا، وقد ناشد مجلس الأمن في هذا القرار الأمين العام للأمم المتحدة بأن يلتمس بصفة عاجلة ومستمرة المعلومات اللازمة بشأن مدى توافر المواد الغذائية في كل من العراق والكويت ، والعمل لأجل ضمان وصول هذه المواد الغذائية في الدولتين . (٣)

---

(1) قرار الأمم المتحدة رقم (٦٢٢) لعام (١٩٩٠).

(2) قرار الأمم المتحدة رقم (٦٦٤) لعام (١٩٩٠).

(3) مجلس الامة الكويتي : **تقرير لجنة تقصي الحقائق من موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت ، تقرير غير منشور ، الكويت** .ص٢٥.

- القرار رقم ٦٦٧ في ١٦ سبتمبر أيلول عام ١٩٩٠ وقد صدر بإجماع الآراء وقد أدان المجلس، في هذا القرار وبشدة كافة الأعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد مقار البعثات الدبلوماسية وأعضائها في الكويت وطالب بالإفراج الفوري عن جميع الرعايا الأجانب المحتجزين في كل من العراق والكويت.
- القرار رقم ٦٦٩ في ٢٤ سبتمبر أيلول ١٩٩٠ وقد صدر بإجماع الآراء ، وقد طلب المجلس ، في هذا القرار من لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بأن تفحص جميع طلبات المعونة المقدمة من الدول التي تضررت اقتصادياً من جراء إلتزامها بقرار الحظر المفروض على العراق .
- القرار رقم ٦٧٠ الصادر في ٢٥ سبتمبر أيلول ١٩٩٠ بإجماع ١٤ صوت وامتناع دولة واحدة عن التصويت هي كوبا ، وقد تضمن هذا القرار حظر جوي مفروض على العراق ، مع مناشدة جميع الدول بأن تبادر إلى احتجاز أية سفينة عراقية تدخل موانئها إذا كان هناك شك في أن هذه السفينة العراقية تنتهك القرارات والمقاطعات التي فرضها المجلس على العراق . (١)
- القرار رقم ٦٧٤ في ٢٩ اكتوبر تشرين أول عام ١٩٩٠ والصادر بأغلبية ١٣ صوت وامتناع دولتين عن التصويت هما اليمن وكوبا ، وقد تناول المجلس في هذا القرار موضوع تعويضات الحرب ، وحمل العراق مسؤولية أي خسائر أو أضرار أو إصابات يكون تسبب في إحداثها من جراء إحتلاله للكويت وذلك فيما يتعلق بالكويت والدول الأخرى والشركات العاملة في العراق والكويت. (٢)
- القرار رقم ٦٧٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر تشرين ثاني عام ١٩٩٠ وباجماع أصوات وفي هذا القرار أدان المجلس جميع المحاولات التي تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية في الكويت وكذلك محاولات تدمير السجلات المدنية التي وضعتها الحكومة الكويتية الشرعية، وقد طلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة الاحتفاظ بنسخة من السجل السكاني الرسمي للكويت.
- القرار رقم ٦٧٨ في يوم ٢٩ نوفمبر تشرين ثاني عام ١٩٩٠ والصادر بأغلبية ١٢ صوت مع اعتراض دولتين هما اليمن وكوبا ، وفي هذا القرار الأخير الذي أصدره مجلس الأمن

---

(1) مجلس الامة الكويتي ،(١٩٩٥)، **تقرير لجنة تقصي الحقائق من موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت** ، تقرير غير منشور ، الكويت ١٩٩٥ .ص٢٥.

(2) قرار الأمم المتحدة رقم (٦٧٤) لعام (١٩٩٠).

بشأن الأزمة وقبل نشوب حرب تحرير الكويت ناشد المجلس العراق سرعة الاستجابة إلى قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار رقم ٦٦٠ والقرارات اللاحقة، وأعلن المجلس قرار منح العراق فرصة أخيرة للإستجابة لذلك ، وبحيث أنه إذا لم يستجيب في موعد غايته ١٥ يناير كانون الثاني عام ١٩٩١ فإن الدول المتعاونة مع حكومة الكويت يكون لها الحق في أن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وبما يكفل إعادة السلام والأمن في المنطقة إلى نصابها . [١]

إن الدبلوماسية العربية الجماعية في إطار جامعة الدول العربية قد تصدت بشكل فوري للغزو العراقي لدولة الكويت وذلك في محاولةٍ لإحتواء الأزمة الناشئة عن هذا الغزو وإيجاد التسوية السلمية لها بعيداً عن التدخلات الخارجية، وقد جاء هذا التحرك الدبلوماسي على أكثر من مستوى [٢]، فأولاً كان هناك الاجتماع الطارئ –الأول –لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب، والذي إنعقد في نفس يوم الغزو (الثاني من اغسطس آب ١٩٩٠) وثانياً كان هناك إجتماع القمة العربية الطارئة والذي جاء بدعوة من الرئيس المصري السابق حسني مبارك، وقد انعقد في القاهرة يومي ٩و١٠ أغسطس آب ١٩٩٠، وقد استغرقت هذه القمة يوماً واحداً حيث أدت الخلافات في وجهات النظر بين الدول العربية إلى تأجيلها من يوم ٩ اغسطس آب إلى اليوم التالي وقد صدر في ختام اجتماعات هذه القمة القرار ١٩٥ الذي أيدته ١٢ دولة عربية هي مصر والسعودية والكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين وسوريا والمغرب وعمان وليبيا وجيبوتي والصومال وعارضته دولتان هما العراق وليبيا فضلاً عن تحفظ ٣ دول هي السودان فلسطين ، اليمن وامتناع ٣ دول أخرى هي : الجزائر والاردن ، واليمن وغياب دولة عربية واحدة عن التصويت هي تونس.[٣] وثالثاً: بدأ الاجتماع الثاني لمجلس الجامعة أيضاً على مستوى وزراء الخارجية والذي إنعقد يومي ٣٠ و٣١ أغسطس ١٩٩٠ بهدف متابعة تنفيذ ما سبق أن أصدره المجلس من قرارات بشأن هذه الأزمة. [٤]

---

(1) قرارات الأمم المتحدة رقم (٦٧٨ و ٦٦٠) لعام (١٩٩٠).

(2) التقرير الإستراتيجي العربي، (١٩٩٠)، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، الأهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٧.

(3) أسيري ،عبدالرضا ، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(4) جريمة الغزو العراقي للكويت(١٩٩١،)، ـــ **أحداث ووثائق، إدارة الثقافة والنشر، المركز الإعلامي الكويتي**، القاهرة، أبريل ١٩٩١، ص ١٨.

إنعقد هذا الاجتماع استجابة لطلب الكويت تطبيقاً لنص المادة (٦) من ميثاق الجامعة، وقد أسفر الإجتماع عن صدور القرار رقم (٥٠٣٦) بأغلبية (١٤) صوت من مجموع (٢١) دولة هم جميع أعضاء الجامعة، وقد تضمنت القرارات البنود التالية: [١]

أ- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت وتدميره للمنشآت النفطية الكويتية.

ب-إستنكار سفك الدماء.

ج-مطالبة العراق بالإنسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى موقعها قبل الأول من أغسطس آب ١٩٩٠.

د- دعوة رؤساء الدول العربية لعقد القمة العربية الطارئة للنظر في سبل حل الأزمة في إطار عربي موحد.

ه- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإحاطة المجلس علماً بأية تطورات جديدة في الموقف .

إنعقد هذا الاجتماع بمقر الجامعة بالقاهرة بحضور ١٣ دولة عربية فقط هي دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى كل من مصر وسوريا ولبنان وجيبوتي والصومال وليبيا والمغرب، في حين إمتنعت ثماني دول عربية عن الحضور هي العراق والاردن وفلسطين واليمن والسودان وتونس والجزائر وموريتانيا[٢]

وعلى الرغم من أن قرارات هذا الإجتماع الطارئ الثاني لمجلس الجامعة قد جاءت في مجملها تأكيداً للقرارات السابقة التي أصدرتها الجامعة بشأن الأزمة –وبالذات القرارين رقمي ٥٠٣٦ و١٩٥ سالفي الذكر –فإن هذا الإجتماع الأخير قد لمس العديد من المسائل المهمة ذات الصلة بتطوير الأحداث، ومن ذلك مثلاً: مطالبة العراق بعدم محاولة طمس الهوية الوطنية للشعب الكويتي وعدم المساس بالتركيبة السكانية أو إحداث أي تغيير في التقسيم الإداري للكويت ، ومطالبة الكويت والمنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية الامتناع عن القيام بأي عمل قد يفسر على أنه يحمل معنى الموافقة الضمنية على هذه الإجراءات من جانب العراق ، الإدانة القاطعة لتصرفات السلطات العراقية إزاء المدنيين في الكويت مع التأكيد على مسؤولية العراق

---

(1) أسيري ،عبدالرضا ،مرجع سابق، ص ١٦٨.

(2) مركز البحوث والدرسات الكويتية ، (١٩٩٣)، **تخطيط الحدود الدولية بين دولية الكويت وجمهورية العراق كما اقرتها الأمم المتحدة**، ط١ ، الكويت ١٩٩٣.

–طبقاً لأحكام القانون الدولي –عن توفير الحماية لهؤلاء المدنيين ، وكذلك حماية المنشآت، إضافةً إلى ذلك ، طلب مجلس الجامعة –في قرار فرعي – من السلطات العراقية تقديم التسهيلات اللازمة لتيسير مغادرة الرعايا الأجانب في كل من العراق والكويت، كما طالبها –في قرار فرعي آخر – بتوفير كافة الضمانات لإتمام عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة الكويت . [١]

ولا شك في أن مجلس الجامعة بتضمين قراره الصادر في ٣١ اغسطس آب ١٩٩٠ كل هذه المسائل –فضلاً عن تأكيده عن إدانته القاطعة للاحتلال العراقي لدولة الكويت –يكون قد أوجد نوعاً من التوازن بين قرارات الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمواجهة الأزمة حيث من المعلوم أن تبنى تنديد شديد بمحاولات طمس الهوية وسوء معاملة الرعايا الاجانب واحتجازهم وانتهاك حرمات البعثات الدبلوماسية والاستيلاء على الممتلكات كل ذلك كان موضوعاً لقرارات عديدة صدرت عن مجلس الأمن الدولي منذ الثاني من أغسطس آب عام ١٩٩٠ وحتى القرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر تشرين الثاني من العام نفسه. [٢]

على خلاف الحال بالنسبة للأمم المتحدة التي نجحت من خلال قراراتها المتعددة بشأن أزمة الاحتلال العراقي للكويت في توفير الغطاء القانوني للتحرك الدولي ضد العراق ، نجد أن دور الجامعة العربية قد اقتصر على مجرد الإدانة اللفظية وشجب الإحتلال ومطالبة الحكومة العراقية بسحب قواتها فوراً ودون أية شروط مسبقة، وبعبارة أخرى، فلم تحاول الجامعة العربية –من جانبها وعلى عكس الأمم المتحدة –إتخاذ أية تدابير فعالة لحمل العراق على الإنصياع لمقتضيات الشرعية العربية. [٣]

ويعزى هذا الإخفاق من جانب الدول العربية في اتخاذ تدابير قسرية ضد العراق جزاءً لما ارتكبه من جرائم دولية ضد الكويت وشعبيها إلى أكثر من اعتبار ، فأولا: يرجع هذا الاخفاق –في جانب منه على الاقل –إلى غموض نصوص ميثاق الجامعة العربية فيما يتعلق بالتدابير اللازمة للتصدي للعدوان وقمعه، وثانياً: هناك الصعوبة المتعلقة بنظام التصويت على الإجراءات أو التدابير التي تلزم لاتخاذها في إطار المادة السادسة من الميثاق الذي يشير إلى هذه التدابير، وتفسير ذلك هو أن أي إجراء من إجراءات الأمن الجماعي في إطار الجامعة

(1) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٢.

(2) الضبيعي، يوسف محمد، مرجع سابق، ص ٣٨.

(3) عبدالله يوسف الغنيم، وآخرون،(١٩٩٤،)، "**العدوان العراقي على الكويت ــ الحقيقة والمأساة**"، **مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت**، ط٢، ١٩٩٤، ص ١٧.

العربية إنما يشترط لإتخاذه –وطبقاً لنص المادة المذكورة–أن يصدر مجلس الجامعة العربية قراره بشأن الإجماع للدول الأعضاء عدا صوت الدولة المعتدية في حال كونها دولة عربية ، ولقد كان واضحاً منذ اللحظة الأولى لوقوع الغزو العراقي لدولة الكويت أن ثمة إنقساماً عربيا ًظاهراً فيما يتصل بأسلوب المعالجة لهذه الأزمة وبالذات فيما يتعلق بإمكان إتخاذ تدابير معينة طبقاً لنص المادة السادسة من الميثاق. [١]

لقد كان القرار المحوري في هذا الشأن هو ذلك الذي أكد حق الكويت والمملكة العربية السعودية في إتخاذ التدابير اللازمة لإستعادة الحق وحماية دول الخليج ، وهو الذي سمح لهما بحرية الحركة في المرحلة التالية ، وذلك اتفاقاً مع المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد (حق كل دولة في الأمم المتحدة في الدفاع الشرعي عن النفس، فردياً وجماعياً). [٢]

يعتبر إقدام العراق على غزو دولة الكويت في الثاني من أغسطس آب ١٩٩٠ وما أعقبه من تداعيات كالإعلان عن ضم الكويت واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩ –إلى جانب كافة صور الممارسات الأخرى كالاصرار على طمس الهوية الكويتية والإبعاد الجماعي للكويتيين فضلاً عن عمليات القتل والتعذيب–يعتبر كل ذلك انتهاكاً صارخاً ليس فقط لأحكام القانون الدولي المعاصر والمتضمنة في العديد من المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة ، وإنما يمثل كذلك إخلالا جسيماً بمجمل الأحكام والقواعد التي يبنى عليها النظام الإقليمي العربي والذي يتضمنه ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك فضلاً عن بعض المواثيق العربية ذات الصلة[٣].

ففيما يتعلق بمخالفة الغزو العراقي لدولة الكويت لأحكام وقواعد القانون الدولي، يمكن القول بأن هذا الغزو قد شكل إنتهاكاً ظاهر الوضوح لمجمل الأسس القانونية التي يرتكز عليها النظام الدولي المعاصر، ومنها تحريم اللجوء إلى القوة أو حتى التهديد بها في العلاقات الدولية المتبادلة وبالذات ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أية طريقة أخرى لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة، وتجريم الاحتلال والضم كوسليتين من وسائل إكتساب الإقليم أو الإستيلاء على الأراضي الغير مشروعة، عدم الاعتداد بفكرة الحقوق التاريخية كسند

---

(1) سالم ، محمد صلاح، مرجع سابق، ص ٥٧.

(2) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٥–١٩٩٦) الكويت , ص ٤٥–٥٨.

(3) عبدالله يوسف الغنيم، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩.

قانوني يسوغ المطالبة بأية حقوق أو إدعاءات إقليمية على حساب الدول الأخرى حتى مع افتراض ثبوت الصحة للحجج التي يمكن أن تؤسس عليها مثل هذه الفكرة [١]

وعلى مستوى المواثيق المعقودة فيما بين الدول العربية، والتي يقوم عليها النظام العربي، يلاحظ أن الغزو العراقي لدولة الكويت ثم إعلان ضمها إليه واعتبارها جزءاً من الإقليم العراقي يتعارض تماماً ويتناقض كلياً مع الأحكام الأساسية التي حوتها أهم وثيقتين من المواثيق العربية ، وعني بها ميثاق جامعة الدول العربية وهي ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وتفسير ذلك أولاً: (إن هذا التصرف من جانب العراق يمثل إخلالاً جوهرياً بنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة وهو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها). [٢]

كما يتناقض هذا التصرف أيضاً مع ما أشارت إليه ديباجة الميثاق من أن الهدف من إنشاء الجامعة[٣] إنما يكمن في الرغبة في تثبيت العلاقات التي تربط الأقطار العربية وتوطيد الهدف من إنشاء الجامعة وتوطيد إستقلالها ومن جهة ثانية يكيف الغزو العراقي بأنه يشكل خروجاً صارخاً على المبدأ الذي قررته كل من المادة الخامسة من الميثاق للجامعة العربية والمادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك [٤]، والذي يحظر اللجوء إلى القوة لفض النزاع واللجوء –بدلاً من ذلك – إلى الوسائل السلمية من دبلوماسية وقانونية لتسويتها، وثالثاً: واتصالاً بالمبدأ السابق فإن الغزو العراقي لدولة الكويت ينطوي على الخروج على مبدأ تحريم العدوان من جانب أي دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، وهو المبدأ الذي أشارت إليه كل من المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك، ورابعاً: يمثل هذا التصرف من جانب العراق أيضاً إنتهاكاً لمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الإقليمية

---

(1) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي ، المرجع السابق، (التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦) الكويت، ص ١٤.

(2) مركز الوطن لمعلومات والدراسات ، (١٩٩٤)، السياسة الخارجية رقم التصنيف ٥- ٦ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٤، الكويت، جريدة الوطن، ص٩٨.

(3) سعد الدين إبراهيم ، (١٩٨٨)، 'المجتمع والدولة في الوطن العربي' (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ص ٢٠٠.

(4) سالم ، محمد صلاح، مرجع سابق، ص ٥٨.

الذي يعتبر أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول العربية ، والذي وردت الاشارة إليه في المادة الثانية من ميثاق الجامعة . [١]

إن الإحتلال العراقي للكويت قد جاء مخالفاً للمبادئ الأساسية التي إلتزم بها العراق بصفته عضواً في مجلس التعاون العربي الذي وقع على إتفاقيته المنشأة في ١٦ فبراير شباط ١٩٨٩ ، وهذا القول يجد سنده ليس فقط في حقيقة أن المجلس المذكور قد أنشئ –كما أعلن رسمياً وطبقاً لنص المادة الأولى من الإتفاقية المنشأة له–طبقاً لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، وإنما يجد سنده أيضاً في كون أن أحد الأهداف لهذا المجلس يتمثل – بحسب نص المادة الثانية من الإتفاقية –في وجوب العمل من أجل تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره على نحو يؤدي إلى دعم العلاقات فيما بين الدول العربية[٢].

إن ما قام به العراق ضد دولة الكويت منذ الثاني من اغسطس آب ١٩٩٠ يعد خروجاً صريحاً على ما اتفقت عليه الدولتان بموجب إتفاقية الحدود العراقية الكويتية بينهما في ٤ أكتوبر تشرين أول عام ١٩٦٣ أيضا، والتي نصت على ما يلي :

تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة وبحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ /١٩٣٢/٨ ثانياً ، تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين والتطلع إلى الوحدة العربية الشاملة، ثالثاً: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري وإقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقاً لذلك يتم على الفور تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء. [٣]

---

(1) عبدالله الغنيم وآخرون ، مرجع سابق، ص ٦٢.

(2) لطفي منال ، (١٩٩٣،)، عامان على اندلاع حرب الخليج ادارة نتائج ما بعد الحرب ، مجلية السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، يناير ١٩٩٣، ص١٥٩

(3) عبدالله الغنيم وآخرون ، مرجع سابق، ص ٦١.

المبحث الثاني: مشكلة الحدود بين الدولتين

تعتبر قضية الحدود الكويتية –العراقية واحدة من القضايا التي حظيت باهتمام من جانب الباحثين وذلك بالنظر إلى ما أثارته من منازعات بين البلدين ، وبالذات من جانب العراق الذي ظل يصر منذ أوائل هذا القرن العشرين–أي قبل نشأة الدولة الحديثة في كلا البلدين، على أن له مطالب وحقوق تاريخية في الكويت(١).

فما أصل نشأة هذه الحدود الكويتية –العراقية، وما حقيقة المطالب العراقية تجاه الكويت، ففي أعقاب توقيع إتفاقية عام ١٨٩٩ بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية – هو الاتفاق الذي جاء كنتيجة طبيعية لتطور المركز الدولي لإمارة الكويت منذ نشأتها ككيان متميز على الخليج العربي في بداية القرن الثامن عشر– إهتمت بريطانيا والدولة العثمانية بضرورة تنظيم وضع الكويت بشكل رسمي ، وفي محاولة للوصول إلى ذلك بادرت الدولتان في ٢٩ يوليو تموز ١٩١٣ إلى إبرام إتفاقية بينهما إعترفتا فيها بإستقلال الكويت.

وقد إهتمت الدولتان في هذا الخصوص، بالتأكيد على أمرين: أولهما: السماح لشيخ الكويت في أن يضمن هذا العلم شعاراً متميزاً كان يكتب كلمة الكويت باللغة العربية في زاوية هذا العلم ، وهو ما وافق عليه الشيخ، أما الأمر الثاني ، فكان يتمثل في بيان ما هي الأراضي التي يتكون منها الإقليم الكويتي الذي يخضع لولاية الشيخ وورثته ، فطبقاً للإتفاقية ، تقرر الآتي : (خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خوز الزبير في الشمال الغربي ، ويعبر تماماً جنوب أم قصر وسفوان وجبل سنام، ويمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه الأماكن وآبارها حتى إذا وصل إلى الباطن تبعه إلى الجنوب الغربي تاركاً آبار المصفاة والقرع والهبة والوربة والأنطه حتى يصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة). (٢)

وعلى الرغم من أن إتفاقية ١٩١٣ هذه لم يقدر أن تنفذ حيث لم يتم التوقيع النهائي عليها، إلا أنها تعتبر ذات دلالات قانونية كبيرة فيما يتعلق بشأن الحدود الكويتية –العراقية بل

---

(1) فؤاد مطر وآخرون،(١٩٩٤)، "**موسوعة حرب الخليج ـــ اليوميات. الوثائق. الحقائق**"، **المؤسسة العربية للدراسات والنشر**، بيروت، ط١، الجزء الأول، ص ١٠٠.

(2) المباركي، يوسف المبارك، (٢٠٠٥)، الحدود الكويتية – العراقية: القديم والجديد، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٢٦ هـ ١٦ اغسطس ٢٠٠٥ العدد9758 ، ص٤٥.

وفي مجال التأكيد على تطور المركز القانوني الدولي للكويت بصفة عامة ، ومن هذه الدلالات: [١]

١- أنه بموجب هذه الإتفاقية ، إعترفت الدولة العثمانية بالكيان المتميز لإمارة الكويت على الرغم من حرصها –أي الدولة العثمانية –بالكيان المتميز ضمن سيادتها الإسمية ، وقد تجسد هذا الإعتراف في تسليم هذه الدولة إلى سلطة شيخ الكويت في إبرام الإتفاقيات الدولية سواء مع بريطانيا أو مع غيرها وكذا سلطته أو حقه في التمييز لعلم بلاده عن العلم العثماني من خلال وضع الكويت في زاوية من هذا العلم الأخير[٢].

٢- إن الإتفاقية تناولت بشكل كبير من التفصيل بيان حدود إمارة الكويت ، بمعنى المجال أو النطاق الإقليمي الذي يخضع لولاية الشيخ ، ويعني ذلك بحسب رأي المؤرخين ورجال القانون أن الدولة العثمانية قد نظرت إلى الكويت نفس نظرتها إلى إحدى الولايات التي تمارس عليها سيادتها الإسمية ، أي لم تكن تنظر إليها باعتبارها جزءاً من ولاية البصرة .

٣- إنه وإن كان صحيحاً أن الإتفاقية قد أُبرمت بين بريطانيا بوصفها الدولة الحامي للكويت والدولة العثمانية بإعتبارها الدولة التي تتمسك بالسيادة الإسمية على الإمارة فإن شيخ الكويت قد أحيط علماً بمضمونها، إن هذه الإتفاقية قد اعترفت بتمتع هذه الإمارة بذاتية إقليمية متميزة.[٣].

عادت بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وبالتحديد بعد توقيع معاهدتي سيفر ولوزان اللتين تنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن جميع حقوقها في الأراضي التي كانت خاضعة لها قبل الحرب ، عادت بريطانيا لتؤكد على الحدود التي تقررت من قبل بين إمارة الكويت وما عرف بمملكة العراق التي تشكلت عقب الحرب من ولايات البصرة والموصل وبغداد.

وقد أظهر ذلك إعتراف المندوب السامي البريطاني في العراق نيابةً عن الحكومة البريطانية بمطالبة الكويت بالحدود التي نص عليها في إتفاقية عام ١٩١٣ والحق أن هذا الموقف الذي عبر عنه نوري السعيد رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت وذلك في الرسائل المتبادلة

---

(1) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص٢١٠.

(2) عبدالله الغنيم وآخرون ، مرجع سابق، ص ٦٨.

(3) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٣٠.

بينه وبين شيخ الكويت ، فلكي يتسنى للعراق الإنضمام إلى عصبة الأمم كان من الضروري أن يلتزم العراق بتحديد حدوده مع الدول المجاورة ، وقد جاء في إحدى الرسائل المتبادلة التي وافق عليها نوري السعيد وشيخ الكويت من خلال وساطة الحكومة البريطانية، أنه طبقاً لإتفاقية عام ١٩١٣ يسير خط الحدود بين البلدين على النحو التالي : "من تقاطع وادي العوجة بالباطن إلى جهة الشرق جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى الساحل بوبيان ووربة حتى ساحل البحر شمالي الحدود النجدية الكويتية الحالية وتدخل الجزر البحرية التالية: (مسكان ، فيلكا، عوهة، أم المردام) في تلك الحدود) ".[١]

حاولت الكويت بعد إتفاقية عام ١٩٣٢ إستكمال ترسيم الحدود عن طريق التحديد الدقيق لمسارها ، وقد حفلت الوثائق البريطانية بالمراسلات المتعلقة بذلك ، وكان الإشكال الذي يواجه الترسيم هو تفسير الألفاظ الواردة في الإتفاق المذكور ومن ذلك تحديد (نقطة جنوب سفوان) التي يترتب عليها مسار الحدود الشمالية ، وكان ذلك الإختلاف مماطلةً من جانب العراق إلى منتصف الخمسينات حيث حاول نوري السعيد حل هذا الإشكال عن طريق مطالبة بريطانيا بمنح الاستقلال للكويت مقابل موافقتها على الإنضمام كدولة مستقلة إلى الإتحاد الهاشمي[٢].

برز إتجاه آخر بعد سقوط نوري السعيد عن الحكم في العراق في عام ١٩٦١ وهو المطالبة بكامل الأراضي الكويتية وأول من نادى بذلك عبد الكريم قاسم أول حاكم للعراق في العهد الجمهوري وذلك بدعوى أن الكويت كانت يوماً جزءاً من ولاية البصرة في ظل السيادة العثمانية. [٣]

إنتهت أزمة ١٩٦١ والتي إستمرت قرابة ٣ سنوات بتوقيع إتفاق بين العراق ودولة الكويت المستقلة وبموجب هذا الإتفاق وسيادتها التامة بحدودها التي سبق بيانها بكتاب رئيس الوزراء العراقي الصادر بتاريخ ٢١ يوليو تموز ١٩٣٢ والذي وافق عليه شيخ الكويت أحمد الجابر في ١٠ أغسطس آب من نفس العام، وقد سجل هذا الإتفاق المبرم في عام ١٩٦٣ والذي أخذ صورة المحضر لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

---

(1) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص٨٧.

(2) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٣٣.

(3) مركز الوطن للمعلومات والدراسات ،(١٩٩٧)، **السياسة الخارجية الكويتية** : رقم التصنيف (٥-٦) بتاريخ ١٩٩٧/٩/٣،الكويت ،جريدة الوطن، ص٩٤.

لم يوقف العراق نشاطه ضد الكويت بشأن الحدود فإلى جانب إصراره على عدم ترسيم الحدود، ظل النظام العراقي يردد إدعاءاته المتكررة خاصة فيما يتعلق بجزيرتي وربة وبوبيان ، كما لم يتردد في عام ١٩٧٣ في القيام بتحرشات عسكرية ضد بعض المواقع الكويتية على الحدود ، وكانت أزمة الثاني من أغسطس ١٩٩٠ هي قمة التصعيد في الموقف العراقي ضد الكويت وذلك عندما تناسى العراق جميع الإتفاقيات الدولية التي أبرمها مع الكويت[١].

تشكلت لجنة تخطيط الحدود الكويتية –العراقية بموجب القرار الصادر رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١ على النحو التالي :"إن العراق والكويت على وصفهما دولتين مستقلتين ذات سيادة ، قد وقعتا في بغداد في (اكتوبر ١٩٦٣) على محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن العلاقات الودية معترفين بذلك رسمياً بين الحدود الكويتية العراقية وبتخصيص الجزر" وإن هذا المحضر قد سجل لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة (١٠٢) وأعترف فيه العراق بإستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة وبحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي في ٢١ يوليو ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بتاريخ ١٩٣٢/٨/١٠ وطالب القرار على ضوء ذلك:"بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية المشار إليها والذي وقعاه ممارسة منها لسيادتها في أكتوبر ١٩٦٣. [٢]

وهي الحدود التي تم تحديدها بين الكويت والعراق عندما أرسل نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي لتحديد الحدود العراقية –الكويتية بموجب مراسلات بين حاكم الكويت وبريطانيا عام ١٩٣٢ ليؤكد الحدود العراقية وموافية حاكم الكويت على هذه الحدود والتي على أثرها استقل العراق وقد إعترفت جمهورية العراق بدولة الكويت وحدودها المثبتة في مراسلات عام ١٩٣٢ بإتفاقية عام ١٩٦٣ بين الكويت والعراق.

تعتبر لجنة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق جهة مستقلة تم إنشاؤها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١ الفقرة الثالثة، وهي تعمل في حدود الصلاحيات التي تضمنها تقرير الأمين العام الصادر في ٢ مايو ١٩٩١ وتم تشكيل أعضاء اللجنة والبالغ عددهم (٥) أعضاء وتقسيمهم على النحو التالي: ثلاثة خبراء

---

(1) أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق، ص ٦٦.

(2) مركز الوطن لمعلومات والدراسات ، (١٩٩٤)، **السياسة الخارجية رقم التصنيف** ٥- ٦ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٤، الكويت، جريدة الوطن، ص٧٤.

مستقلين عينهم الأمين العام وممثل عن كل من الكويت والعراق يعينون من قبل حكوماتهم، وقد اختتمت اللجنة أعمالها وقدمت تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠آيار /مايو ١٩٩٣.

أما بالنسبة إلى أعضاء اللجنة الخمسة، فقد تم تقسيمهم على النحو التالي: (١)

- السيد مختار كوسوما اتمادجا وزير الخارجية لأندونيسيا السابق–رئيساً–.
- السيد ابان بروك المدير –وقتئذ– بهيئة المساحة السويدية (الهيئة الوطنية السويدية لمسح الأراضي) –خبيراً مستقلاً–.
- السيد وليم روبرتسون مدير المساحة (المدير العام لهيئة المساحة ومعلومات الأراضي في نيوزلندا) –خبيراً سابقاً.
- السيد رضا القيسي ممثلاً عن الحكومة العراقية.
- السيد طارق رزوقي ممثلاً عن الحكومة الكويتية.

وقد عين السيد ميكلوس بنتر كبير رسامي الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة أميناً للجنة. وأعتبارا من ٢٠ تشرين الثاني /نوفمير ١٩٩٢ استقال السيد "مختار كوسوما اتمادجا" بوصفه رئيساً للجنة لأسباب شخصية وفي ضوء الاستقالة عين الأمين العام خلفاً له السيد "نيكولاس فلتيكوس" المدير العام المساعد السابق لمكتب العمل الدولي عضو معهد القانون الدولي ، فتولى مهامه في نفس التاريخ وتتمثل اختصاصات اللجنة فيما يلي :

١– تخطيط الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض وكذلك بالتعيين المادي لها على النحو الوارد في المحضر المشار إليه سابقاً ويتم التعيين المادي عن طريق وضع القوائم أو نُصب حدودية بالعدد والنوع المناسبين . (٢)

٢– الاستعانة بالمواد المناسبة بما في ذلك الخرائط الواردة في وثيقة مجلس الأمن رقم (S/22558)، وهي مجموعة مكونة من عشر خرائط طبوغرافية بمقياس رسم

---

(1) المصدر نفسه ، ص٧٥.

(2) مركز الوطن لمعلومات والدراسات ،(١٩٩٤)، السياسة الخارجية رقم التصنيف ٥– ٦ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٤، الكويت، جريدة الوطن، ص٥١.

(١:٥٠٠٠) صادرة عن المدير العام للمساحة العسكرية بالمملكة المتحدة باستخدام التكنولوجيا الملائمة . [١]

٣- اتخاذ الترتيبات من أجل الصياغة المستمرة للتعيين المادي للحدود وفقاً لما جاء بتقرير الأمين العام S/22558 الفقرة ٤ ويتطلب ذلك القيام من منظمات المسح مايلي: [٢]

- تفقد الأعمدة والعلامات على الحدود العراقية –الكويتية على أساس سنوي.
- تقديم تقرير إلى الأمين العام بعد كل عملية تفقدية للحدود .
- رصد مدى كفاية علامات الحدود ووضع أية علامة إضافية وينبغي لموظفي الأمم المتحدة وموظفي هيئات المساحة أو غيرها من الهيئات المماثلة الذين سيشاركون في تنفيذ الترتيبات اللازمة لصياغة التعيين السطحي للحدود أن يتمتعوا بحرية الحركة بغير العوائق في منطقة الحدود المخططة بالإضافة إلى ما يلزم من مزايا وحصانات لأداء مهمتهم. [٣]
- ويلاحظ من الإختصاصات السابقة ما يلي :

١- أن اللجنة تقوم بمهمة فنية وليست سياسية تتطلب خبرات فنية متخصصة مع الإستعانة بأجهزة تقنية حديثة.

٢- لا تقوم اللجنة من خلال عملية تخطيط الحدود بإعادة توزيع الأراضي بين الكويت والعراق بل إنجاز العمل التقني الضروري للقيام أول مرة بوضع فكرة تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين الدولتين والذي ينص المحضر للإتفاقية على ما يلي[٤]:

---

(1) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(2) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص٥٤.

(3) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(4) نازلي معوض أحمد وصالح عبدالرحمن أحمد " **أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى ١٩٦١ – ١٩٦٣**"، أحمد الرشيدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص٤٥٤.

٣- "تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بصورها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي ٢١ تموز /يوليو ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠آب /اغسطس ١٩٣٢ .[١]

٤- إن عمل اللجنة يتركز أساساً في تخطيط ما سبق الإتفاق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية عام ١٩٦٣٦ والذي يشكل صيغة لتخطيط الحدود بين البلدين من جانب اللجنة ، ومؤدى ذلك أن الحدود الدولية لكل من العراق والكويت لم يجر عليها أي تعديل أو تغيير بواسطة اللجنة.

٥- راعى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتم الاختيار لأعضاء اللجنة على أعلى مستوى علمي محايد لطبيعة الحدود المرسومة والخطوات التي أتبعت في تحديدها لم تأت بجديد ولم تخلق أوضاعاً أو مستجدات لم تكن أصلاً موجودة ، بل ما يجري في الواقع تنفيذ أو تأكيد الاتفاقيات السابقة، وإن وقع عليها العراق.

٦- وقد أنشأت اللجنة نظامها الداخلي الخاص بها، وقد غطت المادة (١) تشكيل اللجنة والمادة (٢) نصت على الأحكم ذات الصلة من تقرير الأمين العام S/22558 ، سوف تشكل اختصاص اللجنة وطبقاً لهاتين المادتين فإن قرارات اللجنة فيما يتعلق بتخطيط الحدود [٢] تعتبر نهائية كذلك نص النظام الداخلي في المادة ٣ على أن اكتمال النصاب بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من ممثلي الدولتين، ويعلن رئيس اللجنة في إعطاء حرية إبداء الرأي في الكلام وطرح التساؤلات بالتصويت في المادة (٤) وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية في المادة ٥ ويحق لكل من الكويت والعراق الاستعانة بخبراء لهم الحق في الحضور معهم في اجتماعات اللجنة ولا يعتبر هؤلاء الخبراء أعضاء في اللجنة ، وليس لهم الحق في ممارسة أية حقوق أو وظائف كبقية أعضاء اللجنة في المادة ٦، وقد أوكل إلى سكرتير اللجنة إتخاذ جميع الترتيبات المتصلة بأعمال اللجنة المادة (٨).[٣]

٧- عقدت اللجنة (١١) دورة شملت (٨٢) إجتماعاً لتخطيط الحدود البرية والبحرية، وتكون اجتماعات اللجنة إما في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أو مقر الأمم المتحدة في

---

(1) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(2) نازلي معوض أحمد وصالح عبدالرحمن أحمد مرجع سابق، ص ص : ٤٧٢-٤٧٣.

(3) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص٥٥.

نيويورك[1]، وقد زودت اللجنة بمحاضر وافقت عليها لجميع اجتماعاتها كما أصدرت وأقرت نشرات صحفية لدى إختتام كل دورة بالاضافة إلى الزيارات الميدانية للجنة ، وقد اعتمدت لجنة بالأعمال الميدانية على خبراء في الجيوديسا والمساحة والتصوير المساحي بمعاونة إدارتي المساحة في نيوزلندا والسويد، وإنعقدت الجلسة الأولى للجنة في نيويورك يومي ٢٣-٢٤ أيار ١٩٩١ ودارت المناقشات عن عملها ومخططها وطبيعة مهمتها وعقب المناقشات حول مسألة التعريف قررت اللجنة فحص الحدود في ثلاثة أجزاء سمي الأول باسم الجزء الغربي وتصدق عليه العبارة من صيغة الحدود " من تقاطع وادي العوجة من الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان"[2]

٨- أما الجزء الثاني فقد أطلق عليه الجزء الشمالي وتصدق عليه عبارة ثم :"باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم القصر تاركة هذه المواقع للعراق حتى التقاء الخور للزبير بخور عبد الله "[3].

٩- والجزء الثالث سمي بالجزء الشرقي ثم وصف لاحقاً بإسم الجزء البحري وأخيراً سمي بخور عبد الله وتصدق عليه بالإشارة إلى نقطة الإلتقاء وكذلك الجملة الأخيرة من صيغة الحدود المحددة بجزيرتي "وربة وبوبيان ومسكان وفيلكه وعوهه وكبر وقارورة وام المرادم" فإنها تتبع الكويت وهي الحدود التي يتم تحديدها بين كل من الكويت والعراق في مراسلات عام ١٩٣٢ في كتاب رئيس الوزراء العراقي برسالة في ٢١ تموز يوليو ١٩٣٢ والتي أكد فيها على الحدود العراقية –الكويتية قبل قبول العراق عضواً في عصبة الأمم على النحو التالي:" من تقاطع وادي العوجة مع الباطن إلى جهة الشرق بامتداد الباطن الجنوبي آبار سفيات وجبل سنام وام قصر إلى نقطة التاقىء خور الزبير بخور عبد الله زتعود الجزيرة وورية وبوبيان ومسكان وام قصر ومسكان وفيلكا وقاروة وام المردام للكويت ، وهي الحدود التي اعترف بها العراق وباستقلال دولة الكويت في المحضر المتفق عليه بإتفاقية ١٩٦٣ وقد بدأت اللجنة أعمالها على الحدود البرية البحرية[4].

---

(1) المباركي، يوسف المبارك، المصدر نفسه، ص٥٦.

(2) مجلس الامة الكويتي ،(١٩٩٥)، **تقرير لجنة تقصي الحقائق من موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت** ، تقرير غير منشور ، الكويت .ص٢٥.

(3) حسنين توفيق إبراهيم : "**العلاقات الكويتية – العراقية الجوانب السياسية ١٩٦٣م-١٩٩٠**"،ص:٦١٠ - ٦١١

(4) أحمد عبدالونيس شتا ، مرجع سابق ،ص٦٧٩.

اولاً: الحدود البرية

وهو الجزء الخاص في الجزء الغربي والشمالي كما تم الإشارة إليه باشرت اللجنة أعمالها بمشاركة ممثل العراق وعقدت خلال عملية ترسيم الحدود البرية خمس دورات في الفترة ٢٣ مايو ١٩٩١ و١٦ ابريل ١٩٩٢[١]. قامت خلالها باكتشاف المنطقة الحدودية على الطبيعة وقام فريق المسح الميداني النيوزلندي –السويدي بأعمال ميدانية قدمت الأساس للخرائط الفوتوغرافية العمودية من خلال أعمال التصوير الجوي باستخدام الطائرة كوماندو نفاثة مجهزة لهذا الغرض من ارتفاعين رئيسيين وقد واجهت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مشكلة واحدة تركزت بين العراق والكويت وبقيت هذه اللافتة قائمة من عام ١٩٢٣ –١٩٣٩ وكانت تقع على الطريق القديم جنوبي مركز الجمارك صفوان بكيلو متر واحد واعترفت بها الدولتان في تلك الفترة باعتبارها نقطة الحدود الدولية إلى موقعها القديم [٢]، وقد وجهت وزارة الخارجية العراقية مذكرة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٤٠ إلى بريطانيا ذكرت فيها أن هذه اللافتة ينبغي أن توضع على مسافة ١٢٥٠ متر جنوبي مبنى الجمرك القديم في صفون، وليس على مسافة ١٠٠٠متر من هذا الموقع كما طلبت الكويت . [٣]

وقد وجدت اللجنة أمامها ثلاثة آراء فيما يتعلق بتفسير الحدود جنوبي صفوان، وهو الموقع المذكور في الوثائق المتفق عليه:

الرأي الأول : رأي العراق في مذكرته المقدمة من الحكومة العراقية في ٢٥ يونيو ١٩٤٠ إلى السفير البريطاني في بغداد والذي يحدد موقع المسافة لهذه اللوحة ١٢٥٠ متر من موقع مبنى الجمرك القديم.

الرأي الثاني : رأي الكويت الذي يرى أن اللوحة تبعد ١٠٠٠م فقط عن موقع الجمرك القديم بصفوان. [٤]

---

(1) علوان، قاسم، (٢٠٠٥)، أفق العلاقات العراقية الكويتية... من ما قبل اعلان الاستقلال وإلى المستقبل المفترض، **مجلة الحوار المتمدن** – العدد: ١٣٥٢ – ٢٠٠٥ / ١٠ / ١٩ ، ص٨٧.

(2) أبو طالب، فتحي، (٢٠٠٢)، رحلة العودة من الكويت أثناء الغزو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٣٠.

(3) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٢٢٢

(4) جمال زكريا قاسم،(١٩٩٦)، "**تاريخ الخليج الحديث والمعاصر**"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، المجلد الخامس، ص ٣٨.

الرأي الثالث : ما سجله العقيد ديكسون الوكيل البريطاني في رسالته بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٧ حيث يرى أن الحدود الشمالية بين العراق والكويت تقع على بعد ميل واحد ١٦٠٩ جنوبي صفوان. (١)

وقد إنتهت لجنة الأمم المتحدة إلى تعيين الحدود في المنطقة، وهو نقطة تقع جنوب صفوان على بعد ١٤٣٠ أي أن اللجنة اختارت موقعا متوسطاً بين ما جاء في الرأي الأول والثاني ولم تضع في الاعتبار مطلب الكويت وذلك يعني : (٢)

- أن العراق الذي كان يطالب في مذكرته الرسمية المشار إليها أن تكون المسافة بين مركز الجمارك العراقي القديم صفوان وحدود الكويت ١٢٥٠ حصل نتيجة لقرار لجنة الأمم المتحدة على ١٨٠ متر من أراضي الكويت على امتداد الحدود الشمالية للكويت أكثر مما طالب به رسمياً-.
- أن الكويت وفقاً لما كان عليه الوضع قبل عام ١٩٩٠ فقدت ٤٣٠ من حدودها الشمالية الأصلية مع العراق على امتداد هذه الحدود في منطقة غنية بالنفط. (٣)

---

(1) لجنة من المختصين، (١٩٩٣)، "**ترسيم الحدود العراقية ــ الكويتية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**"، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، الطبعة الثانية، ص ١٠٨.

(2) مركز البحوث والدراسات الكويتية،(١٩٩٣)، "**تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة**"، الكويت، الطبعة الأولى، ص ١٢٨.

(3) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص٥٧.

وقد انتهت لجنة الأمم المتحدة من ترسيم الحدود البرية في ٢٦ اغسطس ١٩٩٢، وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٧٣٣ لعام ١٩٩٢ المتعلق بالإنتهاء من تخطيط الحدود البرية على الأرض والترحيب بعمل لجنة التخطيط في هذا الصدد وحث اللجنة على أن تخطط الجزء الشرقي خور عبد الله الذي يشمل الحدود البحرية في أقرب وقت ممكن لتكمل بذلك أعمالها .

لم تكن هناك دوافع قانونية تصدر لهذا القرار وذلك لأن قرارات اللجنة نهائية وحاسمة أي أنها تنفيذية تستند مباشرة إلى القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ وقام فريق من الأمم المتحدة بتشييد مجموعة من الأعمدة الخرسانية بلغ عددها ١٠٦ عامود على مسافة ٢٠٠كم وهي طول الحدود البرية بين الكويت والعراق أي بمعدل عمودين لكل ٢كم كتب عليها في الجانب الكويتي دولة الكويت وفي الجانب العراقي جمهورية العراق ويبلغ ارتفاع العمود الواحد ١٢٠ سم فوق الارض ويغوص في أعماقها مسافة ١٨٠ سم لتفصل الحدود البرية بين الكويت والعراق . [١]

ثانياً: الحدود البحرية :

وهو الجزء الشرقي المسمى خور عبد الله، وقد توصلت لجنة الأمم المتحدة بشأن الحدود البحرية إلى عدة قرارات هي : [٢]

١. قررت إعتماد الرسم البياني رقم (١٢٣٥) للأدميرالية البريطانية لتحديد خط الوسط في خور عبد الله والمواقع المبينة في هذا الرسم البياني ، إلى مرجع إسناد النظام العالمي (٨٤) ولجميع الأغراض العلمية لأن مرجع هذا الإسناد مطابق لمرجع إسناد الحدود العراقية الكويتية[٣] .

٢. إنتهت اللجنة إلى مدخل خور عبد الله من عرض البحر يقع في مكان يحدث فيه تغيير هام في إتجاه الخطوط الساحلية للدولتين وعينت اللجنة نقطة محددة على خط الوسط عند المدخل[٤] .

---

(1) مركز البحوث والدراسات الكويتية، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(2) عبدالله الغنيم وآخرون ، مرجع سابق، ص ٢٩.

(3) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٢٢٢

(4) محمد عبدالله العبد القادر، (٢٠٠٠)، : "**الحدود الكويتية العراقية**" **مركز البحوث والدراسات الكويتية** ، الطبعة الأولى، ص ٣٤-٣٦

٣. إن إتصال الحدود من خط الوسط المعمم إلى نقطة إلتقاء الخورين الزبير وعبد الله وهو أقصر خط بينهما ومن هذا المنطلق يحقق خط الوسط الذي إعتمدته اللجنة بمجموعة من الإحداثيات التي تحتسب من نقاط خط الأساس المحددة على خط المياه المنخفضة على النحو المبين في طبعة ١٩٩١م من الرسم البياني رقم ١٢٣٥ للأدميرالية البريطانية وفي الطرف الشرقي جزيرة وربة جرى رسم مخاضة آخذة في الجفاف يطلق عليها لسان وربة ويمكن أن تكون عرضة للتغير على مدار السنسن وهنا جرى حساب خطي وسط أحدهما المخاضة في الإعتبار وتجاهلها للآخر وأعطى وزنا متساوياً للخطين وحساب خط متوسط بين خطي الوسط لتحديد خط التخطيط وخط الوسط الذي أصدره كوشون – اموت الهيدروغرافي النرويجي في عام ١٩٥٩ والذي صادقت عليه وزارة النفط العراقية بناءً على طلب العراق وقد حدد خط وسط بوصفه الحدود في خور عبد الله وقد أحيلت هذه الخريطة الرسمية إلى السفارة الدنماركية في بغداد بواسطة وزير الخارجية العراقي في ٢٢ اغسطس ١٩٦٠ ومن ثم نشرت مرافعات محكمة العدل الدولية وهو يقترب كثيراً من خط تخطيط اللجنة إلا في منطقة مجاورة مباشرة للسان وربة التي تجاهلها (أموت) . [١]

٤. رأت اللجنة أن المنفذ الملاحي للدولتين إلى مختلف أنحاء الإقليم للحدود المخططة هو من أهمية بمكان لضمان توفير الإنصاف ولتعزيز الاستقرار والأمن على الحدود وفي هذا الصدد ترى اللجنة أن هذا المنفذ البحري ممكن للدولتين عن طريق خور الزبير وخور شتيانة وخور عبد الله إلى جميع مياه الأقاليم كل منها المتاخمة لحدودها ومنها، وتلاحظ اللجنة أن هذا الحق في الملاحة والوصول منصوص عليه بموجب قواعد القانون الدولي المثبتة في إتفاقية الأمم المتحدة والنصوص المنصوص عليها بموجب قواعد القانون الدولي لسنة ١٩٨٢[٢] التي صادق عليها كل من العراق والكويت على حد سواء، ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بتلك المناطق ترى اللجنة أن حق الوصول هذا يعني ضمنياً تمتع الدولتين بحق الملاحة غير القابلة للتعليق. [٣]

---

(1) وثائق الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، "**الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت (١٩٩٠ – ١٩٩٦)**"، المجلد التاسع، ص ٩٩.

(2) يونان لبيب رزق ، مرجع سابق، ص ٢٢٢

(3) محمد عبدالله العبد القادر ، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٣٦.

٥. جرى تعيين الحدود في خور الزبير بإحداثيات جغرافية تحددت بالتصوير المساحي الضوئي بإستخدام صور الفتوغرافية ذات الألوان غير المموهة بالأشعة تحت الحمراء. [١]

٦. وقد تم وضع عمود على الحد الفاصل بين العمود رقم ١٠٦٩ وخط ينابيع المياه المنخفضة تحتها، ووضعت لوحات على حاجز المياه الذي يمتد خط ينابيع المياه المنخفضة تحتها ، ووضعت علامة مقابلة عند الطرف الجنوبي للحاجز الحجري الواجهة جنوب حاجز المياه الواقع في أقصى الجنوب ووضع عامودين مؤشرين يحددان الاتجاه بين نقطة أخيرة وواقعة على خط ينابيع المياه المنخفضة وملتقى الخوريين ونصبت ثلاثة شواهد بالقرب منه .

وقامت لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بعد أن أتمت مهمتها كاملةً برفع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٩٣/٥/٢٠ مع كافة الوثائق المتصلة بأعمالها طالبةً أن يقوم برفعها إلى مجلس الأمن .

ويعتبر الأساس القانوني لترسيم الحدود في خور عبد الله الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة خط الوسط في خور عبد الله كخط حدودي بين كل من دولة الكويت والعراق منطلقة من أسس راسخة أولها[٢] " أن العرف الدولي وإتفاقية البحار لعام ١٩٨٢التي وقعها العراق تنص في المادة ١٥ على أن: " خط الوسط هو الخط الحدودي بين الدول المتقابلة أو المتجاورة في حالة عدم وجود إتفاق بين الدولتين.[٣]

وثانيهما أن إختيار خط الوسط هو نفسه الذي إنتهى إليه في تقرير آموت الهيدروغرافي الذي أعتمده العراق في وقتها وقد حرص تقرير لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود أن يذكر نصاً : "أن الحدود القائمة هي خط الوسط أساس أن يكون المنفذ البحري ممكناً الدولتين من حرية الملاحة وقد راعت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق بشكل أوضح لتأمين الممرات المائية في منطقة مدخل خور الزبير لصالح العراق حيث ينحرف

---

(1) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦) الكويت،ص٢٢.

(2) لجنة من المختصين،(١٩٩٣)، "**ترسيم الحدود العراقية ـــ الكويتية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**"، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، الطبعة الثانية، ص ١٠٩.

(3) محمد عبد الله العبد القادر، مرجع سابق، ص ٣٩.

خط الترسيم في هذه المناطق إلى الجنوب داخل المياه الإقليمية الكويتية حيث يمر خط ترسيم الحدود الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة عند نقطة إنحسار المياه على طول السواحل الكويتية حيث يمر خط الترسيم في هذه المناطق إلى الجنوب داخل المياه الإقليمية الكويتية حيث يمر خط ترسيم الحدود الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة عند نقطة إنحسار المياه على طول السواحل الكويتية المطلة على مدخل خور الزبير(١) .

إن الحدود البرية والبحرية التي تم ترسيمها أعطت العراق حقوقاً إضافية في ترسيم الحدود كما تم الإشارة له إلا أن النظام العراقي بدأ في حملة دعائية ضخمة ليستهدف إقناع الرأي العام العربي والعالمي بالتشكيك في عمل اللجنة الدولية والتي يعتبر العراق عضواً بها وفي النتائج التي إنتهت إليها فيما يتعلق بترسيم الحدود البرية والبحرية وضمن مذكرتين الأولى بتاريخ ٢١ مايو ١٩٩٢ بشأن الحدود البرية رد فيها العراق الإدعاء إلى رفض الإعتراف بالمحضر المتفق عليه، من قبل الجانبين الكويتي والعراقي في أكتوبر ١٩٦٣ والتي أعترف بها العراق بدولة الكويت وبحدودها، بحجة أن المجلس الوطني العراقي (السلطة التشريعية) لم تصادق على الإتفاقية المذكورة ، وللرد على الإدعاء العراقي نذكر:

١- إن مسألة خضوع الاتفاق إلى التصديق أو عدمه يتوقف على نية الأطراف المعنية، هذا وتستفيد من الظروف والقرائن وموضوع الاتفاق ، ويقول (بنهايم وهو أحد خبراء القانون الدولي) :" بأنه إذا كان بروتوكولاً أو تصريحاً أو مذكرات متبادلة ، فإنه لا يحتاج إلى تصديق –ما لم ينص على خلاف ذلك- إذا كان أي من هذه الاتفاقيات لا تزيد على إضافة نقطة محدودة الأهمية أو تسجيل إتفاق الطرفين على تفسير فقرة من المعاهدة الأصلية " والمحضر المتفق عليه لا يرفع الحدود أو يقيم أخرى مكانها وإنما هو إعتراف بحدود سبق الاتفاق عليها، وعلى افتراض أن التصديق على ذلك الاتفاق كان ناقصاً ، فإن مسؤولية عدم اتباع شروط التصديق تقع على عاتق الدولة المخلة وليس على الدولة التي تعاملت معها ، فهي التي تتحمل النتائج للإتفاقية ذات التصديق الناقص (٢).

٢- إن نية الطرفين المتعاقدين (العراق والكويت) قد إنصرفت لتنفيذ هذا المحضر فوراً بعد التوقيع عليها وللدلالة على ذلك فإن معظم بنود العقد قد تم تنفيذها مثل الاعتراف وتبادل

---

(1) لجنة من المختصين،(١٩٩٣)،"**ترسيم الحدود العراقية ــ الكويتية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**"، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، مرجع سابق، ص ١١٢.
(2) أسيري ،عبدالرضا ،مرجع سابق، ص ١٧٠.

التمثيل الدبلوماسي، وإقامة إتفاق تجاري واقتصادي ..الخ ، وقد قدم الجانب الكويتي مساعدات مالية بلغت (٣٠ مليون دينار كويتي)حسب الاتفاق . [١]

٣- إن الاتفاقيات الأخرى مع العراق (بإستثناء الحدود) قد نصت صراحة على وجوب التصديق بها ، بما في ذلك بروتوكول التعاون الثنائي بين العراق والكويت، وهذا يفيد أن الممارسة الجارية بين البلدين لن تقضي بإثبات نص خاص بالتصديق إذا ما انصرفت النية للطرفين إلى لزومه ، وإن عدم إثبات مثل هذا النص في الوثائق بالحدود قرينة قوية على أن مثل هذا التصديق غير مطلوب.[٢]

٤- تم تسجيل المحضر في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٤ ولم تعترض أي من الدولتين على نفاذ المحضر بدعوى عدم التصديق.

٥- وقد استقرت الحدود الكويتية –العراقية في ضوء مبادئ القانون الدولي والتي أقرتها مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم عملية التعيين للحدود بين الدول، وقد عمل في هذه المبادئ العديد من لجان التحكيم الدولية وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي: [٣]

أولاً: مبدأ استقرار الحدود: تنص المادة (١١) من معاهدة فيينا لتعيين الحدود على أن تغير الدولة التي تحكم الإقليم الذي وقع بشأنه المعاهدة لايؤثر في حتمية الالتزام والإقرار فيها من قبل الدولة التي خلفتها في الحكم ذلك الإقليم وبخاصة فيما يتعلق من هذه المعاهدات بالحدود .

وفي ضوء هذا المبدأ فإن الحدود الكويتية العراقية قد استقرت فعلاً منذ عام ١٩١٣بالإتفاقية (الأنجلو- العثمانية) في عهد الدولة العثمانية وتأكد بإتفاقية ١٩٣٢ في المراسلات المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي وحاكم الكويت في العهد الملكي، لتأكيد الحدود والتي اعترف بها العراق في إتفاقية ١٩٦٣ في المحضر المتفق عليه بينه وبين الكويت في العهد الجمهوري [٤].

وفي تاريخ ١٩٦١/٦/٢٥ كان الادعاء العراقي بضم الكويت إلى العراق بعد مؤتمر صحفي أجراه الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم حوّر فيه كل الذي اعتمد بين البلدين، وبهذا الموقف أصبحت العلاقة مشوبة بالحذر إلى أن جاء عام ١٩٦٣ بنظام جديد بعد قيام حزب

(1) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(2) عبد الله الغنيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٠.

(3) جمال زكريا قاسم، ، مرجع سابق، ص ٤٥.

(4) لجنة من المختصين، "**ترسيم الحدود العراقية ــ الكويتية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**"، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، مرجع سابق، ص ١١٤.

البعث بالإنقلاب، فمرت العلاقة الكويتية[١] العراقية ما بين يونيو ١٩٦١ وأكتوبر ١٩٦٣ بمراحل مختلفة إلى أن توجت باعتراف العراق بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ رسمياً باستقلال الكويت، وأعلن عن نيته في التمسك بالحدود المعترف بها في السابق، واعتماد الرسائل الرسمية المتبادلة بين الدولتين في عام ١٩٣٢، وما أن هدأت الأمور حتى جاء عام ١٩٧٣ عندما هاجم جنود عراقيون بعض مراكز الشرطة بالعبدلي، حيث كانت تسمى الحادثة «بالصامتة»، إلى أن اختتمها صدام حسين في ١٩٩٠/٨/٢ باحتلاله الكويت، حيث خرج في إحدى المقابلات مع إحدى المحطات الأجنبية، مفتخراً بما قام به، ومعتبراً أنه حقق ما عجز الرؤساء السابقون عنه، وأخيراً حسم الأمر بعد مرور ما يقارب ٨٠ عاماً عندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٨٣٣ عام ١٩٩٣، لترسيم الحدود بين البلدين[٢].

ولكن لم يعترف العراق بالقرار إلا عندما حشد قواته على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤، وكان يراهن في تلك الفترة على تماسك المجتمع الدولي وعندما شعر بأنه سوف توجه له ضربة إذا أقدم على أي عدوان، بعدها تراجع وسحب قواته واعترف بالقرار ٨٣٣.

ثانياً: مبدأ لكل ما في حوزته: ويقصد بهذا المبدأ أن تقبل الدول المجاورة المستقلة حديثاً الحدود التي تفصل فيما بينها وتحدد أقاليم كل منها وفقاً لخطوط الحدود التي رسختها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال، وقد طبق هذا المبدأ بين دول أمريكا اللاتينية بعد استقلالها عن الاستعمار الاسباني والبرتغالي ، كما أقره زعماء القارة الإفريقية عام ١٩٦٤. [٣]

وينطبق هذا المبدأ على الكويت ، فقد حاز الشعب الكويتي إقليمه الحالي منذ بداية القرن السابع عشر أي قبل ظهور العراق كوحدة سياسية مستقلة بقرنين وقد استقل العراق في إطاره الإقليمي البعيد عن السياسة الكويتية .

ثالثاً : مبدأ السلوك الأحق: ويقصد بهذا المبدأ أنه بعد الوصول إلى إتفاق أو معاهدة تعيين خط الحدود ، فإن كل ما يصدر من أعمال أو مواقف من أطراف النزاع مثل صدور تشريعات أو خرائط أو بيانات منسوبة إلى الدولة أو ممثليها يكون دلالة على تسليم الدولة كما ورد في المعاهدة وتطبيقها لها. [٤]

---

(1) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص١٦٧–١٧٨.

(2) المصدر نفسه ، ص١٧٩.

(3) عبد الله الغنيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١.

(4) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٤٦.

ولقد تعامل العراق منذ أن كان تحت السيطرة العثمانية مع الكويت ككيان مستقل وتعزز ذلك الإعتراف عام ١٩٦٣ خلال العهد الجمهوري في العراق وقد رافق كل ذلك مجموعة كبيرة من الأعمال والوثائق التي تؤكد وجوداً وحدوداً ومنها أيضا ما لحق من التمثيل الدبلوماسي بين الكويت والعراق والخرائط الرسمية الصادرة عن العراق والتي توضح الحدود الكويتية –العراقية مطابقة مع الحدود المذكورة في الاتفاق .[١]

رابعاً: مبدأ إغلاق الحجة: يعد هذا المبدأ من المبادئ الاساسية في نزاعات الحدود، وقد أكدته وطبقته محكمة العدل الدولية منذ عام ١٩٦٠ بين الهندوراس ونيكاراغوا وفحواه أن الدول إذا صدر منها ما يدل على موافقتها الصريحة أو الضمنية على نتيجة التحكيم في نزاع الحدود أو أي قرار يصدر بشأنه فليس لها الرجوع عن هذا الإعتراف أو الطعن في صحة هذا القرار .

وبالتالي فإن موافقة العراق دون قيد أو شرط على قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) الصادر في ٣ ابريل ١٩٩١ والذي تضمن فيه إعتراف العراق خط الحدود التي أقرت في إتفاق عام ١٩٣٢ وعام ١٩٦٣ ثم موافقته على قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣ الخاص بترسيم الحدود بين البلدين يؤكد مبدأ إغلاق الحجة على العراق بسيادة الكويت وسلامتها في هذا الشأن .

عقد المجلس الوطني العراقي إجتماعاً في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤ أعلن فيه إعتراف العراق بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وإستقلالها السياسي وتأييده لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣ المتعلق بترسيم الحدود الكويتية –العراقية كما وافق مجلس قيادة الثورة العراقية على القرار المذكور في اليوم نفسه ١٩٩٤/١١/١٠ ونشر كل ذلك في مجلة الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية.

وفي ٢٠ مايو ١٩٩٣م قامت لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بعد أن أتمت مهمتها كاملة[٢] برفع تقريرها النهائي مع كافة الوثائق المتعلقة بأعمالها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي الذي قام في اليوم ذاته برفع تقرير اللجنة النهائي مع مرفقاته إلى رئيس مجلس الأمن الدولي. وقد انعقد مجلس الأمن في ٢٧ مايو ١٩٩٣م وأصدر قراره رقم (٨٣٣) الذي رحب فيه المجلس بقرارات لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين الكويت

---

(1) عبد الله الغنيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١.

(2) فؤاد مطر وآخرون،(١٩٩٤)، "**موسوعة حرب الخليج ــ اليوميات. الوثائق**. الحقائق"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، الجزء الثاني، ص ١٠١.

والعراق وطالب كلاً من الدولتين بإحترام حرمة الحدود الدولية التي أتمت اللجنة تخطيطها بشكلٍ نهائي وبإحترام الحق في المرور البحري. وأكد مجلس الأمن في قراره (٨٣٣) أيضا أن قرارات اللجنة نهائية, وشدد من جديد على قراره بضمان حرمة الحدود الدولية التي تم تخطيطها نهائياً بين الدولتين, وأعتبر أن أي خرق لذلك سوف يتبعه "القيام حسب الاقتضاء باتخاذ جميع الإجراءات لتحقيق هذه الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع وقراري مجلس الأمن (٦٨٧) و(٧٣٣)" (١).

وقد انتهت مشكلة الحدود بين الكويت والعراق التي ظلت معلقة من قبل العراق من عام ١٩٦٣ ولغاية عام ١٩٩٠ والتي أصدر بها مجلس الأمن قراره رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ لانهاء موضوع الحدود وبالتالي يجب على العراق إحترام حرمة الحدود الدولية بين الدولتين(٢).

أزمة الحدود الكويتية – العراقية ٢٠٠٦

مع بداية شهر سبتمبر ٢٠٠٦ شهدت الحدود الكويتية – العراقية توتراً ملموساً على خلفية الإعتداءات المتكررة من الجانب العراقي على الحدود الكويتية، كان أبرزها تلك التي قام بها جنود عراقيون يعملون في مركز الرجي العراقي على الحدود، حين أطلقوا النيران على قوات الأمن على الجانب الكويتي، الأمر الذي دفع هؤلاء للرد بنيران مكثفة أجبرت الجنود العراقيين على الكف عن إطلاق النيران.

بعدها حاول عدد من العراقيين مرّتين تخريب الأنبوب الحدودي المقام داخل الأراضي الكويتية وأطلقوا النيران نحو قوة الحدود الشمالية الكويتية، حيث أطلقوا ما يزيد على ٥٠ طلقة ثم إنصرفوا في سيارة كانت تنتظرهم على مقربة من الحدود في الجانب العراقي.

شهدت منطقة الحدود العراقية – الكويتية سبع حوادث إطلاق نار من الجانب العراقي استهدفت كانت تضم مدير أمن الحدود الشمالية الكويتية وعدد من أفراد أمن الحدود كانوا يقومون بجولة تفقدية لمركز الأبرق الحدودي في العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م. (٣)

وبذلك يتخذ التوتر على الحدود بين البلدين بُعداً جديداً من زاويتين، الأولى: أن مرتكبي الإعتداءات ليسوا مجرد مخربين أو أفراد مجهولي الهوية وإنما يعمل بعضهم في سلك الشرطة

(1) لجنة من المختصين، "**ترسيم الحدود العراقية ــ الكويتية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**"، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، مرجع سابق، ص ١١٥.

(2) أسيري ،عبدالرضا ،مرجع سابق، ص ١٨٠.

(3) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص٦٤.

والأمن العراقي وهو الأمر الذي إعترف به المسئولون العراقيون في حينه، أما الزاوية الثانية: فهي إستهداف أشخاص ومسئولين كويتيين وعدم الإكتفاء بالأهداف السابقة المنحصرة في تخريب العلامات الحدودية.

أن أزمة الحدود بين الكويت والعراق كانت في يونيو ٢٠٠٥ عندما قام نحو (٧٠٠) عراقي يعاونهم بعض رجال الشرطة العراقيين بتحطيم حاجز حديدي أقامته السلطات الكويتية بدلاً من الحاجز الرملي الذي أُقيم قبل عشر سنوات ليفصل الحدود بين الكويت والعراق. [١]

أقامت الكويت من جانبها هذا الحاجز إستناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣، وتنفيذاً لتوصيات لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود حول وضع ترتيبات تقنية أخرى بين العراق والكويت لغرض صيانة التعيين المادي للحدود[٢]، وبالفعل قامت السلطات الكويتية باستخدام تقنية مد أنبوب بخط مستقيم بين العلامات التي وضعتها اللجنة الدولية بهدف رسم خط الحد الحصري، ورغم إتهام العراق للكويت ببناء الحاجز داخل الحدود العراقية إلا أن الجانب الكويتي أثبت وجود الحاجز داخل الأراضي الكويتية بنحو ثلاثين متراً، كما أثبت أن إقامته تمّت بعد مباحثات مع الجانب العراقي، حيث إتفق الطرفان على أهمية الحاجز لمواجهة التسلل والتهريب بين البلدين .

رغم محاولات التهدئة التي سادت الخطاب الرسمي لمسئولي البلدين حول تلك الأزمة إلا أنها تفاقمت على أثر إتهامات تصعيدية من قبل الجمعية الوطنية العراقية بتجاوزات كويتية على الأراضي العراقية وإنشاء أبراج تتعلق بالآبار النفطية والتعدي على أراضي زراعية تخص عراقيين. وفي المقابل شهدت الساحة الكويتية تجاذباً واسع النطاق بشأن العلاقات مع العراق وتفسير الأزمة الحدودية، حيث رأى العديد من أعضاء مجلس الأمة آنذاك أن الموقف العراقي ذاك يعكس إستمرار سوء النية من جانب العراقيين تجاه الكويت.

كانت هذه الإعتداءات الحدودية سبباً في تأكيد مصداقية المخاوف الكويتية الشعبية، مما استدعى تحركاً حكومياً كويتياً أكد أولاً على عزم الكويت على الرد بقوة على أي إعتداء حدودي، وطالب العراق من جهة ثانية بتفسير تلك الإعتداءات وذلك عبر مذكرتي إحتجاج سلّمتهما وزارة الخارجية الكويتية للقائم بالأعمال العراقي لدى الكويت وطلبت فيهما عدم تكرار مثل هذه الحوادث وتعزيز وجود القوات العراقية على الجانب العراقي. وفي موازاة ذلك

---

(1) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص٦٧.

(2) عبدالله الغنيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٨.

إستمرت الحكومة الكويتية في المشاركة في أعمال لجنة فنية ثنائية لصيانة الحدود من الناحية الفنية على إعتبار أنها مرسومة قانونياً، وذلك من خلال آليات للإتصال والتنسيق في المكامن النفطية وترك الحدود البحرية للبحث مستقبلاً.

إتسم رد الفعل الكويتي الرسمي بالهدوء، من خلال تأكيد حرصه على إقامة علاقات طيبة وودية مع العراق والدعوة إلى تفويت الفرص على المتربصين بالبلدين اللذين يسعون لتوتير الأجواء بينهما.

إتخذت الحكومة الكويتية هذا المنحى إستجابة للخطاب العراقي الرسمي الذي أكّد على أهمية حُسن الجوار مع الكويت وأن مرتكبي تلك الحوادث محسوبين على أحزاب وميليشيات عسكرية داخل العراق غير موالية للحكومة ولا تتحرك بتوجيه منها على الإطلاق، كما أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عقب إجتماعات ضمّته ووزير الشئون الإجتماعية والعمل ووزير الخارجية بالإنابة الشيخ صباح الخالد – أكد أن الحكومة العراقية قد اتخذت الإجراءات والتعزيزات لمنع تكرار الحوادث الحدودية مشيراً إلى :"أنها حوادث مؤسفة ومرتكيبها هم مجموعة من المهربين الذين يستخدمون بعض المناطق الحدودية لأعمال التهريب"، كما أكد المسئول العراقي "أن العلاقات الكويتية – العراقية لا يمكن أن تتأثر بتلك الحوادث وأنها علاقات واعدة ومتطورة".

لم يقتنع الجانب الشعبي الكويتي بوجهة النظر العراقية الرسمية تلك حيث مثلت الإعتداءات مناسبة لإعادة الهاجس الأمني من جديد في أذهان الكويتيين، وسبباً لإثارة المخاوف بشأن النوايا العراقية واحتمالات تطورها مستقبلاً في صورة غزو جديد. (١)

وترى الباحثة أن الاعتداءات الحدودية العراقية وإن بدت متفرقة إلا أنها مسألة طبيعية في ظل فوضى عارمة يعيشها العراق، وبأنها مؤشر ضمن مؤشرات عديدة لأخطار العراق الفوضوي القادمة على الكويت وعلى المنطقة برمتها، وأن السبيل الوحيد لاحتواء مثل هذه الهجمات وخطر انتشار النار العراقية ومحاصرتها، هو في مساعدة العراق بكافة السبل على النهوض من محنته، فلا سبيل إلى تجنب أخطار العراق القادمة سوى عن طريق مساعدته على احتواء الفوضى بالتعايش العراقي ــ العراقي، فلا يجب أن نتوقع العراق غير المتعايش عراقياً أن يكون متعايشاً مع جيرانه بسلام، ولذلك فإن هذه الهجمات المتفرقة والتي لم ينتج عنها خسائر

---

(1) الرميحي، محمد،(٢٠٠٤)، **قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الكويتية**، ، الطبعة الأولى.

تذكر "بعد"، إنما هي رسائل مبكرة لإستقراء ما قد تؤول إليه الأوضاع في المنطقة إن ترك العراق وشأنه نهبا للبعثيين والإرهابيين والإيرانيين والأمريكيين.

المبحث الثالث: القضايا المؤثرة على العلاقات بين الدولتين (التعويضات، الأسرى والمفقودين)

يدفع العراق خمسة في المائة من عائداته النفطية كتعويضات لصندوق تعويضات دولي خاص عن الأضرار التي أحدثها قيام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بغزو الكويت صيف عام ١٩٩٠. وجاء سقوط حكومة صدام حسين عام ٢٠٠٣ ليضع كثيراً من الأسئلة إزاء هذه التعويضات. وفي ضوء تاريخ من العداء إمتد لأكثر من ١٥ عاماً بين البلدين، توجد هواجس كويتية دائمة من عدوان عراقي جديد قد يضر البلاد مرةً أخرى، من هذا المنطلق تتحصن الكويت بالقرارات الدولية، التي صدرت عام ١٩٩١ لتحدد علاقاتها بالعراق. وجزء من هذه القرارات وضع العراق تحت وصاية البند السابع من قرار مجلس الأمن الذي يخضع موارد العراق النفطية لرقابة دولية[١].

يبرر العراقيون مطالبهم بإلغاء التعويضات بسقوط حكومة صدام حسين التي غزت الكويت، وبأن حكومة العراق الحالية لا تملك نوايا عدائية تجاه دول الجوار كما أنها لا تملك الموارد العسكرية الكافية لشن أي عدوان على دول الجوار[٢]، إلا أن المخاوف الكويتية من العراق ما زالت قائمة، بحيث بينت الحكومة الكويتية إن المخاوف ليست جديدة وأن مبعثها ليس الحكومة القائمة حالياً في العراق، لكن احتمال ظهور مطالب جديدة من قبل البرلمان العراقي كما أن حكومة الكويت تبدو مطمئنة لنوايا الجانب العراقي إلا أن السلطة التشريعية في الكويت، هي التي تضغط على السلطة التنفيذية في البلد وتحثها على عدم تجاوز الخلافات بين البلدين.

تضمن القرار رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١ [٣] بمقتضى الفقرتين (١٨-١٩) إنشاء الصندوق الذي تديره لجنة تابعة لمجلس الأمن ويتم تمويلها من عائدات النفط العراقية التي أذن مجلس الأمن الدولي بتصديرها، وبموجب القرار أقر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٦٩٢ عام ١٩٩١ الصادر في ٢٠ مايو ١٩٩١ بتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وصندوق الأمم المتحدة

---

(1) الملائكة، ملهم، (٢٠٠٣،)، **ملف التعويضات العراقية للكويت – عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين**، مراجعة عماد مبارك غانم، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de

(2) الرميحي، محمد، (٢٠٠٤) ، **قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الكويتية**، ، الطبعة الأولى، سبتمبر، ص ٣٦.

(3) قرار الأمم المتحدة رقم (٦٧٨) لعام (١٩٩١).

التي تديره اللجنة وتولي اللجنة مسؤولية مراجعة ومعالجة وتقييم المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالأفراد والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية كنتيجة للغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت وتعتبر اللجنة جهازاً فرعياً لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ، وتتشكل اللجنة من ثلاثة أجهزة:

- مجلس الإدارة : جهاز صنع القرار باللجنة أو/وعضوية دائمة مطابقة مع عضوية المجلس الأمن المكون من ١٥ دولة وقد اتخذ مجلس الادارة في أول إجتماع له في ٢٢ يوليو ١٩٩١ قرارات أساسية[١] : "أنه لن يكون هناك حق النقض في المجلس، وأن كافة الدول متساوية بالمعاملة خصوصاً بتقديم الطلبات، وأن الأولوية على مستوى دفع التعويضات ستكون للأفراد قبل المطالبات والمؤسسات والحكومات ويمثل هذا القرار الإنساني الخاص بمنح الأولوية لطلبات الأفراد الحالة الأولى من نوعها في تاريخ عمليات التعويض.
- فرض المفوضين : يقوم بمراجعة المطالبات المقدمة من الحكومات بالنيابة عن نفسها أو عن مواطنيها أو شركاتها أو عن المنظمات الدولية ويتم اختيار المفوضين من سجل الأمين العام للأمم المتحدة ويضم أسماء بارزة في مجالات الفقه القانوني الدولي والمحاسبة وتقييم الخسائر والهندسة المدنية وشؤون البيئة. [٢]
- الأمانة: وتقوم بخدمة مجلس الإدارة وفرق المفوضين وتقديم المساعدة لهم وتتلقى المطالبات وتقوم بتنظيمها ويرأسها الأمين التنفيذي، وتمثل أكثر من ٦٠ جنسية من أعضاء الأمانة الذين يتحدثون أكثر من ٣٠ لغة بما في ذلك اللغات الستة الرسمية للأمم المتحدة. [٣]
- وقد قسمت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات المطالبات إلى ستة فئات وهي:[٤]

١- الفئة (أ) مطالبات الأفراد عن مغادرة العراق والكويت.

---

(1) محمد رضا فوده،(١٩٩١،)، "**الأمن القومي للخليج العربي**"، **الصلاح للدراسات والإنتاج الإعلامي**، القاهرة، ص٩٤.

(2) قرار الأمم المتحدة رقم (٦٧٨) لعام (١٩٩١).

(3) سالم ، محمد صلاح، (٢٠٠٣)، العراق: ماذا جرى واحتمالات المستقبل؟ ط١، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص ١٧.

(4) الملائكة، ملهم، (٢٠٠٣،)، مرجع سابق، ملف التعويضات العراقية للكويت – عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين، مراجعة عماد مبارك غانم، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de

٢- الفئة(ب) مطالبات الأفراد عن الوفاة أو إصابات شخصية حادة .

٣- الفئة(ج) مطالبات الأفراد والمؤسسات الفردية (أقل من ١٠٠ ألف دولار).

٤- الفئة(د) مطالبات الأفراد والمؤسسات الفردية (أكثر من ١٠٠ ألف دولار).

٥- الفئة(ه) المطالبات بخسائر المؤسسات والشركات الأخرى غير الفردية.

٦- الفئة(و) مطالبات الحكومات والمنظمات الدولية بما في ذلك المطالبات عن خسائر بيئية.

لتقييم حجم الأضرار الكويتية التي لحقت من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت صدر مرسوم رسمي أميري بقانون رقم ١٩٩١/٦ بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩١ على إنشاء هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء،[1]. تسمى (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي) تتولى الهيئة دون غيرها مهمة حصر الأضرار وتقدير الخسائر للمتضررين عن الأعمال التي قام بها العراق في الكويت طيلة فترة الاحتلال ومهمتها هي حصر مطالبات المتضررين من أفراد وشركات ومؤسسات ووزارات الدولة ، وتهدف الهيئة بشكل متواصل إلى تعزيز العلاقات مع اللجنة للأمم المتحدة للتعويضات التي تأسس بموجبها قرار رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٩١ [2] وتقوم الهيئة من خلال عملها على الإطلاع أيضاً على قرارات مجلس إدارة اللجنة والجهاز الفني لها ولجان المفوضين في الموافقة على المطالبات، وهو ما يتطلب من الهيئة القيام بتوفير أو تزويد اللجنة بالبيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لتسهيل إجراءات المراجعة والتدقيق الموكلة إلى اللجنة.[3]

وقد قامت الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي بتقديم الطلبات الخاصة بها ضمن الفئات المذكورة (أ،ب،ج،د،ه،و) إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ووصلت عدد الطلبات التي قدمت من الكويت وبلغ عددها (٢٣٥,١٣٩) مطالبة سملت جميع الفئات بقيمة اجمالية (٩٩٤، ٧٢١،٥٩١،١٧٧) وهي الاحصائية للمطالبات الكويتية حتى أغسطس ٢٠٠١، ووصل إجمالي المبالغ المستلمة من قبل لجنة التعويضات والتي تطالب بها

---

(1) فؤاد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(2) عودة بطرس عودة، (١٩٩٢)، "حرب الخليج من المسئول؟"، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، ط٣، ص٩٨.

(3) القيسي، حنان،(٢٠٠٨)، تقرير عن الأضرار التي لحقت بالكويت من جراء الغزو العراقي، نقلاً عن موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على الرابط التالي: http://www.kuna.net.kw

الكويت من جراء خسائر الغزو العراقي والتي قسمت إلى ست فئات بناءً على التقسيم الذي سبق الإشارة إليه في لجنة الأمم المتحدة للمطالبات وهي موزعة كالآتي:

(١) الفئة (أ) المطالبة عند مغادرة الكويت أو العراق للفترة الواقعة من ١٩٩٠/٨/٢ ولغاية ١٩٩١/٣/٢ وبلغ عدد المطالبات المقدمة من دولة الكويت على الفئة(أ) ب ٦٠,٦٩٧ مطالبة بقيمة اجمالية (٣٠٧,٦٣٠,٥٠٠) دولار وتم اعتماد (٦٠,٦٨١) مطالبةً بقيمة (٣٠٧,٤٢٨,٠٠٠) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ووصل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة للأمم المتحدة للتعويضات ضمن الفئة إلى (٣٠٧,٤٨٤,٥٠٠) دولار.(١)

(٢) الفئة (ب) المطالبة عن خسائر الإصابات الجسدية البليغة أو الوفاة حيث بلغ إجمالي عدد المطالبات الكويتية ضمن هذه الفئة المقدمة من دولة الكويت (٣,٢٣٢) مطالبة بقيمة إجمالية ٨,٦٧٥,٠٠٠ دولار وتم إعتماد ٢,١٣٤ مطالبة بقيمة (٦,٢٢٥,٠٠٠) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ووصل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة إلى ٦,٢٢٥,٠٠٠ دولار . (٢)

(٣) الفئة (ج) المطالبات عن خسائر الأفراد والمؤسسات الفردية التي لا تتجاوز قيمة خسائرها ١٠٠٠ ألف دولار أمريكي وبلغ إجمالي عدد المطالبات الكويتية ضمن هذه الفئة المقدمة من دولة الكويت إلى ١٦٢,٨٠٧ مطالبة بقيمة (٢,٢٠٤,٨١١,٦٢٧) دولار وتم اعتماد من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ووصل إجمالي القيمة المدفوعة في هذه الفئة من قبل اللجنة إلى (١,٥٩٩,٩٣٤,١٦٧) دولار(٣) .

(٤) الفئة (د) المطالبة عن خسائر الأفراد والمؤسسات الفردية التي تزيد عن ١٠٠ ألف دولار أمريكي حيث بلغ إجمالي المطالبات الكويتية ضمن هذه الفئة المقدمة من دولة الكويت ب(٥,٥٤٦) مطالبةً بقيمة إجمالية (٤,٩٨٤,١٧٢,٩٨٧) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة

(1) القيسي، حنان، المرجع السابق، ص٩٨.

(2) الملائكة، ملهم، ()٢٠٠٣، مرجع سابق، ملف التعويضات العراقية للكويت – عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين، مراجعة عماد مبارك غانم، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de

(3) فؤاد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٦.

للتعويضات ووصل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة إلى (١٦١,٨٢٠,٥٩٦) دولار[١].

(٥) الفئة (ه) وهي المطالبات الخاصة بخسائر الشركات التجارية والكيانات الأخرى (غير الفردية) وبلغ إجمالي عدد المطالبات الكويتية إلى (٢,٧٦) مطالبة بقيمة (٣٩,٣٦٥,٧٦٤,٠٠٠) دولار وتم اعتماد من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ووصل إجمالي القيمة المدفوعة في هذه الفئة من قبل اللجنة إلى (٧٦١,٤٣٣,٥٥٨) دولار . [٢]

(٦) الفئة (و) وهي المطالبات الخاصة بالحكومة لجميع قطاعاتها إلى جانب الأضرار البيئية وقد قدمت دولة الكويت ما نسبته ٧٠ مطالبة على الفئة (و) وبقيمة (١٣١,٢٦٠,٤٣١,٤٠٧) دولار وتم اعتماد ٢١ مطالبة بقيمة (١,٥٥٣,٠٦٤,٣٢١) دولار ووصل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة ضمن هذه الفئة (٨٨,٣٩١,٦٦٨) [٣].

---

(1) الملائكة، ملهم، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ملف التعويضات العراقية للكويت – عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين، مراجعة عماد مبارك غانم، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de

(2) الملائكة، ملهم، (٢٠٠٣)، المرجع السابق، ملف التعويضات العراقية للكويت – عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين، مراجعة عماد مبارك غانم، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de

(3) محمد دخيل العصيمي، (١٩٩١)، "الكويت ــ تاريخ. أحداث. تحرير. وثائق. أشعار"، المؤلف، ط١، ص ٢٨.

الأسرى الكويتيين في العراق:

كفل القانون الدولي الحماية الخاصة لوضع الأسرى –سواء كانوا من القوات المسلحة أو من المدنيين أوغيرهم– من خلال إتفاقية جنيف الرابعة التي وقعتها في أغسطس ١٩٤٩ وبرتوكولاتها وهي : [١]

١. إتفاقية جنيف الأولى: بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في البحار المؤرخة ١٩٤٩ .

٢. إتفاقية جنيف الثانية: بشأن تحسين حالة الجرحى والموتى بالقوات المسلحة في البحار المؤرخة ٢٢ اغسطس البوتوكول الاضافي الاول –الباب الثاني –والبوتوكولات الاضافي الثاني –الباب الثالث.

٣. إتفاقية جنيف الثالثة : بشأن معاملة أسرى الحرب والمؤرخة ١٢ /اغسطس ١٩٤٩ اغسطس البوتوكول الإضافي الأول –الباب الأول – القسم الثاني وحددت معاملة الأسير وطريقة التعامل معه.

٤. إتفاقية جنيف الرابعة: بشأن الحماية للسكان والمدنيين وقت الحرب وكيفية المعاملة للمدنيين وعدم الإعتداء عليهم.

وقع كل من دولة الكويت والعراق على الإتفاقيات الأربعة فقد إنضمت العراق إلى الإتفاقيات الاربعة عام ١٩٥٦ بينما إنضمت الكويت لها سنة ١٩٦٧ ومن ثم تجري نصوص هذه الإتفاقية على كل من الدولتين في حالة حدوث النزاع[٢].

وبعد تحرير دولة الكويت وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١، حيث دعا القرار العراق في الفقرتين (31,30) إلى إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى إلى الوطن وأن يقدم العراق تعاونه الكامل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأن يقوم العراق بتيسير وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى هؤلاء الأشخاص وتقوم اللجنة بالبحث

---

(1) مجموعة من الباحثين ، (١٩٩٤)، مرجع سابق، المدخل السياسي والتاريخي لمنشأة مجلس التعاون الخليجي ، مجلس الأمن الكويتي :الامانة العامة لادارة البحوث ،الكويت،. ص ٤٧.

(2) حسنين توفيق إبراهيم : "**العلاقات الكويتية – العراقية الجوانب السياسية ١٩٦٣م–١٩٩٠**" ، ص ٥٠١.

عن الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين ما زالت مصائرهم مجهولة ويوجه القرار إلى دعوة اللجنة بإبقاء الأمين العام للأمم المتحدة على علم بكافة الأمور. [١]

منذ الغزو العراقي على دولة الكويت وطيلة أيام الاحتلال قامت القوات العراقية بعملية احتجاز واسعة شملت العديد من المواطنين المدنين والكويتيين وتجميعهم في مناطق متعددة والتهديد باستخدام الدروع البشرية وقد صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن بخصوص هذه الحالة أثناء فترة الاحتلال وبعد توقف الأعمال العدائية المباشرة في ٢٨ حزيران ١٩٩١ [٢] سمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بممارسة أعمالها الإنسانية، وقد شكلت لجنة خاصة لمتابعة موضوع الأسرى ورعايا الدول بقرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٦ في ٢ مارس ١٩٩١ تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتنسيق بالعودة السريعة للأسرى من كلا الطرفين وقد سميت هذه اللجنة في البداية "اللجنة الثلاثية "[٣] حيث يتكون أعضاؤها من دول التحالف من جانب والعراق من جانب آخر ، وذلك تحت رعاية اللجنة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويمثل دول التحالف في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا .

وفي أول اجتماعات اللجنة في الرياض ٧ مارس ١٩٩١ تم تسليم عدد من الأسرى من كلا الطرفين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما أطلق سراح بعض آخر بسبب العصيان المسلح في ٢٨ فبراير ١٩٩١ في جنوب العرق خلال الاضطرابات التي أعقبت تحرير الدولة الكويتية حيث وجد ٦٠٠٠ أسير كويتي طريقهم للعودة إلى وطنهم من خلال القنوات وعندما أصبح واضحاً من خلال الوثائق العراقية التي خلفتها القوات العراقية[٤] بجانب إبلاغ الكثير من العائلات الكويتية بعدم إرجاع الكثير من الأشخاص وتم وضع "خطة عمل" محددة لإستعادة رفات الأسرى المدنيين الذين لم تستدل عليهم في ١٢ ابريل ١٩٩١.

---

(1) هشام ومحمد علي حافظ، "**الكتاب الأسود ــ وثائق ومشاهدات الغزو العراقي للكويت**"، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، لندن، ص٦٣.

(2) د. عبدالله يوسف الغنيم، مرجع سابق، ص ٧٧.

(3) محمد قاسم،(١٩٩٠)، "**خريطة التفاعلات العربية في أزمة الخليج**"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، الرقم (٧) ، ص٩٦.

(4) حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق، ص ٥١٠.

ركزت السلطات الكويتية جهودها على إعادة تأسيس ملفات فردية موثقة وأكيدة بناءً على هذه الخطة وقد عرقل العراق عمل اللجنة الثلاثية عن طريق مقاطعة الاجتماعات لأكثر من سنتين أو ما يقارب ثلاث سنوات ثم عاد إلى إجتماعات اللجنة الثلاثية في يوليو ١٩٩٤. [١]

وخلال مقاطعة العراق للجنة ١٩٩١-١٩٩٤ قدمت دولة الكويت الملفات الفردية بين ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣ أكثر من ٦٠٠٠ ملف فردي عدا ١٠ ملفات تم تقديمها لاحقاً والتي وصلت إلى ٦٠٥ ملفات عن الأسرى الكويتيين موثقة بشهادات العديد من شهود العيان ومن حملات الاعتقال الرسمية كما قدمت المملكة العربية السعودية ١٧ ملفا وقد ركزت اللجنة الثلاثية بعد ذلك تم استحداث "اللجنة الفنية الفرعية" لتكون المسؤولة عن الإسراع في عملية البحث عن طريق الاجتماعات مرة واحدة كل شهر على الأقل في منطقة الخليج على الحدود الكويتية العراقية وتأسست لجنة فنية فرعية في ديسمبر ١٩٩٤ وعقدت ٣٦ اجتماعاً في أربعة أعوام معظمها على الحدود بين العراق والكويت، بإضافة ٢١ اجتماع انعقد خلالها اللجنة الثلاثية بمشاركة العراق وبالتالي يصل عدد الاجتماعات بين أعضاء التحالف والعراق ٥٧ مرة قضية الأسرى تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر[٢] .

وجميع هذه الاجتماعات لم تحرز أي نجاح بخصوص الأسرى الكويتيين فلا يزال هنالك ٦٠٥ أسير كويتي ومن رعايا الدول الأخرى لم يتم إطلاق سراحهم ولم يتم الاستدلال عليهم[٣]، والآن يقاطع العراق إجتماعات اللجنة الثلاثية منذ ديسمبر ١٩٩٨ حتى وقت هذه الدراسة وكان مندوب العراق في الأمم المتحدة سعيد حسن قد قال أن السبب وراء مقاطعة العراق اجتماعات اللجنة هو رفض الجلوس على الطاولة للمفاوضات مع كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا التي لا شأن لها بقضية المرتهنين".[٤]

المبحث الرابع : دوافع الاهتمام الكويتي بعلاقاتها مع العراق

---

(1) موقع قناة الجزيرة الاخبارية على الانترنت :الملفات الخاصة ، http;//www.aljazeera.net

(2) مجلس الامة الكويتي ، (١٩٩٥)، **تقرير لجنة تقصي الحقائق من موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت** ، تقرير غير منشور ، الكويت،ص٢٥.

(3) الضبيعي، يوسف محمد، مرجع سابق، ص ٣٣.

(4) موقع قناة الجزيرة الاخبارية على الانترنت، الملفات الخاصة ، http;//www.aljazeera.net

تتصدر العلاقات الكويتية العراقية اهتمامات دولة الكويت ليس فقط في إطار سياستها الخارجية وإنما داخلياً بشكل أكثر حضوراً سياسياً وإجتماعياً وأمنياً منذ استقلال الدولتين وحتى الآن. (١).

شهدت العلاقات الكويتية – العراقية انقلابات أو احتقانات سياسية كان أبرزها التوتر السياسي عام ١٩٦١م عندما طالب عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية آنذاك بضم الكويت إلى بلاده وتمّت تسوية هذه المشكلة بتدخل عربي قاده الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، ثم بعد ذلك شهدت العلاقات الكويتية – العراقية مرحلة فاصلة في أعقاب غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠م الذي هدد الوجود الكويتي على خريطة العالم السياسية، لولا تدخل القوى الدولية الكبرى والعربية وتحرير الأراضي الكويتية عام ١٩٩١م. (٢)

ربما لم تتعقد علاقة جوار بين دولتين مثلما تعقدت ولفترة طويلة علاقة الجارين الشقيقين العراق والكويت، من قبل أن تعلن الكويت إستقلالها في شباط ١٩٦٣، ذلك التعقد الذي يمتد إلى ما قبل أن يعلن رئيس الوزراء الأسبق الذي أرتبط أسمه بتلك القضية عبد الكريم قاسم نيته لضم دولة الكويت وإستعداداته العسكرية لذلك، فقد كان قد سبقه نوري السعيد رئيس الوزراء حينذاك بإعلان نواياه أيضاً بذلك الخصوص، فقط الظروف السياسية العامة التي تحرك في ظلها عبد الكريم قاسم في منتصف حزيران عام ١٩٦١ والتي أعلن فيها نيته لضم الكويت. ورغم خطر تلك القضية وخطورتها، والتي قادته إلى حتفه، فقد كان لها ما يبررها على الأقل من وجهة نظره، أو العوامل السياسية السائدة والمحركة حينذاك. فلو نظرنا إلى دوافع عبد الكريم قاسم ومبرراته والظروف السياسية والتاريخية المحيطة به في تلك الدعوة، وفق نظرة تاريخية تحليلية دقيقة، لا لغرض تبرير إعلانه ذاك، ولكن لوضع الحقائق وما رافقها من حوادث في مكانها الصحيح، حتى نستطيع أن نبني تصوراً دقيقاً أيضاً للمستقبل حول شكل العلاقة بين دولتين عربيتين مستقلتين، على أساس مبادىء حسن الجوار وغيرها من المبادىء السياسية والدولية التي تحدد العلاقات بين دول الجوار في العالم المعاصر(٣).

---

(1) جلود، ميثاق خير الله، (٢٠٠٨)، **مستقبل العلاقات السياسية العراقية- الخليجية قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، دار الكتب والوثائق- بغداد، ص٢٥.

(2) وجيه عبدالمجيد وآخرون،(١٩٩٠،)، "**أبعاد واحتمالات أزمة الخليج**"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، نوفمبر ص ٤٧.

(3) علوان، قاسم،(٢٠٠٥)، أفق العلاقات العراقية الكويتية... من ما قبل اعلان الاستقلال وإلى المستقبل المفترض، **مجلة الحوار المتمدن** – العدد: ١٣٥٢ – ٢٠٠٥ / ١٠ / ١٩ ، **ص٨٧.**

أثر وجود حدود مشتركة بين الدولتين التي تبلغ طولها ١٨٠كم تشكل حوالي ثلثي الحدود البرية لدولة الكويت، وفي أكثر الأحيان كانت التوترات تعود إلى مشكلات الأنظمة العراقية المتعاقبة التي تحول ضغوط الداخل وأزماته إلى دولة الكويت. فالعراق بمساحته الشاسعة نسبياً (٤٧٠ ألف كم٢) وعدد سكانه الذي يبلغ ٣٠ مليون نسمة يعمل على نقل مشاكله الداخلية إلى دولة الكويت[١].

إن الفترة التي تفاقم فيها عدم الإستقرار السياسي في العراق منذ نهاية النظام الملكي عام ١٩٥٨ هي الفترة نفسها التي شهدت فيها الكويت نمواً اقتصادياً وسياسياً وتطوراً في نظام الحكم السياسي، الأمر الذي حرم الشعبين الكويتي والعراقي من فرص تعزيز العلاقات بينهما على أرضية مشتركة من ظروف الحياة، وبدلاً من ذلك ظل الهاجس الأمني يربط الجانبين طوال عقود، فالجيل الكويتي الذي تشكل وعيه السياسي في الستينات من القرن الماضي يحمل في ذاكرته مطالبة نظام حكم عبدالكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق عام ١٩٦١ مباشرة بعد إعلان الكويت استقلالها، وجيل السبعينيات يتذكر اعتداءات عراقية على حدود بلاده، أما جيل الثمانينات فيتذكر دعم الكويت الملموس للحكومة العراقية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات وإهداء صدام حسين أرفع وسام عراقي لأمير الكويت الشيخ جابر الصباح ثم غزوه الأخير بعد أشهر، وقيامه بتشريد وقتل الكويتيين. [٢]

وعندما وقع الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م طُرحت قضايا جديدة تؤثر على العلاقات بين الدولتين ومنها قضايا كالأسرى والممتلكات الكويتية وهي أهم القضايا العالقة بينهما حيث برز اهتمام السياسة الكويتية الخارجية بتفعيل تلك القضايا على كل الصعد الدولية والعربية والإقليمية بهدف إقناع الطرف العراقي بضرورة إنهاءها، هذا فضلاً عن إستمرار الخطر الأمني الذي يمثله العراق للكويت طوال الفترة التي تمتد بين ١٩٩١–٢٠٠٣ حيث ظل النظام العراقي على تهديده بإعادة الغزو وإلغاء الإعتراف بالحدود المرسومة بين البلدين[٣].

(1) النجار، مصطفى عبد القادر ، قاسم، جمال زكريا، (١٩٩٠)، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي**، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ص ١٠٠.

(2) نازلي معوض أحمد وصالح عبدالرحمن أحمد ، مرجع سابق ، ص٤٥٤.

(3) إسماعيل، محمد صادق،(٢٠١٠)، **العلاقات الخليجية الإيرانية..والحذر المتبادل**، بقلم: ، تاريخ النشر : ٢٠١٠-٠٥-١٣العلاقات الخليجية الإيرانية..والحذر المتبادل، ص٦٥.

الدوافع وابعاد العلاقات الكويتية العراقية

اولاً : البعد الاجتماعي في العلاقات الكويتية العراقية

لاشك أن العلاقات الأسرية تقوى بين الدول المتجاورة بحكم انتقال السكان وما ينتج عنه من مصاهرة ونسب . وقد قامت علاقات أسرية بين الكويت والعراق خلال العقود الماضية بحكم صلات الجوار والاختلاط بينهما، فأهالي العراق يرحلون إلى الكويت ويقيمون بها، كما أن للكثير من الكويتيين أملاكاً ومصالح حيوية في العراق مما دفع البعض منهم إلى الاستقرار فيه لمتابعة مصالحه وأملاكه وبالتالي قاموا بالزواج من عراقيات انتقل بعضهن معهم إلى الكويت. [١]

وفي هذا الجانب يذكر بعض المتخصصين بأن الهجرات بين الكويت والعراق بحكم الجوار والعلاقات التاريخية والاقتصادية قد أفضت إلى أن يكون عشرون بالمائة من الكويتيين من أصل عراقي وربما تصل هذه النسبة إلى أكثر من ذلك. [٢]

أن وجود كثير من الروابط العائلية القديمة القوية بين الكويتيين والعراقيين ربما ساهمت في تخفيف حدة العداء للعراق بعد كارثة الغزو العراقي للكويت، وإن كان ذلك لا يعني بطبيعية الحال الاستعداد للعفو التام أو نسيان ذلك الغزو، خاصةً في ظل اختفاء الأسرى الكويتيين في العراق حتى بعد إسقاط نظام صدم حسين واكتشاف أسرى قد أعدمهم نظام صدام حسين في مقابر جماعية في العراق، ومع أن الكويتيين غير مستعدين للصفح عما قام به العراق أو نسيانه، فإن الروابط العائلية والعشائرية التي تعمل على التهدئة قد تجعلهم في نهاية المطاف أكثر استعداداً للتوصل إلى تفاهم مع حكومة عراقية جديدة. [٣]

قام النظام العراقي السابق بمحاولة تضليل تلاميذ المدارس والجامعات، من خلال غرس المفاهيم العدوانية تجاه دولة الكويت ودول تحالف حرب تحرير الكويت في عقول الطلاب وفق مخطط تعليمي وتغيير للمناهج الدراسية لم تذكر فيه الحقائق التاريخية ولم تتناول قرارات الأمم

---

(1) الكاتب، غسان،(٢٠١١)، للعراق والكويت دبلوماسية تصنع المستقبل، موقف بغداد بوست ٢٠١١، نقلاً من الرابط الإلكتروني:.www.baghdadpost.net

(2) القهيوي، مها علي ، مرجع سابق، ص ٦٨.

(3) الكاتب، غسان، مرجع سابق:www.baghdadpost.net

المتحدة التي أعقبت جريمة احتلال الكويت وأصبح المدرس العراقي خلاله مجرد ملقن يشارك في جريمة تزوير الحقائق .[١]

إن كتب التاريخ والجغرافيا في العراق قبل عام ١٩٥٨ – أي قبل ثورة يوليو العراقية – وبعدها قد أشارت إلى الكويت والعراق كقطرين مستقلين تماماً أحدهما عن الآخر، ومن الأمثلة التي يشار إليها في هذا الخصوص ، كتاب الجغرافيا الذي ألفه د. أحمد سوسة ، فقد أورد الكتاب خريطة للعراق رسمت فيها الحدود وكتب عليها أسماء الدول المجاورة وهي: سوريا، تركيا، إيران، الأردن، المملكة العربية السعودية، والكويت .[٢]

ورغم أن الأنظمة العراقية المتعاقبة قد اعترفت من خلال مناهجها الدراسية باستقلالية الكويت ولم تشر إلى أن الكويت جزء من العراق حتى جريمة احتلال الكويت إلا أن الأحداث السياسية كانت على العكس من هذا الاعتراف وهذا ما حصل من خلال مطالبة الملك غازي بضم الكويت عام ١٩٣٣م[٣]. ومطالبة عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١م وبعد انتهاء هذه الأزمات يعود العراق إلى الادعاء بالعلاقات الأخوية بين البلدين الجارين واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٩٠ وما تبعه من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م ، حيث قام النظام العراقي السابق على تغيير المناهج التعليمية العراقية في المدارس والجامعات والمعاهد وضمنها مزاعم بأن الكويت محافظة عراقية وأنها جزء من العراق قام الاستعمار بإستقطاعها، وإن إحتلالها عام ١٩٩٠م كان خطوة عملية تاريخية لإعادة الجزء إلى الأصل، إضافة إلى سيل الاتهامات لدولة الكويت بأنها متآمرة ضد العراق وما إلى ذلك من الإتهامات الباطلة ضد دولة الكويت، وتحقيقه النصر المزعوم في معركة تحرير الكويت عام ١٩٩١م .

أملاك الكويتيين في العراق :

---

(1) أحمد يوسف أحمد، (١٩٩٠)،"أزمة الخليج والنظام العربي، في أزمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل"، مطبعة اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ص ١٠٠.

(2) سالم ، محمد صلاح، (٢٠٠٣)، **العراق: ماذا جرى واحتمالات المستقبل؟** ط١، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص ٨٧.

(3) محمد عبدالله العبدالقادر ، مصدر سابق ، ص ٤١.

تعتبر ظاهرة امتلاك المواطنين الكويتيين لمزارع وأملاك في العراق خير دليل على ما كانت عليه العلاقات بين الكويت والعراق منذ القدم وقبل استقلال العراق عام ١٩٣٢م ، إذ كان الكويتيون يمتلكون مزارع كبيرة للنخيل في منطقة البصرة والفاو والزبير العراقية [١].

ويذكر المؤرخ الكويتي فرحان الفرحان أن الكويتيون يمتلكون مقاطعات زراعية شاسعة منذ ما يزيد على ٢٠٠ سنة في ظل الدولة العثمانية وفي العهد الملكي العراقي، وأن الشيخ عبدالله الصباح شقيق حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح كان له أملاك كثيرة للأسرة الحاكمة – وأوكل رعايتها لأسرة الراشد النجدية حيث انتقلت الأسرة إلى الفاو الزراعية، ومازالوا يملكون وثائق ورسائل تحمل توجيهات من الشيخ عبدالله الصباح وجراح ومحمد الصباح بشأنها[٢].

ويمتلك الكويتيون وثائق ملكية لمزارعهم وأراضيهم في المناطق الزراعية العراقية وهي موثقة من جهات رسمية عراقية، ويذكر أحدهم أن الملاك الكويتين يمتلكون ما يسمى بـــ 'الطابور" وهي التسمية التي يطلقها العراقيون على الوثائق التي تثبت ملكية الأراضي والمزارع. وقد أوكل الملاك الكويتيين بعض العراقيين لإدارة مزارعهم في العراق والإشراف عليها وهو ما يطلق عليهم وكلاء ، نظراً لعدم بقاء هؤلاء في هذه الأملاك لإدارتها بسبب الاضطرابات السياسية التي مر بها العراق منذ مطالبة الملك غازي يضم الكويت عام ١٩٣٢م وعبدالكريم قاسم عام ١٩٦١حتى قام نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بمصادرة الأراضي الزراعية في جنوب العراق ومنطقة الفاو خلال الحرب العراقية الإيرانية بحجة أنها تقع ضمن منطقة العمليات العسكرية للحرب.

وقد قام النظام العراقي السابق بانتزاع بعض الأملاك الزراعية من ملاكها العراقيين والكويتيين بعد بسط نفوذه وسيطرته على مناطق النخيل في الفاو، في حين أجبر الملاك على التبرع بأملاكهم لصالح المجهود الحربي وهذا ما طبقه أيضاً على الملاك العراقيين. وفي خطوات أخرى للاستيلاء على الأملاك الكويتية قام النظام العراقي السابق بصرف تعويض مادي بسيط لا يساوي القيمة الحقيقية للأملاك – لملاك الأراضي الكويتية – بعد إعلان استملاكها من قبل الحكومة العراقية . ويذكر أحد كبار ملاك مزارع النخيل الكويتية أنه رفض

(1) عبدالملك التميمي : العلاقات الكويتية – العراقية ،صحيفة السياسة ، ٣-٩-٢٠٠٢ ، ص٧.

(2) عبدالله الغنيم وآخرون ، (١٩٩٧)، "**الكويت وجوداً وحدوداً" مركز البحوث والدراسات الكويتية** ، الطبعة الثانية ، ص٦٠.

استلام التعويض عن بساتينه التي ورثها عن أجداده، ويؤكد أحد الملاك أن محاولات السيطرة على أملاك الكويتيين كانت قديمة منذ السبعينات حينما عبر الكويتيون وعن رفضهم لمحاولات تثمين أملاكهم ومزارعهم لأنها أملاك ورثوها أباً عن جد. (١)

وقد استبشر الكويتيون بتصريحات عضو مجلس الحكم الانتقالي أحمد الجلبي والتي أكد فيها وجود الأملاك الكويتية في العراق واتجاه الحكومة الجديدة إلى إعطائهم حقوقهم بمزارعهم .

ثانياً: البعد الديني وأثره على العلاقات الكويتية العراقية

الكويت والعراق دولتان إسلاميتان كما هو معروف والإسلام هو الدين السائد بين الكويتيين، أما في العراق فينتشر الإسلام بنسبة ٩٥% ويبقى الاختلاف المذهبي هو الفارق بين البلدين حيث أن الغالبية من السكان الكويتيين يتبعون المذهب السني بنسبة ٨٠% (مقابل ٣٥% تقريباً في العراق والغالبية أي حوالي ٦٠% يتبعون المذهب الشيعي) . (٢)

وقد اتسمت العلاقة بين الشيعة والسنة في الكويت بطابع الاستقرار وعدم التوتر بصفة عامة والتعايش في مجتمع واحد دونما ظهور فروقات تؤثر على النسيج والتركيب الاجتماعي حيث أن الولاء الأول والأخير يكون للوطن . (٣)

بينما لم يكن تاريخ الشيعة في العراق كما هو الحال في الكويت حيث أن الشيعة في العراق يتمتعون بتاريخ طويل من الاضطهاد والقتل إضافة إلى الارتباط الثقافي والديني بإيران، إذ إن أقدم المراكز الشيعية توجد في مدينتي كربلاء والنجف العراقيتين ، كما أن حركة انتقال الإيرانيين تاريخياً عبر الحدود إلى المناطق الشيعية كانت مألوفة جداً والبلدان يمثلان امتداداً دينياً متجانساً على الرغم من اختلافهما العرقي .

وقد ظل الشيعة العراقيين محصورين دوماً بين مطرقة عروبتهم وسندان الانتماء المذهبي والارتباط العقائدي بإيران ولذلك فإن الشيعة العراقيين يأخذون على إيران تخليها عنهم في أعقاب ثورتهم في عام ١٩٩١م على النظام العراقي، كما يأخذون عليها كذلك محاولتها نقل مركز السلطة الدينية للمسلمين الشيعة بعد وفاة 'آية الله الخوئي' في شهر أغسطس عام ١٩٩٢م

---

(1) سالم ، محمد صلاح، مرجع سابق، ص ٨٩.

(2) فؤاد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(3) عبدالله الغنيم وآخرون،(١٩٩٧)،"**الكويت وجوداً وحدوداً**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الثانية ، ص ٧٥.

من المقر التقليدي في مدينة النجف العراقية إلى مدنية قم في إيران، ولذلك فإن بعض المحللين يرون أن عودة المرجعية الشيعية إلى المدن العراقية المقدسة هو أمرُ حتمي نظراً لمكانتها الدينية . إلا أن الانتقال قد لا يكون سهلاً على الأقل في المدى المنظور.(١)

وأما في الكويت فقد كان الارتباط الديني عند السكان من الشيعة الكويتيين بالعراق ارتباطاً منهجياً من خلال الزيارات إلى الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء في المواسم الدينية وإلى مقر الحوزة العلمية الشيعية للدراسة ، كما كانت الكويت ممراً للشيعة في دول الخليج العربي في أثناء زياراتهم إلى هذه الأماكن.(٢)

ويبني البعض دوراً على الروابط الدينية في المساهمة في تخفيف حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي بين البلدين، إذ من الممكن أن تسهم الزيارات الدينية إلى الأماكن المقدسة في العراق بعد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في ذلك، ولعل زيارة عضو مجلس الحكم العراقي المؤقت عبدالعزيز الحكيم إلى الكويت بتاريخ ١٢-١٠-٢٠٠٣م ، وإقامة مجلس عزاء وتأبين للمرجع العراقي آية الله محمد باقر الحكيم والذي اغتيل في عقب صلاة الجمعة بتاريخ ٢٩-٨-٢٠٠٣م الموافق ٢ رجب ١٤٢٤ه خير دليل على بداية الانفراج في العلاقات الدينية وربما تسهم فيما هو أبعد من ذلك .

---

(1) فارس، هاني، (٢٠٠٤)، **الآثار السياسية- الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق، وفي المنطقة العربية**، محمد الهزاط (محرر)، احتلال العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٧.

(2) القهيوي، مها علي، (٢٠٠٣) ، **العلاقات العراقية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨٠-٢٠٠٠**، الإطار السياسي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٦٢.

الفصل الثالث

التحولات السياسية في المنطقة وأثرها على العلاقات بين الدولتين

إستندت خطة الغزو على المقولة المحورية للمحافظين الجدد في تعاليمهم الحربية الواردة في وثيقة عنوانها "العراق: الأهداف والأغراض والاستراتيجية" التي أعدها مسئولون أمريكيون في أغسطس ٢٠٠٢. فطبقاً لتلك الوثيقة نجد أن الهدف من الحرب لم يقتصر على إسقاط صدام حسين فحسب، وإنما العمل كذلك على بناء نظام مستقر موالٍ للولايات المتحدة، في الوقت الذي توجه فيه الإدارة الأمريكية إهتمامها صوب الدول المجاورة للعراق.

كانت الكويت أثناء مرحلة الإعداد للحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ الدولة الأكثر إهتماماً بالملف العراقي، وذلك لسببين: الأول أمني، يتعلق بخطر الصواريخ العراقية التي إستهدفت المدن الكويتية طوال فترة الحرب وبلغت ثماني عشرة صاروخاً. والسبب الثاني: سياسي، يرتبط بحقيقة تقديم دولة الكويت تسهيلات لقوات التحالف فرضتها الإتفاقيات الأمنية الموقعة بين الطرفين، وما لم ينكره المسئولون الكويتيون من حقيقة تفضيلهم وجود نظام حكم آخر بالعراق يحترم حقوق الجوار رغم رفضهم إستهداف مدنيين عراقيين(١).

من هنا كان إتساق الخطاب السياسي والإعلامي لدولة الكويت أثناء الحرب بعدم إمكانية التعامل مع النظام القائم نظراً لتهديداته المستمرة لدولة الكويت.

المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وأثره على العلاقات الكويتية العراقية

حسمت الكويت أمرها بتصعيد اللهجة السياسية تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣ منذ وقت مبكر لأسباب تعتبرها وجيهة، ولم تساهم قمة بيروت ولا قمة شرم الشيخ في تقريب وجهات النظر بين الطرفين الكويتي والعراقي، واستقبلت الكويت قوات التحالف الأميركي البريطاني على أرضها وأعطتهم كل التسهيلات لغزو العراق، وعندما رفض البرلمان التركي استقبال الجنود الأميركيين على أرضه بادرت الكويت على لسان وزير دفاعها الشيخ جابر الأحمد الصباح بإعلان استعدادها لاستقبالهم(٢).

---

(1) صحيفة المدار الإلكتروني، (٢٠١٠،)، **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com/

(2) شقير، شفيق، (٢٠٠٣)، **قراءة في مواقف الدول العربية من العراق**، " قسم البحوث والدراسات، الجزير نت، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net

كما تحفظت الكويت على البيان العربي الوزاري الذي اعتبر الهجوم الأميركي البريطاني على العراق "عدواناً مسلحاً وخروجاً على الشرعية الدولية" وكان يطالب بالانسحاب الفوري "للقوات المعتدية" دون قيد أو شرط. وتؤكد الكويت على الدوام أن لا مشكلة بينها وبين الشعب العراقي إنما خلافها مع نظامه الذي يرأسه صدام حسين ومع حزب البعث الحاكم[١].

بقي الهاجس الأمني على قائمة الإهتمامات الكويتية، وذلك بالنظر إلى الفراغ الأمني الذي تشهده المدن العراقية من جهة واحتمالات تطور الأمور بين فاعليات الشعب العراقي المختلفة لتصل إلى حرب أهلية قد تستمر وتمتد وتؤثر في الدول الإقليمية المجاورة من جهة أخرى. [٢]

بعد سقوط النظام العراقي سنة ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة الكويتية إستعدادها لعودة العلاقات مع العراق، وكان الإجماع حول ضرورة تشكيل حكومة عراقية سريعاً لتهدئة الوضع الأمني وضرورة أن يدير الشعب العراقي شؤون بلاده.

وعن رؤية الحكومة الكويتية لشكل النظام السياسي بالعراق الجديد أوضحت تصريحات المسئولين إعتماداً ملحوظاً على الرؤية الخليجية التي تمخض عنها إجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت في عام ٢٠٠٣ والتي أكدت إستعداد دول مجلس التعاون بشكلٍ كاملٍ للمساهمة في رفع المعاناة وإعادة بناء العراق في حال ما تولت إدارة العراق حكومة تعترف بالمواثيق الدولية ويديرها الشعب العراقي، وتؤمن بالقوانين الدولية وملتزمة بالقرارات ذات الصلة. [٣]

قررت الكويت تعيين رئيس هيئة الاركان المتقاعد الفريق علي المؤمن سفيراً لها في بغداد، ليكون أول سفير لها في بغداد منذ عام ١٩٩٠، ووصل المؤمن بغداد في ١٠/٢٧ /٢٠٠٨، وكان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي محمد الصباح السالم الصباح قام بزيارة تاريخية للعراق يوم ٢٠٠٩/٢/٢٦ هي الأولى لمسؤول كويتي رفيع لهذا البلد منذ الغزو

---

(1) شقير، شفيق، مرجع سابق: http://www.aljazeera.net

(2) صحيفة العلاف، إبراهيم خليل، (٢٠٠٩)، **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار في مؤتمر مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، البيان الختامي وتوصيات المؤتمر العلمي السادس لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل والمنعقد للمدة من ٢٧ – ٢٨ أيار ٢٠٠٩ م بعنوان: "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار" ، ص٢٥.

(3) أنظر تصريحات وزير الإعلام الكويتي أحمد الفهد، (٢٠٠٣)، **صحيفة الرأي العام ٢٠٠٣/٤/١١م**، ص١٧.

العراقي للكويت عام ١٩٩٠[1]. والتقى الصباح خلال زيارته التي استغرقت عدة ساعات مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري في بغداد[2].

وفي آذار ٢٠٠٩ وصلت للسفارة الكويتية في بغداد تهديدات إرهابية لكن السفير رفضها وكل ما حدث تمثل في زيادة التحوطات الأمنية، كما إن الكويت طالبت الولايات المتحدة بعدم تزويد العراق بأي أسلحة حديثة خشية من الاخلال بالتوازن في المنطقة بحسب التصورات الكويتية ونقل عن النائب ناصر الدويلة أنه طلب من وزير الخارجية محمد الصباح أن يتضمن برنامج زيارته للولايات المتحدة أعتراض الكويت على تزويد العراق بأسلحة متطورة، وهو إشارة إلى طلب العراق من أمريكا تزويده بـــ ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز أف ١٦ المتطورة.

وكان رئيس الجمهورية العراقية جلال طالباني والوفد المرافق له عقد مباحثات رسمية مع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بقصر بيان بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠٠٧، وتناولت المباحثات حول العلاقات بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها على أساس الثقة والتقدير المتبادل في كافة المجالات لبناء أرضية مشتركة تلتقي فيها أوجه التعاون والخير للبلدين وللشعبين الشقيقين. كما جرى الحديث حول ضرورة إعادة ورفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وذلك لتوطيد أطر التعاون في كافة المجالات. [3]

وقال الرئيس طالباني: "إن ما بيننا وبين الكويت عميق وله جذور ونكن كل احترام لدورها في مساعدة الشعب العراقي على بناء دولة مستقرة مزدهرة". أما على الجانب الشعبي ومع الترحيب الشديد بعودة العلاقات بين الشعبين العراقي والكويتي أكدت فعاليات شعبية ضرورة قيام العلاقات الكويتية – العراقية على إعترافات ومواثيق معلنة يدعمها جهد يبذله النظام العراقي الجديد، ومن أبرز تلك المطالبات الكويتية الإعتراف العلني بالحدود وإزالة ما خلفه الرئيس العراقي السابق صدام حسين من أفكار حول العلاقة بين البلدين لا سيّما في المناهج الدراسية، إضافة إلى مناشدة الشعب العراقي المساهمة في الإفراج عن أسرى الكويت بعد أن

---

(1) الرميحي، محمد، (٢٠٠٤)، **قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الكويتية**، ، الطبعة الأولى، ص٢٩.

(2) إعداد أخبار الاتحاد،(٢٠٠٥،)، **العلاقة العراقية – الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصرحات النيابية بين العراق والكويت**، ملفات لصادرة عن المجلس الوطني الكردستاني، ص٩٨.

(3) صحيفة المدار الإلكتروني، (٢٠١٠،)، **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com/

أقدمت الكويت بالخطوة الأولى في مجال تطوير العلاقات الحسنة من خلال مساهمتها في حرب تحرير العراق من النظام العراقي الظالم. (١)

وبوجه عام كشفت آراء المحللين والمراقبين الكويتيين فضلاً عن آراء المواطنين العاديين توقعاً ملحوظاً لعودة علاقات التآخي مع الشعب العراقي، فقد أشارت نتائج دراسة ميدانية نشرتها صحيفة القبس الكويتية عُمق العلاقات بين الجانبين، حيث أبدت (٤٠-٥٩%) من عينة عشوائية شملت ٣٠٠ مواطن ومواطنة رغبتهم في زيارة العراق في أقرب فرصة، فيما قال (٢٦%) نعم للزيارة من حيث المبدأ ورفض (١٤,٦%) فقط الزيارة، كما أظهر الإستبيان أن (٦٦%) من العينة لديهم أقارب أو أصدقاء في العراق. ومن أهم المطالب الكويتية الرسمية لتوطيد العلاقات بين البلدين: (٢)

١ - إعلان الحكومة العراقية إلتزامها بالحدود المرسومة بين الكويت والعراق التي تعد الأولى من نوعها بترسيم دولي من خلال لجان الأمم المتحدة، وقد يكون من المفيد في هذا الإطار أن يكون إعلان الحكومة يحظى بإجماع السلطتين التنفيذية والتشريعية ليعبر ذلك عن إلتزام رسمي وشعبي عراقي تجاه دولة الكويت. (٣)

٢ - تسوية ملف الأسرى الكويتيين لدى النظام العراقي، تطبيقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، وخاصة القرار الدولي (١٢٨٤) الذي يتضمن شقاً مهماً حول هذه القضية، وكذلك القرارات السابقة منذ بداية الأزمة العراقية الكويتية كالقرارات ٦٨٦ و ٦٨٧ اللذان يطالبان العراق بالتعاون الجدّي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإيجاد حل سريع لتلك القضية.

٣ - تبني سياسة حُسن الجوار والعمل على تغيير الأفكار والأيديولوجية التي تعامل بها النظام العراقي السابق مع الشعب العراقي أولاً ثم مع دول الجوار ومن بينها الكويت. ومطلب كهذا يعد الأساس في بناء علاقات جدّيّة بين الجانبين قائمة على إحترام سيادة كل طرف على أراضيه وحقه في إتخاذ سياسات تخدم مصلحته الوطنية وتترجم مطالب شعبه دون التدخل في شئونه السياسية أو محاولة لفرض توجهات فكرية أو أيديولوجية عليه.

---

(١) المباركي، يوسف المبارك، مرجع سابق، ص ٧١.
(٢) صحيفة المدار الإلكتروني،(٢٠١٠)، **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، مرجع سابق، نقلاً من الرابط الإلكتروني: /www.almadar-kw.com
(3) عبدالملك التميمي، (٢٠٠٢)، العلاقات الكويتية – العراقية ،صحيفة السياسة ، ٣-٩-٢٠٠٢ ، ص ٨.

ومن الأمور الواجبة على الحكومة العراقية الجديدة القيام بها على هذا الصعيد إعادة النظر في برامج التربية والتعليم العراقية كذلك في الخطاب الإعلامي للدولة وتبديد المخاوف والأوهام لدى أفراد الشعب تجاه الغير مفاهيم عدوانية ومعلومات مغلوطة في نفوس العراقيين من خلال التعليم أولاً والسياسة الإعلامية الموجهة ثانياً تجاه دول الجوار وعلى رأسها دولة الكويت. (١)

ويمكن ترجمة سياسة حُسن الجوار على أنه من المفترض أن تتبعها الحكومية العراقية وإبداء حُسن النوايا بشأن قضايا الأمن في الخليج من خلال المساهمة في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية في حال تم العثور عليها، إضافةً إلى إحترام المعاهدات والإتفاقيات الأمنية التي إرتبطت بها دول الخليج ومن بينها دولة الكويت مع الدول الغربية الكبرى كذلك حق كل دولة في إختيار الآليات الكفيلة بحفظ أمنها وسيادتها ما دامت لا تستخدمها في العدوان على الغير. (٢)

٤ – فيما يخص قضية التعويضات المترتبة للكويت عن الغزو العراقي، ثمّة توجّهان في هذا الشأن الأول: في حال تمسك الحكومة الكويتية بتلك المبالغ باعتبارها حقاً لا يمكن تجاهله سيكون على الأخيرة المبادرة والعمل سريعاً بالتنسيق مع مجلس الأمة لإقتراح إصدار تشريعات تحفظ حق الكويت في عدم التنازل عن كل أو جزء من أموال التعويضات أو القروض الممنوحة للعراق إلا بقانون وذلك حتى تكفل تلك التشريعات تلافي كافة تداعيات تولي حكومة عراقية جديدة لاسيّما ما يتعلق بالضغوط الدولية المتوقع ممارستها لإعفاء العراق من تحمل تبعات ممارسات النظام العراقي السابق.

أما التوجه الثاني فيعتمد على تسوية قضية التعويضات بطريقة تؤدي إلى توطيد العلاقات بين الحكومة الكويتية والحكومة الجديدة في العراق، لاسيّما وأن المعارضة العراقية أعلنت التزامها بكل القرارات الدولية إلا فيما يخص التعويضات الكويتية لحاجتها الشديدة لتلك الأموال لإعادة إعمار العراق، وهنا فإن مساعدة الحكومة الكويتية لنظيرتها العراقية الجديدة على تجاوز مشاكلها الإقتصادية خلال المرحلة الإنتقالية من شأنه المساعدة على تسوية القضايا

---

(1) صحيفة المدار الإلكتروني،(٢٠١٠)، م**ستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، مرجع سابق، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com

(2) الملائكة، ملهم،(٢٠٠٣)، **ملف التعويضات العراقية للكويت – عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين**، مراجعة عماد مبارك غانم، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de/dw/article/0

الأخرى العالقة بين الجانبين كالأسرى والحدود، ومن ثم يشجع الرأي العام العراقي على تجاوز مرحلة التضليل الإعلامي السابقة التي فيها تشويه صورة الكويت من قبل النظام العراقي القديم. (١)

*** استقرار الاوضاع السياسية في العراق وأثره على العلاقات الكويتية العراقية**

تمتلك الحكومة الكويتية تقييماً موضوعياً للوضع الأمني بالعراق ومدى خطورته وإنعكاساته على دول الجوار ودولة الكويت تحديداً، وقد عبّرت الحكومة الكويتية عن قلق بالغ للإنفلات الأمني في العراق، وحذرت دول المنطقة من إنتشار الفوضى بالعراق إذا لم تتضافر جهود جميع الدول المجاورة للعمل على إستقراره، ترى الحكومة الكويتية أن الأمن بالعراق هو مسئولية حكومته بالدرجة الأولى على إعتبار أن العراق لا يفتقر إلى الخبرات البشرية لتشكيل جيش وطني يقوم بمهمات السيادة فقط.

على الجانب الآخر تتضمن الرؤية الكويتية بشأن الأمن في العراق شق دفاعي محوره الإستعداد لأي تداعيات سلبية متوقعة على أمن الكويت لاسيّما ما يتعلق باحتمالات الحرب الأهلية بالعراق، وهو الأمر الذي لم تستبعده حتى الإدارة الأمريكية في تقاريرها حول الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق.

في هذا الإطار وضعت وزارة الداخلية الكويتية خطة متكاملة لإحتواء سيناريو الحرب الأهلية بالعراق وما يتوقع أن ينتج عنه من نزوح الملايين إلى الأراضي الكويتية. تتمثل أهم ملامحها في تشديد الرقابة الأمنية على طول الحدود والإستعانة بقوات من وزارة الدفاع، إضافةً إلى إعلان الإستنفار الأمني البحري سواء من قبل قطاع إدارة خفر السواحل أو البحرية الكويتية، هذا فضلاً عن التنسيق مع الجهات الدولية لمجابهة القادمين من العراق ومنع حلول كارثة إنسانية بهم، وفي الوقت نفسه منعهم من التحول إلى جسر لتصدير الأزمة الأمنية من العراق إلى الكويت.

من وجهة النظر الاستراتيجية الاستشرافية، الكويت تريد من العراق الجديد وقبل أي شئ وكل شئ الأمن، الأمن بكل معانيه ودلالاته وأبعاده، الأمن على حدودها وسيادتها واستقلالها، والأمن على ثرواتها ومقدراتها، ونظامها السياسي، الأمن على بقائها ووجودها ومستقبل كيانها، وسوف يظل مطلب الأمن حجر الزاوية في الاستراتيجية الكويتية للتعامل مع

---

(1) صحيفة المدار الإلكتروني، (٢٠١٠)، **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، مرجع سابق، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com

العراق الجديد، وهو الهدف الحيوي والاستراتيجي للكويت خلال المرحلة المقبلة، وهو لا يتوقف على مجموعة الإجراءات التي توصف بأنها " عوامل بناء الثقة "، لكنه يمتد إلى سياسات واستراتيجيات طويلة المدى لتعزيز الثقة والمصداقية السياسية بين البلدين، ومطلب الأمن هنا لا يتوقف عند تقليص عدد قوات الجيش العراقي، وإعادة بنائه على أسس مهنية سليمة بعيداً عن التسييس، والحد من قدراته في تهديد جيرانه، والرقابة الصارمة على أنظمة التسلح والتدريب، وحظر أي أنشطة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل أو ترتبط بها أو تؤدي لها بل عبر معنى الاستراتيجية الأمنية طويلة المدى وعميقة الاثر، ومن خلال برامج مشتركة تشارك في وضعها وصياغتها وتنفيذها ومتابعتها أطراف إقليمية ودولية عدة بين الكويت والحكومة العراقية، والولايات المتحدة والأمم المتحدة(١).

ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من الخبرات التاريخية المشابهة وخصوصاً التجربة الألمانية عقب سقوط الحكم النازي ودور الحلفاء في إعادة صياغة الثقافة

السياسية للشعب الألماني على نحو يزيل الأفكار التي تبناها وروج لها الحزب النازي المتعلقة بدور الإمبراطورية الألمانية في أوروبا. (٢)

فشأنها شأن حالات الدول المتجاورة التي وقعت بينها حالات إعتداء أو حروب تاريخية،

فإن الكويت والعراق سوف تعتمدان استراتيجية وقائية من شأنها إعادة بناء الثقة، تتلوها مراحل تعزيز الثقة بما من شأنه الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية، وتطوير العلاقات الثنائية في جميع المجالات السياسية والدبلوماسية، الثقافية، التعليمية، الاقتصادية، والدفاعية والأمنية.

المبحث الثاني : البعد الاقتصادي والأمني في العلاقات بين الدولتين

ارتبطت الكويت تقليدياً مع العراق بروابط التاريخ والجوار الجغرافي وعلاقات القربى والنسب إضافة إلى اللغة المشتركة والدين. وكانت العلاقات التجارية والاقتصادية قبل حكم البعث في العراق قوية ومتينة ، فالكويت قبل اكتشاف النفط وتصديره، اعتمدت في كثير من أمورها التجارية على العراق الذي اعتبر آنذاك سلة غذاء، حيث اشتهر العراق في السابق بكثرة

---

(1) صحيفة المدار الإلكتروني، (٢٠١٠)، **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: /www.almadar-kw.com

(2) علم الدين، منتصر،(٢٠٠٤)، مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق، ، **مجلة السياسة الدولة** يناير ٢٠٠٤ – العدد رقم ١٥٥ .

النخيل ووفرة التمور والقمح والكثير من المنتجات الزراعية. وكانت الكويت تستورد من العراق الماء والغذاء والتمور، كما ازدهرت تجارة النقل البحري والبري وتجارة الترانزيت بين البلدين حتى إستيلاء حزب البعث على السلطة في العام ١٩٥٨م . (١)

وبعد استقلال الكويت وعقدها لإتفاقية عام ١٩٦٣م مع العراق ، تطورت العلاقات الاقتصادية الرسمية، ووقعت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تحكم التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجالات عديدة منها تزويد الكويت بالمياه من شط العرب، والغاز الطبيعي، لكن شابها بعض المعوقات السياسية.(٢)

وبصفة عامة مرت العلاقات الاقتصادية الكويتية منذ الفترة من استقلال الكويت وحتى اجتياح القوات العراقية لها في عام ١٩٩٠م بمرحلة اتسمت بالضعف وضآلة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وذلك يرجع لعوامل سياسية ولنظام الحكم في العراق الذي تسبب في عدم استقرار العلاقات بين البلدين . (٣)

ومنذ مشاركة الكويت في حرب تحرير العراق من نظام الحكم السابق (برئاسة صدام حسين)، فإن العلاقات الاقتصادية الكويتية – العراقية مقبلة على تطور كبير في المجالات الاقتصادية المختلفة، وذلك يرجع لموقع الكويت الجغرافي الذي يجعلها البوابة الرئيسية لإعمار العراق، ولكن هذا مرتبط بعودة الاستقرار السياسي في العراق، وبتشكيل حكومة عراقية ديمقراطية تؤمن بحق الجوار والأخوة والاحترام المتبادل القائم على المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين .

يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية حيث يقدر مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن أن العراق يمتلك ١١٢,٥ مليار برميل من النفط في باطن الأرض لم يتم استغلالها حيث تشكل ١١% من الاحتياطي العالمي، ويتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى الضعف إذا ما تم إعادة الكشف والتنقيب عن البترول والذي توقف منذ عام ١٩٨٠. ويتميز النفط العراقي بانخفاض كلفة إنتاجه حيث لا تزيد على ١,٥ دولار مقارنة بـــ ٢,٥ دولار في

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، '**إمارة الكويت من النشأة حتى الحماية البريطانية – الأوضاع الداخلية** ' ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

(2) محمد دخيل العصيمي،(١٩٩١)، "الكويت ـــ **تاريخ. أحداث. تحرير. وثائق. أشعار**"، المؤلف، ط١، ص ٦٧.

(3) أحمد عبد الونيس شتا : "**العلاقات الكويتية – العراقية : ١٩٦٣–١٩٩٠**" ، أحمد الرشيدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٨٠.

السعودية وهي أدنى التكاليف العالمية على الإطلاق حيث تصل إلى أكثر من ٦ دولارات في مناطق أخرى من العالم مثل (روسيا ومنطقة حوض بحر قزوين) . [١]

هذا ولازال حجم صادرات النفط (نوفمبر ٢٠٠٣م) لا يتجاوز المليون و٣٥٠ ألف برميل يومياً يأتي كلاً من حقول الجنوب حيث يبقى الإنتاج والتصدير من حول كركوك شمالاً معلقاً لأسباب أمنية. [٢]

بالنسبة للغاز الطبيعي فتقدر احتياطاته في العراق بنحو (١١٠) تريليونات قدم مكعب أي ما يعادل (٢%) من الاحتياطي العالمي، أما الناتج القومي فقد تراجع من (٧٥,٥) مليار دولار عام ١٩٨٩م إلى (٢٦) مليار دولار عام ٢٠٠٢م، وبالنسبة لمستوى دخل الفرد السنوي فقد تراجع من (٣٥٠٠) دولار أمريكي في عام ١٩٨٩م إلى (٣٢٠) دولار فقط في عام ١٩٩٧م، و ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري حيث بلغت(٣٧١%) من الناتج القومي الإجمالي في العام ٢٠٠٢م، أما الإنفاق على الصحة والتعليم انخفض إلى (١%) فقط من الناتج القومي الإجمالي، ومتوسط العمر المرتقب عند الميلاد انخفض من (٦٢) سنة في عام ١٩٨٠م إلى (٥٩) سنة في عام ١٩٩٩م ، أما معدلات البطالة وصلت إلى (٧٠%) في عام ١٩٩٩م ، وقد تراجع ترتيب العراق وفقاً لدليل التنمية البشرية بين دول العالم من المرتبة الـــ ٥٥ عام ١٩٩٠م إلى المرتبة الـــ (١٢٧) في عام ١٩٩٩م ، هذا وقد ازدادت حدة مشكلة الديون العراقية حيث بلغت حوالي ٤٥٠ مليار دولار في عام (٢٠٠٣م) ، أي حوالي (١٨) ضعفاً من إجمالي ناتج العراق القومي سنوياً . [٣]

العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية قبل الغزو الأمريكي للعراق:

بموجب اتفاق أكتوبر عام ١٩٦٣م الذي تضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت، أكد الجانبان -الكويتي والعراقي- على ضرورة توطيد العلاقات على مختلف المستويات الاقتصادية والتجارية والثقافية، ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية عدة أبعاد، حيث تم توقيع العشرات من الاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر بين البلدين، كما تم تشكيل العديد من اللجان الفنية وغير الفنية المشتركة بقصد القيام بمهام التنفيذ والمتابعة، مثل اللجنة

---

(1) جراهام فولر ، **دراسات عالمية "العراق في العقد المقبل : هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢؟"** ، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية ، العدد ١٤ ، بدون سنة نشر ، ص ٦٢.

(2) عباس النصراوي،(١٩٩٥)، "**الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ ــ ٢٠١٠**"، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، ص ٨٣.

(3) عباس النصراوي، مرجع سابق، ص ٨٦.

الخاصة بتوصيل مياه شط العرب للكويت، واللجنة الخاصة لتوصيل الكهرباء من الكويت إلى جنوب العراق، واللجنة الخاصة لإقامة مشاريع اقتصادية وزراعية مشتركة، واللجنة الخاصة لمد شبكة خطوط سكك حديدية تربط بين العراق والكويت، واللجنة الخاصة لتزويد الكويت بالغاز الطبيعي من العراق . (١)

ولكن من خلال رصد هذه الاتفاقيات واللجان المشتركة بين البلدين على أرض الواقع يتضح أنها كانت أقل بكثير مما هو موجود على الورق حيث لم يتم تنفيذها وبقيت في الإدراج.

المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني وأثره على العلاقات العراقية الكويتية

تتسم العلاقات الإيرانية الخليجية بالتعقد والتشابك الشديد الذى يصل إلى حد التناقض، ففى الوقت الذى باتت فيه قضية إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث أهم البنود الثابتة فى البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجى فضلاً عن التباينات الحادة بين إيران ودول المجلس بشأن عدد من القضايا منها أمن دول الخليج والوضع فى العراق، بالرغم من ذلك نجد أن التبادل التجارى بين إيران و الدول الخليجية الست بشهد تزايداً واضحاً مقارنة بعلاقات إيران التجارية مع دول أخرى، فضلاً عن كثافة التفاعلات السياسية التى شهدت مزيجاً غير عادياً من حالات المد و الجزر.

وقد شهدت الفترة الأخيرة مزيداً من التدهور الحاد بالنسبة لعلاقات إيران بالمجتمع الدولى ككل خاصة مع اعلان إيران استئنافها لتخصيب اليورانيوم وفشل المفاوضات الإيرانية الأوروبية فى التوصل إلى حل سلمى لتلك الأزمة والتى ترى فيها الولايات المتحدة تهديداً لأمنها و مصالحها فى منطقة الخليج العربى. (٢)

وعلى الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطار البرنامج النووي الإيراني والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفًا علنيًا يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي, وعلى المستوى الجماعي، اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعاته الرسمية تجنب طرح هذا الملف للنقاش الجماعي لغرض المداولة أو لغرض تقرير موقف

(1) عبدالملك التميمي، (٢٠٠٢)، العلاقات الكويتية – العراقية ،**صحيفة السياسة** ، ٣-٩-٢٠٠٢ ، ص ١٥.

(2) إسماعيل، محمد صادق، (٢٠١٠)، **العلاقات الخليجية الإيرانية..والحذر المتبادل** بقلم: ، ٢٠١٠-٠٥-١٣.

وسياسة موحدة ومحددة المعالم تجاه ما يمكن اعتباره تهديدًا محتملاً وخطيرًا للوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج.[١]

وتنبع دوافع هذا الموقف الخليجي، الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية. من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها ومن شعوبها ضحية محتملة. وعلى الرغم من أن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يعد، وبشكل غير مباشر، إقرارًا تلقائيًا بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو حتمًا يعتبر عاملاً سلبيًا في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام، فإن المصالح الذاتية وحتى الجماعية لهذه الدول تتطلب الفصل بين الأمرين، فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعتبر تطورًا جديدًا ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية، والعلاقات العربية – الإيرانية على نحو أوسع.[٢]

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ حصول إيران على السلاح النووي، في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبيًا أكثر من كونه عاملاً إيجابيًا.[٣]

يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر دول الخليج العربي، عاملاً سلبيًا إضافيًا وتطورًا حاسمًا، ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، لا يمكن التكهن بنتائجها القريبة أو على المدى البعيد.

وفى الوقت الذى لم يظهر موقف خليجى موحد ومعلن رسمياً تجاه السياسات الإيرانية خاصة الملف النووى، فإن هناك تبايناً كبيراً فى الرؤى والتوجهات الخليجية على المستوى

---

(1) إسماعيل، محمد صادق، (٢٠١٠)،المرجع السابق، **العلاقات الخليجية الإيرانية..والحذر المتبادل ٢٠١٠-٠٥-١٣.**

(2) ظافر محمد العجمي، (٢٠٠٦)، أمن **الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٧٧.

(3) إسماعيل، محمد صادق،مرجع سابق، ص٢٢.

الفردى لكل دولة على حدة تجاه إيران، وبالتالي يصعب الجزم بوجود خط معين للسياسات الخليجية حيال الدولة الإيرانية، والتى يمكن التعرض لها فيما يلي: [1]

عقب تحرير الكويت عام ١٩٩١ حدثت بعض التطورات حيث اعتلى الرئيس هاشمي رفسنجاني السلطة فى إيران وبدأ نهجاً متوازناً وخلفه الرئيس محمد خاتمي الذي طرح فكرة حوار الحضارات والانفتاح على العالم والتطبيع مع الدول العربية .وكان نتيجة ذلك أن شهدت العلاقات السعودية الإيرانية درجة عالية من التعاون ترجم في تعدد وتبادل زيارات المسئولين من البلدين, وتوجت تلك العلاقة بتوقيع إتفاقية أمنية عام ٢٠٠١ شكلت محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في الخليج العربي بأكمله.

ولكن تقلبت العلاقة مرة أخرة بين الطرفين بوصول محمود أحمدي نجاد لسدة الحكم في إيران حيث عادت فكرة الثورة من جديد، مما دفع البعض لتشبيه الوضع الحالي للعلاقات بين البلدين بالوضع فى مرحلة الخميني.

وقد شهدت العلاقات بين البلدين مداً وجزراً طبقاً للملفات الشائكة على الطاولة العربية، ففي الملف العراقي وجهت السعودية تحذيراً غير مباشر إلى إيران للتخلي عن ما وصفته بجهود إيرانية لنشر المذهب الشيعي في العالم العربي الذي تسوده الغالبية السنية, واحتضنت لقاء جمع علماء السنة في العراق .

ولم تخف السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة المملكة العربية السعودية, و التى كان ردها على لسان الملك عبد الله بأن الكل سيدفع الثمن, وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة إقليمية نووية جديدة. و بالتإلى يمكن وصف العلاقات السعودية الإيرانية بأنها تشهد تقلبات عديدة على خلفية الوضع الريادى لكلاً منهما إلى جانب وجود ملفات شائكة تعد حاكمة لتلك العلاقات.[2]

---

(1) إسماعيل، محمد صادق،(٢٠١٠)، **العلاقات الخليجية الإيرانية..والحذر المتبادل** ، ٢٠١٠-٠٥-١٣.
(2) ظافر محمد العجمي، مرجع سابق، ص ٧٩.

منذ استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ ساعدت مواقف الدولتين الإيجابية على تعزيز العلاقات بينهما، ففي عام ١٩٧٣ أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت في مواجهة الإعتداء العراقي على أراضيها فيما تسمى حادثة "الصامتة" وفي المقابل اعترفت الكويت رسمياً بالنظام الإيرانى الجديد عقب قيام الثورة الإسلامية، وقام وزير الخارجية آنذاك صباح الأحمد بزيارة طهران .ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ أعلنت الكويت حيادها وطالبت الطرفين بوقف القتال. إلا أن الأراضي الكويتية تعرضت لاختراق بري إيراني وقصف بالصواريخ. مما أدى لتدهور العلاقات بين الجانبين و الذى ازداد سوءاً عقب اتهام إيران بمحاولة اغتيال أمير الكويت جابر الأحمد الصباح في ٢٥ مايو١٩٨٥ ، الأمر الذى دعا الجانب الكويتى إلى إعلان تأييده للجانب العراقى و دعمه مادياً وسياسياً. و عقب غزو العراق للكويت بدأت صفحة جديدة من الجانب الإيرانى والذى رفض هذا العدوان وأعلن تأييده الكامل للكويت واستمرت العلاقات فى جانبها الإيجابى خاصة فى ظل وجود الرئيس المعتدل محمد خاتمى حتى وصول الرئيس محمود أحمدى نجاد. (١)

على الرغم من تفعيل العلاقات إلا أن الوضع يتشابه إلى كبير مع باقى دول الخليج والتى تنظر لتلك العلاقات على خلفية الأحداث والتطورات بالمنطقة. فإيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفاً فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية. إلى جانب ذلك فإن الملف النووى الإيرانى يمثل حجر عثرة فى سبيل تلك العلاقات. وقد كان الموقف الكويتي واضحاً في مطالبة الغرب منذ بروز الأزمة بانتهاج الحوار ومطالبة إيران في نفس الوقت بمزيد من الشفافية في التعامل مع هذه القضية (٢)

ويرى الجانب الكويتى أن المنطقة تعاني من المواجهات العسكرية منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما أحدث انعكاسات أمنية واقتصادية خطيرة على المنطقة – وبالذات

---

(1) محمد رضا فوده،(١٩٩١)، "**الأمن القومي للخليج العربي**"، **الصلاح للدراسات والإنتاج الإعلامي**، القاهرة، ص ٣٤.

(2) المصدر نفسه ، ص ٣٨.

على الكويت الأمر الذي جعل الأخيرة تؤكد أكثر من مرة على ضرورة تبني الحوار بديلاً عن الحرب. [١]

أن الوسيلة الوحيدة لإزالة الخلافات بين إيران وجيرانها العرب في الخليج، تكمن في إرساء قواعد وأسس جديدة، مع أخذ تجارب الماضي وأخطائه بعين الاعتبار ويأتي في المقام الأول عدم تدخل إيران في الشئون الداخلية الخليجية وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية. ولكن هذه الآمال طويلة الأجل بطبيعتها، ولا توجد مؤشرات على البدء في هذا الاتجاه .وهناك حاجة ماسة إلى إرساء دعائم لبناء الثقة، تنفذ على المدى الطويل، ولكي تكون هذه الإجراءات قابلة للتنفيذ يجب أن تتجاوز المجال السياسي إلى إنشاء مؤسسات وآليات للتعاون الاقتصادي والتفاهم الثقافي في منطقة الخليج العربى. [٢]وفي ظل الاضطرابات السائدة بمنطقة الخليج في الحقبة الحالية، سوف يستمر الاحتياج إلى هذا الدور. ومن ثم فإن قبول إيران بهذه الصلات سيكون عاملاً ضرورياً مؤثراً في مجرى العلاقات بين الجانبين وإن كان يبدو هذا بعيداً عن الواقع.

الولايات المتحدة الامريكية هي الأخرى تراهن على الوقت فهي من ناحية تدرك صعوبة التدخل المباشر في إيران في الوقت الحاضر لأسباب مرتبطة بإيران ولأسباب مرتبطة بما يجري في العراق، فالشعب الإيراني لن يقبل في الوقت الحاضر أي تدخل خارجي لمنع امتلاك حكومته سلاحاً نووياً .كما أن دول العالم سوف لن يؤيد أي مغامرة جديدة لأمريكا في إيران على غرار ماجرى في العراق وأمريكا لن تستطيع أن تدير صراعين في إيران وفي العراق في آن واحد وحتى لو كانت قادرة على إدارته فإنها لن تكون قادرة على تحمل نتائجه.[٣]

إذن فالولايات المتحدة هي الأخرى تريد كسب مزيد من الوقت حتى تستطيع أن تغلق الملف العراقي وحتى يضعف النظام الإيراني وتتعمق التناقضات بينه وبين الشعب الإيراني

---

(1) عبدالرحمن رشدي الهواري،(١٩٩٣)، "تجربة **التعاون العسكري الخليجي لتحرير الكويت**"، الندوة العلمية الخامسة، دول مجلس التعاون الخليجي ــ وحدة التاريخ والمصير، مركز دراسات دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ص ٦٧.

(2) عبدالرحمن رشدي الهواري، المرجع السابق، ص ٧٣.

(3) محمد قاسم،(١٩٩٠)، "**خريطة التفاعلات العربية في أزمة الخليج**"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، الرقم (٧) ص ٣٥.

وبين أركانه. وحتى تهيئ أمريكا المسرح لتدخلها في إيران فإنها ستستمر في فرض حصار على إيران لمنعها من التعجيل بالحصول على سلاح نووي بشكل سريع وتزايد من عزلة إيران على المستوى الدولي وتشجيع الاضطرابات والأزمات في الداخل. (١)

وعلى الرغم من سلامة التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلا أنه غير مضمون النجاح في حال تحقق احتمالين إما نجاح إيران في الحصول على مكونات سلاح نووي خلال الثلاث السنوات القادمة أو عدم قدرتها على إغلاق الملف العراقي خلال هذه الفترة، ففي هذه الحالة فإنه سوف لن يكون أمام أمريكا من خيارات استراتيجية سوى المغامرة في غزو إيران أو القبول بامتلاكها أسلحة نووية وعلى الرغم من أن الخيارين أحلاهما مر فإن أمريكا وبتشجيع من إسرائيل ستجبر على الأخذ بالخيار الأول. (٢)

---

(1) جيل كريستال، (١٩٩٨)، **'التحول الاجتماعي والطموحات المتغيرة وأمن الخليج'** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ص٣١٠.

(2) محمد قاسم، مرجع سابق، ص ٣٨.

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات الاقتصادية الكويتية – العراقية بعد عام ٢٠٠٣

يرتبط مستقبل العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية بعد تحرير العراق من النظام السابق بزعامة صدام حسين(لذي أوجد شرخاً كبيراً في العلاقات الكويتية العراقية بغزو الكويت عام ١٩٩٠م، وما ترتب على ذلك الغزو من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على الجانب الكويتي) بما سوف تسفر عنه الجهود المبذولة عالمياً وإقليمياً وعربياً في سبيل حل العديد من المشكلات المعلقة بين البلدين .

وتعتبر قضية التعويضات من أهم القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة الآن بين الجانبين الكويتي والعراقي والقضية الأخرى والتي لا تقل أهمية عنها هي قضية الديون الكويتية على العراق، ومن هنا فإن أي حكومة عراقية جديدة لا بد أن يكون كاهلها مثقلاً اقتصادياً بسبب ديون العراق الخارجية التي تقدر بحوالي (٤٥٠) مليار دولار، وبتكاليف إعادة أعمار العراق التي اختلفت التقديرات بشأنها، ما بين (٥٦-٥٠٠) مليار دولار .[١]

غير أن العراق ينتظره مستقبلاً اقتصادياً واعداً على المدى البعيد، لكونه يمتلك ثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم، ويمتلك موارد مائية هائلة كفيلة بدعم قاعدة زراعية قوية، هذا إلى جانب الطاقة البشرية الكافية لتلبية احتياجاته الزراعة والصناعة ، ولكن بشرط استقراره سياسياً .

لا يمكن فصل الجانب السياسي في العلاقات الكويتية العراقية المستقبلة عن الجانب الإقتصادي الذي يُناط به عادةً تطوير العلاقات بين الشعوب وبنائها على أسس واضحة من المصلحة المتبادلة.[٢]

المبحث الاول : مستقبل العلاقات السياسية بين الدولتين بعد عام ٢٠١٠

أصبحت قضية مستقبل العلاقات الكويتية – العراقية من القضايا التي تشغل كل الأوساط والفعاليات الكويتية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ضوء الاستعدادات والوقائع المتواترة

---

(1) الملائكة، ملهم،(٢٠٠٣)، مرجع سابق، **ملف التعويضات العراقية للكويت – عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين**، مراجعة عماد مبارك غانم، ٢٠٠٣، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de/dw

(2) صحيفة المدار الإلكتروني،(٢٠١٠)، **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com

والجارية على صعيد العالم برمته. يجب طرح المزيد من الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة لإنشاء تراكم من الخبرات والمهارات والمعطيات تؤدي في النهاية إلى تأسيس قاعدة فكرية نظرية وعملية وتطبيقية لا يستطيع أحد تجاوزها أو القفز عليها حينما يتم ترسيخها وتأصيلها بشكل واقعي وعلمي من أجل المواجهة والتفاعل البنّاء مع مستقبل هذه العلاقات خصوصاً إذا شارك في هذه العملية سياسيون معروفون ومؤثرون وخبراء اقتصاديون ومفكرون من جميع الاتجاهات السياسية (١).

في ٣ سبتمبر ٢٠١٠ أكد وزير النفط الكويتي الشيخ أحمد العبد الله الصباح أن الكويت والعراق توصلا إلى اتفاق أولي في شأن تقاسم حقول النفط الحدودية والسماح لشركة نفط عالمية بتطويرها، مما يعطي انطباعاً بأن البلدين يوشكان على خطوة كبيرة نحو الأمام في مجال التعاون ونسيان الماضي. وكانت وكالة رويترز نقلت عن الشيخ أحمد أن الاتفاق يتضمن اختيار شركة عالمية للتنقيب عن النفط في تلك الحقول لمصلحة كلا البلدين، لكنه أوضح أنه لم يجر بعد اختيار أي شركة. وقال إن البلدين «اتفقا من حيث المبدأ»، وأن الجانب الكويتي «وقع الاتفاق الذي قد يوقعه الجانب العراقي هذا الاسبوع أو الاسبوع المقبل». وأضاف أن الاتفاق «سيعمل بتجنب أي مزاعم مستقبلية بأن أياً من البلدين يفرط في استغلال الحقول المشتركة».(٢)

إن ملفات الاسرى والمفقودين الكويتين والتعويضات وترسيم الحدود وغيرها ، يمكن أن تجد طريقها إلى الحل إذا التقت دبلوماسية الطرفين إلى مشتركات تقوم على (٣):

١. مباديء حسن الجوار وعدم الاعتداء .

٢. التنسيق في تحليل أحداث ومستجدات المنطقة.

٣. توحيد المواقف السياسية في تناول القضايا الثنائية والإقليمية.

---

(1) إبراهيم دشتي (٢٠٠٣)، "**العراق إلى أين؟**" تقرير بإشراف أ.د. رمزي سلامة ، صادر عن إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة – دولة الكويت.

(2) نقلاً عن موقع المعرفة على الرابط التالي:/http://muhtawa.org

(3) الكاتب، غسان،(٢٠١١)، **للعراق والكويت دبلوماسية تصنع المستقبل**، موقف بغداد بوست ٢٠١١، نقلاً من الرابط الإلكتروني: /http://www.baghdadpost.net

٤. دراسة الملفات العالقة وطرح الحلول الموضوعية بشأنها بما يفضي إلى موافقة الجانب الكويتي عليها تمهيداً لغلقها .

٥. العمل الدؤوب مع الحكومة العراقية والولايات المتحدة – بصفتها من الناحية الواقعية البحتة اللاعب الرئيس في المعادلة العراقية الآن – ودول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار لبناء الدولة العراقية ، على النحو الذي يجعل من العراق الجديد عاملاً للاستقرار في المنطقة، ويحترم علاقات حسن الجوار، ويلتزم بالقرارات الدولية خاصة تلك ذات العلاقة بغزو الكويت ، ومن أهمها المتعلقة باستقلال وسيادة وحدود دولة الكويت

٦. أن يقود التبادل الدبلوماسي بين البلدين إلى المساهمة الفعالة في بناء وتعزيز الثقة ، وتحقيق الاستقرار والأمان للبلدين.

٧. العمل مستقبلاً على تشكيل لجنة سياسية عليا مشتركة من البلدين لوضع أسس وضوابط التعاون والتنسيق بين البلدين ، على مستوى القضايا والأمور الوطنية لكل منهما ، وعلى مستوى الثوابت والمتغيرات الإقليمية والدولية ، وتحديد أسس وعناصر الخطاب السياسي الذي يخدم مصالحهما المشتركة.

٨. دعم لجان التآخي الكويتية العراقية باعتبارها نموذجاً للدبلوماسية الشعبية.

٩. دعم القضايا والأمور التي تخص العراق في المحافل الدولية والإقليمية .

١٠. العمل على مساعدة العراق الجديد على استعادة عافيته الإقليمية والعودة مجدداً إلى محيطه العربي والدولي.

١١. العمل على زيادة مستوى التقارب بين العراق الجديد ودول مجلس التعاون الخليجي.

يحتكم العراق والكويت إلى الكثير من الأمور المشتركة، فالحقائق الجغرافية من حدود برية وبحرية، واللغة والتاريخ، فرضت بما لا يقبل الجدل نمطاً جديداً من التنسيق الدبلوماسي بين البلدين فتح مجالات واسعة للعمل المثمر على كافة الأصعدة وخصوصاً الاقتصادية من

خلال فتح آفاق التعاون وتوفير السبل الكفيلة لتدفق الاستثمارات الكويتية إلى السوق العراقية الناشئة والواعدة، وبما يزيد من المشتركات بين الدولتين حكومة وشعبا، كما أن مقترحات، من قبيل استثمار ما تبقى من مبالغ التعويضات في مشاريع داخل العراق، وتزويد الكويت بكافة المعلومات المتوفرة عن الأسرى والمفقودين ، وتنظيم حركة الملاحة والمرور على الحدود المشتركة – البرية والبحرية ، من شأنها أن تؤدي إلى علاقات أكثر فاعلية وتأثيراً ليس على المستوى المحلي والإقليمي بل والمستوى الدولي أيضاً لما يمتلكه البلدين من ثقل بين البلدان المنتجة للنفط ، ناهيك عن الموقع ومزايا أخرى كثيرة .

إن كل اللقاءات والحوارات المباشرة بين البلدين على الصعيد الدبلوماسي والسياسي، سوف تثمر ربيعاً مزهراً في علاقات البلدين الجارين الشقيقين، وستؤدي إلى التعاون الجاد والبناء في كافة المجالات وتغيير الصورة النمطية عن المرحلة السابقة، آن لها أن تتغير مع دبلوماسية هادئة تعتمد الحوار والمشتركات وتنبذ منطق التهديد والقوة ، لتصنع مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة .

والملاحظ أن سياسة الكويت تجاه العراق لازالت تتسم بالعمومية وعدم تحديد المواقف، حيث إن تأزم الأوضاع الأمنية في العراق يستدعي بالضرورة من دول الجوار أن تكون مواقفها المعلنة في واقعها التنفيذي لصالح وحدة العراق واستقراره وسلامة أبنائه ومقدراته، وأن تدرك خطورة تأليب طرف على حساب الطرف الآخر وانعكاسات ذلك ليس على أمن العراق فحسب بل وعلى أمن المنطقة والعالم أجمع... بحكم أهمية هذه المنطقة وتأثيرها على الأمن، والسلم العربي والإقليمي والدولي". [١]

إن تنامي العلاقات العراقية–الكويتية أو انحسارها لا بد وأن يكون له انعكاسات، لا تقتصر على الطرفين العراقي والكويتي فحسب، بل يتعدى تأثيرها إلى دول المنطقة، وبذلك فان محاولة استشراف المستقبل المنظور لهذه العلاقات من الممكن أن يوفر انطباعات أولية كنوع من أنواع التحسب لبناء سياسة خارجية مدروسة لكلا الطرفين[٢].

---

(1) الكاتب، غسان، (٢٠١١)، مرجع سابق، **للعراق والكويت دبلوماسية تصنع المستقبل**، موقف بغداد بوست، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.baghdadpost.net

(2) مستقبل العلاقات السياسية العراقية– الخليجية ، (٢٠٠٨)، ميثاق خير الله جلود **قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل**، دار الكتب والوثائق– بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٤.

وفيما يخص سياسة العراق الخارجية، يرد موضوع العلاقة مع إيران، والتي ستحدد مدى قبول العراق خليجيا، فدول الخليج تنظر إلى العراق بأنه من الممكن أن يكون ضمانة من النفوذ الإيراني المتنامي، وفي الوقت نفسه ممكن أن يكون عاملا مساعدا للتدخلات الإيرانية في الخليج العربي، وسيحدد ذلك طبيعة العلاقة بين حكومتي بغداد وطهران، كذلك يجب على العراق تبني سياسة مدروسة من شأنها أن تعيده إلى محيطه الخليجي، فضلا عن مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة والتي تمثل تحديا لأي دولة تريد بناء علاقات مع دول الخليج العربي، الذي يمثل مسرحا لتواجد أمريكي دائم .

وبالمقابل هل تستطيع الكويت توجيه علاقاتها مع العراق ونقلها إلى شكل من أشكال المقاربة البنيوية كمدخل للاندماج؟ ووفق هذا التساؤل هناك احتمالين لتعامل الكويت مع الشأن العراقي الأول: متمثل بالإستراتيجية القائمة على الترقب والانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع في العراق، والاحتمال الثاني: مبني على التفاعل مع الشأن العراقي والمساهمة في عودة العراق دولة قوية. (١)

ولكي تكون الأمور منطقية، وقبل التفكير في حصول اندماج عراقي مع محيطه الخليجي، تبقى احتمالية انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستلزم في المقام الأول جاهزية العراق لمثل هذه الخطوة، من خلال تماسكه الداخلي وبناء مؤسساته ووضوح توجهات نظامه السياسي(هناك مفارقة بين العراق ودول الخليج العربي الأخرى فدول الخليج تتمتع باستقرار سياسي منذ نشأتها على العكس من العراق الذي شهد خمسة أنظمة مختلفة خلال اقل من قرن)، وملامح اقتصاده وتطوير تشريعاته ولاسيما فيما يخص قانون الاستثمار(يمكن الإفادة من قوانين الاستثمار المعمول بها في تركيا والتي تمنح دول الخليج العربي امتيازات خاصة). من الواضح أن انضمام العراق إلى مجلس التعاون يحتاج إلى ضغوط أمريكية لحث دول الخليج على قبول العراق ضمن المنظومة الخليجية، علما أن العراق لم يقدم طلبا رسميا بالانضمام حتى الآن(٢).

تمثل احتمالية انضمام العراق إلى مجلس التعاون توسعاً مهماً لإمكانيات المجلس على جميع الأصعدة بوصفه كتلة اقتصادية مهمة، فضلاً عن مضاعفة سكان المجلس ليصل إلى

---

(1) الكاتب، غسان،(٢٠١١) مرجع سابق، للعراق والكويت دبلوماسية تصنع المستقبل، موقف بغداد بوست ٢٠١١، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.baghdadpost.net

(2) مستقبل العلاقات السياسية العراقية– الخليجية، (٢٠٠٨)، ميثاق خير الله جلود **قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/** جامعة الموصل، دار الكتب والوثائق– بغداد.

حوالي (٦٠) مليون نسمة، يمثلون حلاً للمخاطر الديموغرافية التي نتجت عن قلة المواطنين مقارنة بالوافدين من العمالة الأجنبية، وبذلك ممكن أن يؤدي العراق بثقله البشري إلى نوع من أنواع التوازن، يضاف إلى ذلك الثقل الاقتصادي الذي سيتمتع به المجلس بعد انضمام العراق إليه، ويكفي أن المجلس سيملك حوالي (٥٧%) من إجمالي احتياطي النفط في العالم وحوالي (٢٠%) من احتياطي الغاز وبذلك لن يكون العراق عبئاً على المجلس، كما أن العراق يملك موارد بشرية مهمة في شتى المجالات، فضلاً عن إمكانية الإفادة خليجياً من الموارد المائية العراقية.

أن على الكويت التعامل مع العراق بمنطق واحد في أيام الضعف والقوة وهذا يصب في مصلحة الطرفين ليعزز الثقة المتبادلة، كما أن دمج العراق في محيطه الخليجي سيعود بالنفع على الطرفين العراقي والكويتي، فالعراق يحتاج إلى منفذ مائي يتناسب مع متطلبات البلاد وحجمها، لأن ساحله الضيق على الخليج العربي سيبقى سبباً لحدوث أزمات مستقبلية، لكن كل ذلك مرهون بما ستؤول إليه الأمور في منطقة الخليج العربي وما هو تأثير العراق المعاد تشكيله من جديد. [١]

الإستراتيجية الكويتية لإدارة العلاقة مع العراق بعد عام ٢٠٠٣

في ضوء العرض السابق تقل إلى حد بعيد إحتمالات تطور السياسة العراقية لجهة العدوان من جديد على دولة الكويت ينسجم ذلك مع القراءة المحايدة للإعتداءات الحدودية العراقية التي يراها البعض مسألة طبيعية في ظل الفوضى التي تنتشر في العراق، وأنها مؤشر ضمن مؤشرات عديدة لأخطار العراق الفوضوي القادمة على دولة الكويت والمنطقة بوجه عام، ورسائل مبكرة لاستقراء ما قد تؤول إليه الأوضاع في المنطقة إذا ما تُرك العراق وشأنه في أيدي الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية و التدخلات الإقليمية.

وقبل تحديد إستراتيجية كويتية لإدارة العلاقة مع العراق يتعين أولاً الوقوف على محددين مهمين لمستقبل علاقة البلدين ولسياسة العراق الخارجية بوجه عام:

المحدد الأول: درجة تطور النظام السياسي العراقي باتجاه الشكل الديمقراطي التعددي ومن ثم تنظيم وترشيد آليات إتخاذ القرار ومنع إحتكار القيادة السياسية للقرارات المصيرية، وهنا يتوقع أن يُسهم إقرار الدستور العراقي بمشاركة مختلف القوى والفئات في إعطاء دفعة

---

(1) كامل الشطري، (٢٠٠٨)،مرجع سابق، الكويت وفكرة إسقاط الديون العراقية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٢٢١، ٢٠٠٨/٣/١٥، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.ahewar.org

قوية للعملية السياسية برمّتها. من ناحية أخرى فإن النجاح في إعادة البناء السياسي العراقي وفق دولة تعددية ديمقراطية سيؤدي إلى القضاء على العنف والإرهاب على الأقل على المدى البعيد من خلال تضييق حدّة الخلاف بين مختلف الفئات العراقية، ولا شكّ أن من مصلحة الكويت أن يكون في العراق نظاماً ديمقراطياً مستقراً.

إن الوصول إلى ذلك رهنٌ بنجاح الحكومة العراقية في أداء مهمتين أساسيتين، الأولى بناء مؤسسات وطنية تتماثل مع الصيغة الدستورية في اقتسام السلطة والثروة التي جرت على أساسها العملية السياسية، والثانية صياغة إتفاق يتضمن برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تعالج المعضلات والمهمات الأساسية في عملية بناء الدولة الموحدة، خاصةً وأن وجود آليات دستورية تحفظ التوازنات وتمنع إحتكار الأغلبية وتشجع على التوافق، كل ذلك يساعد على تنمية الآليات الديمقراطية في إتخاذ القرار العراقي وضبط توجهاته الخارجية.(١)

المحدد الثاني: هو الدور الأمريكي في العراق الذي يعد ضمانة أساسية لضبط السياسة الخارجية للعراق مستقبلاً لاسيّما تجاه دولة الكويت، وفي هذا الإطار يتوقع أن يستمر تواجد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على الأقل في السنوات العشر القادمة، فعلى الرغم من أن جميع الأطراف العراقية تتحدث عن ضرورة البحث في مستقبل الوجود العسكري الأمريكي بين من يدعو إلى الإنسحاب الكلي المبكر أو جدولته أو التوصل إلى إتفاقية ثنائية بشأنه، إلا أنه من الواضح أن الوصول إلى إتفاق جامع بهذا الشأن سيكون صعباً قبل تمكين السلطة السياسية واختبار قدرتها في بناء الثقة بين الجماعات العراقية المتناحرة، وقبل بناء قوة عسكرية وأمنية وطنية قادرة على ملء الفراغ الأمني الذي سيخلفه إنسحاب القوات الأمريكية، وهذا ما دعا إليه الرئيس العراقي جلال طالباني، حيث طالب الولايات المتحدة بإبقاء قاعدتين جويتين و ١٠ آلاف جندي في العراق لفترة طويلة.

وحتى بافتراض مضي العملية السياسية في طريقها المرسوم فإن عملية بناء الجيش والأمن الوطني ستأخذ فترة طويلة قد تجعل الحاجة مستمرة إلى وجود القوات الأجنبية للمساعدة في حفظ الأمن خاصة في ضوء الإشكاليات المرتبطة ببناء القوات المسلحة والتي تتطلب طمأنة كافة الجماعات على أمنها ومستقبلها من احتمالات جور إحداها على الحقوق والمصالح التي تراها الأطراف الأخرى لها، الأمر الذي سيتطلب وجود طرف خارجي قوي بإمكانه أن يلعب

---

(1) علي الفواز،(٢٠١٠)، **الحكومة العراقية ومشروع البناء الوطني**، ٢٠١٠/١٠/١٢، موقع حزب الدعوة الإسلامي، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.al-daawa.org

دورين، الأول: منع الإنزلاق نحو الحرب الأهلية، والثاني: دوْر الوسيط بين الأطراف المتناحرة[1].

وبوجه عام فإن صياغة إستراتيجية كويتية للتعامل مع الشأن العراقي وما يرتبه من وإشكاليات إنما يتطلب التأكيد على ثلاث ركائز محورية يغلب عليها الطابع الأمني:

١ - الركيزة الدولية:

بسبب التناقض بين صغر المساحة وعدد السكان ومقدار ثروتها عانت دولة الكويت خلال العقود الماضية من اختلال معادلة القوة فيها – شأنها في ذلك شأن الدول الصغرى عموماً، حيث أثر عامل السكّان على الحد الأقصى للقوة العسكرية التي يمكن أن تتمتع بها، ومع إستمرار هذا الخلل وبقاء التهديدات الخارجية واستحداث أخرى تبقى الركيزة الدولية أحد أهم الضمانات أمام دولة الكويت للحفاظ على أمنها القومي في مواجهة أي تطورات قد يفرضها الوضع العراقي، ولا شك أن تلك الركيزة قد أثبتت فاعليتها على مدار التاريخ السياسي لدولة الكويت سواء عام ١٩٦١ عندما استعانت الكويت بالقوات البريطانية لحمايتها ضد إدّعاءات العراق آنذاك بتبعية الكويت إليه، أو خلال أزمة تهديد ناقلات النفط الكويتية عام ١٩٨٧، عندما طلبت الكويت حماية دولية سوفييتية – أمريكية، وأخيراً في أزمة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، حيث كان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة سبباً رئيسياً في تحرير البلاد بمساعدة قوات عربية من مصر وسوريا. [2]

وعليه يصبح من الضروري في هذا الإطار تفعيل الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين دولة الكويت والولايات المتحدة وتفعيل الدوْر الأمريكي بوجه عام فيما يخص ضبط السياسات العراقية ومواجهة الآثار الأمنية المترتبة على الإنفلات الأمني داخل العراق.

وقد تكون دعوة الكويت لقوات التحالف في العراق للمساعدة في وقف الهجمات عبر الحدود – الخطوة الأولى في هذا الإطار، خاصةً مع إشارة وزير الخارجية الكويتي إلى "حرمة" الحدود الكويتية المرسومة بموجب قرارات مجلس الأمن.

٢ – الركيزة الإقليمية:

---

(1) صلاح النصراوي،(٢٠٠٦)، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦م، ص ١٤٢ .

(2)أحمد يوسف أحمد، (١٩٩٢)،**الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء**، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ٩٦ .

تتبع أهمية التواصل الكويتي – الخليجي فيما يخص الشأن العراقي والحصول على مواقف سياسية داعمة للمطالبات الكويتية بضبط الحدود العراقية، كما يجب تفعيل آليات التعاون الأمني المشترك بين الدول الخليجية في إطار مجلس التعاون.

أما عن الدول الإقليمية الأخرى، فمن الأهمية بمكان تنمية التعاون الأمني فيما يخص العراق لاسيّما مع الدول التي تشترك مع الأخير في الحدود الإقليمية مع مراعاة أن لكل دولة مصالحها الخاصة هناك وأن بعضها ساعد في وصول العراق إلى هذه المرحلة من الانفلات الأمني التي تؤثر على الأمن الكويتي.

ومن ناحية أخرى، وفي حالة ما قلّصت الولايات المتحدة وجودها العسكري في العراق إلى النحو الذي يؤثر في الأمن الكويتي، يمكن للحكومة الكويتية أن تفعّل الاقتراح السعودي السابق بإرسال قوات إسلامية تحت مظلّة دولية ومن قبل دول غير دول الجوار إلى العراق للمساهمة في حفظ الأمن هناك ومنع تداعياته على دول المنطقة. [١]

والواقع أن مشاركة قوات عسكرية متعددة الجنسيات تحت مظلة دولية في مهام حفظ الأمن أو مراقبة تطبيق وقف إطلاق النار أو منع التسلل عبر الحدود بين دولة وأخرى – لا يعد أمراً جديداً أو مستحدثاً في المنطقة العربية التي شهدت أمثلة عديدة لهذا النوع من الوجود العسكري الدولي بدءً بحرب ١٩٤٨ ثم حرب ١٩٦٧ ثم حرب ١٩٧٣، هذا فضلاً عن التواجد الدولي على الحدود بين لبنان وإسرائيل، كما سبق وأن تعرض العراق لمثل هذا التواجد أثناء حربه مع إيران وبعد غزو الكويت. [٢]

من ناحية أخرى، سيكون على الكويت الإشتراك بفاعلية في الجهود والمبادرات الساعية إلى دعم العراق في تحسين أوضاعه، وتبرز هنا عملية "العقد الدولي من أجل العراق" التي أعلنت دولة الكويت تأييدها ودعمها لها في اجتماع الدول المشاركة في هذه العملية[٣]، وهي عبارة عن شراكة بين العراق والمجتمع الإقليمي والدولي لمساعدة الأول في إنجاز خطط الإصلاح السياسي والاقتصادي والإستراتيجي والأمني، ولا شكّ أن نجاح مثل هذه العملية سيساعد في تحقيق الأمن والاستقرار بالعراق الذي سينعكس حتماً على الأمن الكويتي.

---

(1) **المبادرة السعودية حول القوات الإسلامية في العراق**، بدون تاريخ، نقلاً عن موقع حجاز على الرابط التالي: http://www.alhejazi.net

(2)صبحي ناظم توفيق،(٢٠٠٦)، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤، إبريل ٢٠٠٦م، ص ١٤٢ .

(3) أنظر تصريحات وزير الخارجية الكويتي،(٢٠٠٦)، د. محمد الصباح، **صحيفة الوطن الكويتية**، ٢٠/٩/٢٠٠٦م،ص٢٢.

٣ -الركيزة الأمنية:

مع التسليم بأهمية الركيزة الدولية والإقليمية في حفظ سيادة دولة الكويت إلاّ أنه يظل عليها تطوير إستراتيجية أمنية صارمة لحفظ أمنها القومي من خلال تعزيز قوة أمن الحدود الكويتية عبر زيادة عدد أفراد أمن الحدود الكويتيين ومحاولة سد أي نوع من الثغرات الجغرافية على الحدود مع العراق التي تعوق جهود الضبط الأمني للحدود وذلك من خلال إنشاء أبراج مراقبة وأسوار عالية، هذا فضلاً عن أهمية زيادة عدد السيارات المصفحة وكاميرات المراقبة على الحدود خاصة مع ملاحظة أن نقص عدد الكاميرات وعدم اكتمال مشروع زرعها كان وراء عدم اكتشاف حادث قطع السياج الحدودي بين الكويت والعراق في أغسطس ٢٠٠٦م.

بعيداً عن الجوانب الأمنية يتعين أن تسعى دولة الكويت إلى حسم القضايا العالقة مع الجانب العراقي التي يتوقع أن تكون محوراً للتجاذبات السياسية العراقية.[١] وتتركز الملفات العالقة بين العراق والكويت على كلا من ترسيم الحدود المشتركة وموضوع التعويضات والديون العراقية المستحقة للكويت وملف الاسرى والمفقودين الكويتيين، وكل ملف يحتاج بحسب المراقبين إلى طريقة ادارة محددة وواضحة لحسمها على المدى القريب ضمن خطط ونوايا جدية.

يجب على العراق أن يسعى إلى تقديم تطمينات كافية إلى الكويت من عدم حصول أي اعتداء عليها مستقبلا وهو ما جرى من خلال القنوات الحكومية العراقية العديدة التي أكدت على لسان مسؤولين فيها الاعتراف بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة، ينبغي تعزيز ذلك بتطوير العلاقات الثنائية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

من جهة ثانية يمكن للكويت أن تتفهم الظرف الراهن الذي يمر به العراق بعد الدمار الذي حل به بعد دخول القوات الاميركية العراق عام (٢٠٠٣) وحاجته إلى تأسيس بنى تحتية جديدة لتحل محل القديمة في شتى المجالات وهو ما يستلزم موارد مالية كبيرة، وهنا يلعب العامل الدبلوماسي دوراً مهماً في حسم هذه القضية ضمن تسويات مرضية للطرفين. [٢]

من ناحية أخرى، يجب العمل على معالجة آثار الفكر البعثي في العراق بهدف تحقيق الوقاية بعيدة المدى للأمن الكويتي وذلك من خلال تحريك البرامج الإعلامية المدروسة لتحقيق

(1) مصطفى حبيب، (٢٠١١)، العلاقات الكويتية العراقية وفاق بعد فراق، ٢٠١١/٣/١، نقلاً عن موقع صوت العراق، على الرابط التالي: http://www.sotaliraq.com/iraq

(2) مصطفى حبيب، المرجع السابق: http://www.sotaliraq.com/iraq

الإخاء بين الشعبين وتفعيل الدبلوماسية الإعلامية التي لم تقم بالدور المنوط بها حتى الآن، كذلك محاولة تشكيل لوبي كويتي داخل العراق له أضلاع إعلامية وسياسية واقتصادية يتولى مهمة مواجهة الدعاية السلبية ضد دولة الكويت، وقد يكون من المفيد في هذا الإطار دعم جمعية الصداقة العراقية – الكويتية التي تأسست في العراق بهدف تطوير العلاقات الشعبية بين البلدين من خلال نشر ثقافة التسامح والتركيز على الجوانب المشتركة تاريخياً واجتماعياً بين الشعبين. (١)

---

(1)المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، (٢٠٠٦)، الكويت، **قضايا الكويت: الاعتداءات العراقية على الحدود الكويتية وتهديد الأمن القومي الكويتي**، السنة السابعة، العدد ٢٣، ٢/١٠/٢٠٠٦م

٤ –الركيزة الشعبية:

هنالك مجموعة من المحددات التي ستحكم مسار العلاقات الكويتية– العراقية يمكن الوقوف عليها ومن أهمها: مدى الإتساق بين الرؤيتين الشعبية والرسمية بين البلدين حول العلاقات المشتركة.

رغم الإستعداد الكبير الذي أبداه الشعب الكويتي لعودة العلاقات مع نظيره العراقي إلا أن تطبيع العلاقات سيأخذ وقتاً طويلاً بالنظر إلى التوتر السائد بينهما منذ سنوات، ومما لا شك فيه أن تسوية القضية الشعبية والإنسانية الأولى في الكويت وهي قضية الأسرى والمرتهنين لدى النظام العراقي القديم من شأنه قطع شوطاً كبيراً على هذا الطريق.

هذا فضلاً عن المساعدات الإنسانية الكبيرة التي كانت الكويت الأولى في تقديمها إلى الشعب العراقي إثباتاً لتمييزها بين الشعب والنظام العراقيين [١]

وقد يكون من المفيد في هذا الإطار ولدعم الركيزة الشعبية في العلاقات الكويتية– العراقية دعوة مؤسسات المجتمع المدني الكويتي للإنفتاح على العراق كما سبق وبادرت جمعية الصداقة الكويتية وجمعية الخريجين الكويتيين.

هذا بالإضافة إلى أهمية اللقاءات الشعبية التي تجمع الطرفين للتشاور ومناقشة مستقبل العلاقات.

٥ –الركيزة الإعلامية:

إن الإعلام هو الآلية الأكثر ضرورة على خدمة كل الركائز السابقة وعلى خلق المناخ المناسب لتحقيق مصالح الكويت وتفعيل قضاياها. فمواجهة التحدي القائم على صعيد الخبرة التاريخية لعلاقات الشعبين العراقي والكويتي لن تتم إلا بخطاب إعلامي جديد موجه للعراقيين والكويتيين، يتم من خلاله التخلص مما زرعه النظام العراقي السابق في نفوس شعبه على مدار السنوات الماضية إضافة إلى تركيز المضمون على حقائق الوضع الجديد بالعراق وملامح الدور الكويتي في تحقيقه.

رغم خطوات التقارب على المستوى الرسمي سواء الكويتية أو العراقية التي تصب في إتجاه تطبيع العلاقات إلا أن الملاحظ وجود درجة كبيرة من التباين بين الرؤيتين الشعبية والرسمية للبلدين حول تلك القضية يعدّان أهم وأخطر المحددات المؤثرة على مستقبل العلاقات.

---

(1) أنظر تصريحات رجال الدين والعلماء العراقيين،(٢٠٠٣)، صحيفة الوطن ٢٠٠٣/٤/١١، ص٣٢.

فعلى الجانب العراقي: يلاحظ أن الخطاب الإعلامي والسياسي العراقي الذي يقوم على الأفكار التي سادت قبل عام ٢٠٠٣ لا يزال واسع التأثير لدى قطاعات كبيرة نسبياً من الشعب العراقي ممن رسخت الآلة الإعلامية للنظام العراقي السابق في عقله على مدار عقود أفكار سلبية تجاه الكويت، لذلك ومنذ الأيام الأولى لتحرير العراق صدرت تصريحات من عراقيين من ضمن النخب السياسية هناك يدّعون أنّ الكويت لم تقدم أي مساعدات للشعب العراقي، وأن عدداً من الكويتيين ساهم في التخريب داخل العراق، وهي إتهامات ساهمت في ترويجها أجهزة إعلام عربية من فضائيات وصحف بشكل مبالغ أسهمت في توتر العلاقة بين الطرفين على الصعيد الشعبي.(١)

والملاحظ أن الصحافة العراقية تساهم إلى حد بعيد في إظهار خطاب عراقي شعبي مناهض للتوجه الإيجابي للسلطة نحو تحسين العلاقات مع دولة الكويت، ومنها ما فجرته صحيفة "السيادة العراقية" بزعمها أن هناك مشروعاً أمريكياً جاهزاً "لحل موضوع الكويت وإعادته إلى العراق على مراحل" عن طريق آلية جديدة للتكامل الإقتصادي بين البلدين كمكافأة لحكّام العراق الجدد. الأخطر من ذلك أن الصحيفة زعمت أن جميع الحكّام في العراق وعلى إختلاف إتجاهاتهم وارتباطاتهم وعلى مر العقود يؤمنون بأن "الكويت عراقية بالرغم من كل التدخلات الدولية".

ورغم النفي الرسمي من قبل وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لهذه المزاعم وتأكيده على عدم وجود أطماع لبلاده في الكويت إلا أن ما نشرته تلك الصحيفة انتشر بشكل موسع لاسيّما على الإنترنت من خلال موقع يزوره أكثر من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف عراقي يومياً. هذا في وقت متزامن مع إنتشار فئة من المثقفين والمفكرين العراقيين في برامج الفضائيات العربية بدأت تركّز على مسألة الحدود العراقية – الكويتية وتطالب بإعادة بحث هذه القضية.

من هنا تأكد التحليل بوجود جماعات سواء كانت موجودة في العراق خلال الحكم السابق أو كانت أقامت في الخارج وعادت بعد ذلك – تسعى بإلصاق التهم الجاهزة بالكويت مستغلة في ذلك الأوضاع الأمنية غير المستقرة لتشويه صورتها أو إثارة الشعب العراقي ضدها من خلال فتح ملفات حساسة وهذه الجماعات قد تكون محسوبة على النظام العراقي السابق

---

(1) العلاف، إبراهيم خليل،(٢٠٠٩)، **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار في مؤتمر مركز الدراسات الإقليمية** –جامعة الموصل، البيان الختامي وتوصيات المؤتمر العلمي السادس لمركز الدراسات الإقليمية ،بعنوان: "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار" ، ص٩٢.

أو من الجماعات التي اعتادت على الإبتزاز من خلال تجارة رابحة ممثلة في إصدار الصحف الصفراء التي تعتمد بالأساس على الإبتزاز الموجّه في كثير من الأوقات للدول الخليجية.

والواقع أن الحكومة العراقية قد ارتكبت أخطاء إستراتيجية منذ تشكيلها صبّت في خدمة التوجهات المعادية للكويت وحملت مغزاً سلبياً حول نوايا السلطات العراقية تجاه الكويت وبالإجمال خلقت نوعاً من الغموض في سياسة العراق وطبيعة رؤيته للجارة الجنوبية.

أولى تلك الأخطاء حدث خلال اللحظات الأولى لتسلّم حكومة إياد علاوي السيادة من قوات التحالف واصطلح على تسميته "أزمة خطاب الشكر" حينما شكر علاوي جميع الأطراف الدولية والإقليمية لدورها في تحرير العراق متناسياً الكويت، رغم أنها – وهذه حقيقة إستراتيجية لا مجال للقفز عليها– تعتبر "بوابة التحرير" الفعلية للشعب العراقي، وحتى مع محاولات الحكومة العراقية تجاوز تلك الأزمة من خلال الإتصال المباشر بالحكومة الكويتية وتبرير هذا الخطأ إستناداً إلى عدم الإعداد المسبق لخطاب تسلّم السلطة، إلا أن الآثار السلبية لهذا الإغفال ظلّت عميقة لدى الشعب الكويتي ونخبه السياسية.

من المؤشرات الأخرى على قصور وغموض السياسة العراقية تجاه الكويت زيارة رئيس الوزراء إياد علاوي للكويت، فرغم المشاريع الإيجابية على الصعيد الرسمي وما تم إنجازه من إتفاقيات، فإن خطاب إياد علاوي السياسي خلال الزيارة لم يبعث الإرتياح والاطمئنان في نفوس قطاع من الشعب الكويتي، حيث رأى أن المسئول العراقي ينقصه الكثير من الشفافية والوضوح لاسيّما حين تناول قضايا العلاقات الكويتية – العراقية الأساسية. [١]

أما على الجانب الشعبي الكويتي، فقد كان من الطبيعي أن تثير الحوادث السابقة حذراً وتحفظاً تجاه التطبيع مع العراق رغم المساعدات الإنسانية التي قُدّمت للعراق من جمعيات وهيئات شعبية كويتية، فقد تشكّلت لدى قطاع من النخبة السياسية والفكرية بالكويت، فضلاً عن الأفراد العاديين قناعة مفادها أن الأطماع العراقية ببلادهم لم تنته بعد، وأن نوايا أفراد السلطة ببغداد لم تتضح أو تثبت لجهة التعايش الإيجابي والتعاوني مع الكويت، لذا رأى هؤلاء أن سياسة الحكومة تجاه العراق تمثل "هرولة كويتية" في وقت لم تظهر فيه مؤشرات كافية للتطبيع الكامل.

ومن ثم ظهر التحفظ الشعبي الكويتي تجاه العراق في مناسبتين:

---

(1) **العلاقة العراقية ــ الكويتية بين الأمس واليوم أزمـــة التصريحات النيابيـــة بيـــن العـــراق والكويـــت**،(٢٠٠٥)، إعداد أخبار الاتحاد، العلاقة العراقية – الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصرحات النيابية بين العراق والكويت، ، ملفات صادرة عن المجلس الوطني الكردستاني،ص٧٤.

الأولى: الإثارة الشعبية لما أُطلق عليه نواب مجلس الأمة "سياسة الشيك المفتوح" في التعامل مع إحتياجات العراق الإقتصادية باستثناء احتياجاته الإنسانية، ففي الوقت الذي رحّب فيه النوّاب بتخصيص الحكومة خمسة ملايين دولار كإمدادات إنسانية إلى النجف، أعلنوا رفْضهم لإعتمادها ٦٠ مليون دولار أخرى لبناء مستشفيات وعيادات في مختلف مناطق العراق بالنظر إلى إحتياجات الشعب الكويتي التنموية ومشكلاته الإقتصادية المتفاقمة. [١]

وبوجه عام اعتبر نواب ومحللون أنّ كم الملايين التي تبرعت بها الكويت للعراق يمثل إندفاع من الحكومة تجاه العراق، وكأن الكويت هي التي أذنبت في حق العراق وتقوم بتعويضه.

الثانية: الفتور الذي قابل به الشعب الكويتي تشكيل "اللجنة البرلمانية لمناصرة وإغاثة الشعب العراقي" من قبل مجموعة من الناشطين الكويتيين المهتمين بالعمل الخيري الإسلامي، وذلك لعدّة أسباب أهمها عدم وضوح أهداف تلك اللجنة في ظل الإتهامات الكويتية الرسمية والشعبية لإغاثة الشعب العراقي، فضلاً عن خطاب اللجنة المهاجم لدول حليفة وصديقة للكويت.

ومن المهم في هذا الإطار أن يكون للصحافة الكويتية وجود فعلي في العراق، إذ سيكون على الحكومة الكويتية التدخل للسماح بدخول الصحف الكويتية بصفة يومية إلى العراق بهدف توضيح الموقف الكويتي في تحقيق حرية العراق وفتح مجال إعلامي أوسع للعراقيين في تلقي المعلومات فضلاً عن تحقيق المكسب المادي والإنتشار الإعلامي للصحافة الكويتية.

أن كلاً من الركائز السابقة إضافة إلى المطالب الكويتية من الحكومة العراقية يجب أن تتضمن إستراتيجية شاملة للتعامل مع عراق المستقبل على أن تتحمل جميع مؤسسات وفعاليات المجتمع الكويتي الرسمي والشعبي نصيباً من ترجمتها عملياً، فضلاً عن سرعة التحرك بما يحفظ القضايا والمصالح الكويتية في وقت تتسارع فيه التطورات على الساحة العراقية والإقليمية[٢].

أن أغلب أفراد الحكم بالعراق بعد الغزو الأمريكي للعراق هم من المعارضة السابقة والمهاجرين خارج بلادهم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، قد امتلكوا تصوراً

---

(1) النواب: عبد الواحد العوضي، عصام الدبوس، علي الهاجري، محمد العنجي، عبد الله الفحماء، (٢٠٠٤)، صحيفة الأنباء ٢٠٠٤/٨/٣٠م،ص٤١.

(2) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية (الكويت)، (٢٠٠٣)، **تقرير تحليلي غير دوري**، العدد الثاني، الكويت وعراق ما بعد صدام: رؤية إستشرافية، السنة الرابعة، ٢٠٠٣/٤/١٤م.

موضوعياً للعلاقات مع الكويت يتجاوز في صياغته السياسية والدبلوماسية آثار حقبة صدام حسين.[(١)]

من هنا كانت المؤشرات الأولى من قبل القيادات العراقية هي الرغبة في إعادة العلاقات السياسية مع دولة الكويت رسمياً باعتبارها خطوة إلى إعادة تأهيل العراق إقليمياً، ومن ثم أصبحت دولة الكويت محطة أساسية لزيارات المسئولين العراقيين الأعضاء في مجلس الحكم الإنتقالي لاسيّما على مستوى الرئاسة وبعدها ظلّت محطة رئيسية في جولات وزير الخارجية في الحكومة العراقية الجديدة هوشيار زيباري الذي حرص على التنسق مع القيادات الكويتية لاسيّما قبل إجتماعات الجامعة العربية ودول الجوار.

هذا فضلاً عن زيارات أقطاب العمل السياسي من مختلف الإتجاهات بالعراق سواءً السنّة أو الأكراد، الشيعة لدولة الكويت خاصة وقد احتفظت الأخيرة بعلاقات جيدة مع هؤلاء خلال العقد الماضي، لاسيّما الزعماء الشيعة منهم.

ويمكن تحديد أهم ملامح الرؤية العراقية الرسمية تجاه العلاقات مع دولة الكويت كما يلي:

١ –الحرص على تجاوز ذكرى الغزو العراقي لدولة الكويت عبر عدة آليات منها التصريحات الرسمية التي تُلحق هذا الخطأ بالقيادة السابقة ممثلة في نظام صدام حسين، كتصريحات الرئيس العراقي جلال الطالباني الذي تمنّى في "ألا يتكرر نهائياً" الغزو العراقي للكويت واصفاً إياه بأنه "كان طارئاً" على تاريخ بلاده ومشدّداً على ضرورة أن يكون البلدين "سنداً" أحدهما للآخر، مطمئناً إلى أن "الغدر ليس من شيمة العراقيين".

٢ –تقديم أقصى مساعدة لغلق ملف الأسرى الكويتيين في العراق من خلال جهود البحث عنهم أو عن رفاتهم وتفعيل أعمال اللجان الفرعية والفنية المختصة بتلك القضية.

٣–في محاولة من جانب الحكومة العراقية لتجاوز كل خلافات الماضي وتحقيق قفزة في العلاقات الكويتية – العراقية، أعلنت إستعدادها لمعالجة الهواجس الكويتية إزاء الحدود والسيادة والإستقلال والممتلكات والأسرى، وذلك من خلال توقيع معاهدة سلام شاملة مع الجانب الكويتي تتضمن تعهداً عراقياً باحترام القرارات الدولية المتصلة بالقضايا السابقة، وغيرها من الضمانات

---

(1) المالكي، حميد، (٢٠٠٣)، **العراقيون والقوى السياسية يعترفون بسيادة واستقلال حدود دولة الكويت، قرار تخطيط الحدود قاعدة لعلاقات المستقبل بين العراق الجديد ودولة الكويت**، صحيفة الطبيعة، السبت ٢٢ ربيع الأول، العدد ١٥٧٨.

التي تطالب بها دولة الكويت لاسيّما على المستوى الشعبي لإثبات مصداقية الحكومة العراقية وجديّتها في التعامل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والعربي والدولي.[١]

إن العراق والكويت يتجهان باتجاه تشكيل تجربتين جديدتين للديمقراطية في العالم هي الديمقراطية الاجتماعية التي لا ترتكز على النظام السياسي كأداء بل المجتمع كأسلوب للبناء، وبذلك كونا تجربة للديمقراطية التوافقية الاجتماعية المبنية على التعاون الإثني والعرقي والديني والقومي، ويشكلان تجربة مهمة لشعوب الخليج والشرق الأوسط بشكل أوسع وهذا ما قد يدعو البعض إلى التنكر أو الاتهام لهذا الأنموذج بدعوى أن الولايات المتحدة شكلته بأنها ستعمل على انهياره، لكنهم بالمقابل قد يدركون في ظل تغيرات الزمن وقياس المصلحة الذاتية للدولة في كلا البلدين أن هنالك ضرورة لالتماس تطوير بناء الدولة التي غابت عن أذهان البعض من قادة الشرق الأوسط. ويبدو أن صدمة التغيير لعراق ما بعد ٢٠٠٣ جعلت من دول المنطقة وكذلك مراكز الدراسات الاستراتيجية التخصصية استقراء في تجارب بناء الدول والشعوب ما بعد الصراعات أو الحروب الاستباقية أنموذجاً لتجربة الديمقراطية المتنامية على التراكمات في إدارة الأخطاء.

وبالتالي فإن تكرار الأخطاء وفق نظرية الدولة المعاصرة ما بعد ركام الحروب سيدفع صانع القرار إلى تلمس دروب الإصلاح وإعادة قياس الأداء وتصحيح المسار باتجاه بناء تجربة السلطة ضمن مشروع الدولة، ويبدو أن الكويت تقدمت في هذا المجال والعراق ينمو باتجاه هذه الرؤية الابتكارية والوصفية لنظرية بناء الدولة وفق الفلسفة الأمريكية المعاصرة.

ثم إن الأمن الإقليمي اليوم عانى من إشكالية فرض الأنموذج الخارجي للأمن وفق النظرية الأمريكية لإدارته والعمل على بناء توازناته الاستراتيجية منذ اجتياح العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، لكن هنالك فرصة نتمنى أن تنمو وأن يكون لمجلس التعاون الخليجي دور كبير في الحل ودافع نحو البدائل واستيعاب العراق الجديد من أجل أن يكون مدخلاً في البناء وليس تحدياً في المستقبل.

مستقبل اتجاهات العلاقات العراقية – الكويتية

وتتجه العلاقات الاستراتيجية العراقية – الكويتية نحو المستقبل من خلال ثلاثة اتجاهات :

١- مشهد الفاعلية الحدية

---

[١] أنظر تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، الوطن ٢٠٠٤/٧/١٠م، ص١٥.

وهذا المشهد يفترض رؤية مفادها أن العلاقات العراقية – الكويتية تتجه نحو بناء صفحة جديدة في الأداء والتفاعل بين البلدين وستعمل على الحد من المشكلات الاستراتيجية التي تحد من نمو التفاعل وتعطل أدائه، لكن ستكون العلاقات ذات تفاعل حدي دبلوماسي يتجه نحو بناء علاقات تعاون سلمية في أطر مختلفة يتقدمها عامل المصلحة الاقتصادية كعالم جذب لضبط ميكانيزم العلاقة. وبالتالي ستكون عامل دفع لنظرية الأمن الخليجي وستساهم بخطى مهمة في تعزيز الأداء الإيجابي له أي الأمن الخليجي.

٢- مشهد الارتباط المتزن

وهذا المشهد يذهب باتجاه مدرك مفاده أن العلاقات العراقية – الكويتية ستساهم في ازدهار سبل التفاعل الاستراتيجي في كل الصعد يتقدمها الصعيدان السياسي والاقتصادي، لكن سيكون بصورة متزنة بين حاجة التفاعل والمنفعة التبادلية الحذرة باتجاه حالة التوازن والإدارة الرشيدة لفواعل العلاقات نتيجة للحرص الشديد على إدامة العلاقات باتجاه خط مستقيم في قياس الأداء النسقي للعلاقات العراقية – الكويتية. وبالتالي ستكون عامل تعزيز لنظرية الأمن الخليجي، وستساهم في فاعلية الإدارة الخليجية لنظرية الأمن الإقليمي في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

٣- مشهد العمق الاستراتيجي

وهذا المشهد يحاول استقراء تفاعل الخطاب الاستراتيجي وموجة التحول والتغير لنظرية الفوضى الخلاقة التي مازالت ثنايا أفكارها لدى المحافظين الجدد القادمين لإدارة دفة الحكم في الولايات المتحدة أو حتى الديمقراطيين الجدد في عهد الرئيس باراك أوباما، وكاستقراء لأداء الديمقراطين في الكونغرس ما بعد الانتخابات النصفية ٢٠١٠، بأن التجربتين في الكويت والعراق تؤشران إلى ضرورة التماثل الاستراتيجي والحوار ومن ثم التعاون والتفاعلي البنّاء، وبالتالي التكامل الاستراتيجي المتحول نحو بناء أفق لنظرية العمق الاستراتيجي المعاصرة للديمقراطيات النامية والناشئة في الشرق الأوسط ما بعد ٢٠٠٣م.

وبالتالي فإن الاتجاه نحو التطبيع التام بين العراق والكويت والعمل على تفعيل العلاقات نحو منفعة تكاملية كبيرة جداً وارتباط استراتيجي بعيد المدى وتفاعلات واستثمارات في كافة المجالات الاستراتيجية، وشؤون الحياة لكلتا الدولتين ستعمل على تشكيل هذا المشهد الاستراتيجي خلال السنوات العشر المقبلة.

المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

فثمة ضرورة أن يكون للقطاع الكويتي الخاص دوْر مهم في إعادة إعمار العراق وعلى الحكومة إستغلال علاقاتها الوطيدة حالياً مع الولايات المتحدة وبريطانيا لمنح القطاع الخاص في الكويت فرص الإستفادة من عقود الإعمار[1]، ومشاريع إعادة بناء البنية التحتية وذلك لتحقيق أكثر من هدف من بينها توفير عُمق حيوي للكويت من ناحية الشمال وداخل الأراضي العراقية يكون على قدر كبير من التطور ويحمل بصمة كويتية، بالإضافة إلى كون إرتفاع مستوى المعيشة في العراق الجنوبي بمساهمة كوتية سيصب حتماً في تحقيق الأمن والإستقرار في الكويت، هذا فضلاً عن المنفعة الإقتصادية التي ستعود للأخيرة جرّاء تنشيط دوْر القطاع الخاص في هذه المنطقة الغنية.

تتمثل الركيزة الاقتصادية بين العراقي والكويت من خلال: [2]

- التعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية ، فيما يخص حجم وامكانات مشاركة الاستثمارات الكويتية في إعادة إعمار وتنمية العراق.

- تذليل العقبات أمام المستثمرين ورجال الأعمال الكويتيين ، ومنحهم مزايا تفضيلية بالنظر لما قدمت الكويت من تكاليف مادية خلال حرب تحرير العراق ، وكذلك من أجل تأسيس وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

- تشكيل لجان اقتصادية مشتركة ، لوضع الأسس والضوابط للتعاون الاقتصادي بين البلديـــن في كافة المجـــالات الاقتصادية ، وعلى مســـتوى القطاع العـــام والقطاع الخاص.

الالتزامات المالية على العراق :

لعل من أهم النتائج الاقتصادية المترتبة على تحرير العراق هو الحديث عن مسألة التزامات العراق المالية لصالح دولة الكويت. وتشمل هذه الالتزامات ما يلي:

١- التعويضات:

---

(1) د. علي الزغبي، القبس ٢٠٠٣/٤/١٠م.

(2) صحيفة المدار الإلكتروني، (٢٠١٠)، **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com

تقدر قيمة التعويضات الناجمة عن الغزو العراقي عام ١٩٩٠م بنحو ١٧٧,٦ مليار دولار أمريكي نصيب القطاع الأهلي (أفراداً – وقطاع خاص) منها نحو ١٧,٢ مليار دولار – والباقي والبالغ نحو ١٤٢,٨ مليار دولار للقطاع العام ، ونحو ١٧,٦ مليار دولار للبيئة . (١)

وأقرت الأمم المتحدة منها ٣٧,٢ مليار دولار استلمت الكويت منها نحو ٩,٣ مليارات دولار كان نصيب القطاع الأهلي منها ٦,٥ مليارات دولار منها نحو ٣,٧ مليارات دولار للأفراد ونحو ٢,٨ مليار دولار لشركات القطاع الخاص ، ونحو ٢,٨ مليار دولار للقطاع العام ومازالت البقية الهائلة مستحقة السداد. (٢)

وقد أيد الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون فكرة حلول بديلة تستوعب مطالب العراق بخفض تعويضات الحرب للكويت، أكد أنه "يتعين على العراق قبل الخروج من الفصل السابع تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة لاسيما ما يتعلق منها بالكويت".

وفي تقريره إلى مجلس الأمن المؤلف من ١٥ دولة، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى مناقشات العراق الثنائية مع الكويت بشأن التعويضات بما في ذلك فكرة العراق "تحويل المدفوعات المستحقة إلى استثمارات". (٣)

ويأتي التقرير الذي يقع في (١٧) صفحة بناءً على طلب من مجلس الأمن في القرار رقم (١٨٥٩) لعام (٢٠٠٨) وذلك لاتخاذ قرار حول ما اذا كان ينبغي للعراق الخروج من الفصل السابع، وأوضح (بان كي مون) في التقرير انه يشجع العراق على مناقشة حلول بديلة لمسألة التعويضات واقساط الديون المستحقة، قائلا: "اشجع بقوة العراق واصحاب المصلحة الاخرين على ان يناقشوا حلولا بديلة لمشكلة التعويضات واقساط الديون المستحقة بما في ذلك من خلال الاستثمار وذلك من أجل المصلحة المتبادلة للشعب العراقي والمنطقة ككل".

ومع ان (بان كي مون) لم يبد تأييداً واضحاً لخفض المدفوعات إلى الكويت، غير أنه قال أن أي حل جديد يتعين أن "يساعد العراق على تلبية احتياجاته الخاصة باعادة البناء وأن يكون مفيداً للمنطقة ككل". ولم يصل الأمين العام للأمم المتحدة إلى حد إعلان أن العراق لم يعد

---

(1) كامل الشطري،(٢٠٠٨)، مرجع سابق، الكويت وفكرة إسقاط الديون العراقية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد ٢٢٢١، ٢٠٠٨/٣/١٥، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

(2) كامل الشطري،(٢٠١٠)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

(3) الأمم المتحدة تؤيد تحويل التعويضات العراقية إلى استثمارات، **جريدة الرأي الكويتية الالكترونية**، بدون تاريخ، بدون اسم مؤلف، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.alraimedia.com/alrai

يشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين، لكنه أوضح أن "العراق في عام ٢٠٠٩ يختلف عن البلد الذي كان قبل ٢٠٠٣". وقال بان كي مون: «يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان الجهود والتقدم الذي حققته حكومة العراق منذ عام ٢٠٠٣ في إقامة دولة مستقرة في سلام مع نفسها ومع جيرانها، ومن المهم الاعتراف بأن العراق اليوم مختلف اختلافاً كبيراً عن عراق ما قبل ٢٠٠٣".

ودعا (بان كي مون) كلاً من العراق والكويت إلى دراسة "خطوات مبتكرة لحل المسائل العالقة بين البلدين بروح من التسوية الكريمة والتفهم لكل من مخاوف الطرفين". وتطرق (بان كي مون) في تقريره كذلك إلى مسألة إعادة الممتلكات وإعادة أسرى الحرب إضافة إلى ترسيم الحدود المشتركة بينهما، وفيما أشار إلى أن جهود العراق منذ ٢٠٠٣ أدت إلى العثور على رفات ٢٣٦ من الأسرى الكويتيين وعودة بعض الممتلكات الكويتية، أقر بأنه "من المحتمل أنه لن يتم العثور على رفات جميع (الاسرى) والممتلكات، وأن عملية البحث ستنتهي".[١]

وفي ما يتعلق بترسيم الحدود، حث (بان كي مون) العراق على إزالة العقبات التي تقف في طريق المرحلة النهائية لمشروع ترسيم الحدود، مضيفا أن هذا سيمهد الطريق لكي يضع العراق والكويت آلية مشتركة مثل تشكيل لجنة للحدود. وشدد على أنه "يتعين على العراق قبل الخروج من الفصل السابع تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة لاسيما ما يتعلق منها بالكويت"، داعياً أعضاء المجلس إلى "اتخاذ القرارات المناسبة لمساعدة العراق على الوفاء بالتزاماته المتبقية في الوقت المناسب".[٢]

واستهل بأن تقريره بتحميل العراق "مسؤولية تأخير عمل الأمم المتحدة في وضع العلامات الحدودية بين الكويت والعراق والمعترف بها دوليا وذلك بسبب عدم إزالة بغداد عدداً من المباني على طول تلك الحدود".

وقال إن أعمال الصيانة "كانت مقررة في أواخر عام 2006 إلا أنه تم تأجيلها مرتين في عام ٢٠٠٧ ثم في عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب المباني الواقعة على طول الحدود والتي كان يجب إزالتها بعد إعادة توطين سكانها".

---

(1)الأمم المتحدة تؤيد تحويل التعويضات العراقية إلى استثمارات، نقلاً عن الرابط الالكتروني:www.alraimedia.com

(2) غالي، بطرس مرجع سابق، ص٢٣٦.

ووفقاً للتقرير فإن أعمال الصيانة على الحدود بين البلدين كانت مقررة في منتصف شهر سبتمبر المقبل إلا أنه تم تأجيلها بناء على طلب العراق في مايو الماضي من دون تحديد موعد نهائي جديد حتى الآن، وذكر التقرير أن إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وجهت رسائل إلى كل من العراق والكويت الشهر الماضي تطلب منهما الموافقة على بدء أعمال الصيانة بحلول ٣٠ اكتوبر المقبل، وألا تقدم مساهمة اضافية قدرها ٦٠٠ ألف دولار اميركي لكل منهما لإبقاء مشروع الصيانة سارياً.

وقال أنه بالرغم من استجابة الكويت الايجابية بشأن البدء بأعمال صيانة العلامات الحدودية في اكتوبر المقبل وطلبها باطلاع المجلس على أسباب التأخير العراقي إلا أن العراق وحتى هذا التاريخ لم يرد على طلب الأمم المتحدة. (١)

وحول مساعي العراق لخفض نسبة مساهمته في صندوق التعويضات من خمسة إلى واحد في المئة أو إلغائها تماماً قال سكرتير الأمم المتحدة في تقريره «العراق أقر بأن دفع التعويضات هو واحد من القرارات الملزمة عليه وأن كان قد أشار إلى استعداده للدخول في مناقشات ثنائية مع الكويت لإنهاء هذا الامر.

واشار بان إلى الزيارة الاخيرة لرئيس البرلمان العراقي اياد السامرائي للكويت والمناقشات التي اجراها مع نظيره الكويتي حول امكانية تحويل التعويضات المستحقة إلى استثمارات للبنى التحتية ومشاريع مفيدة للعراق، وأضاف "اشجع بقوة الاستمرار في مناقشات بناءة بشأن الحلول البديلة التي من شأنها المساعدة على اعادة اعمار العراق وتلبية احتياجاته وتعود بالفائدة على المنطقة باكملها".

وحول تعويض المزارعين العراقيين عن ممتلكاتهم التي ما زالت على الأراضي الكويتية بعد ترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق، قال السكرتير العام للأمم المتحدة أن "الكويت قامت بدفع تعويضات كاملة لهؤلاء العراقيين وتم ايداع المبلغ في صندوق ائتماني أنشيء لهذا الغرض"، مبيناً أنه لم يكن من الممكن إجراء ترتيبات الدفع في ظل النظام العراقي السابق الذي استمر ايداع مبلغ التعويض في الصندوق حتى طلب العراق في عام ٢٠٠٨ ايداع فوائد هذا الصندوق في حساب صندوق تنمية العراق في البنك الاحتياطي الفيديرالي في

---

(1)الأمم المتحدة تؤيد تحويل التعويضات العراقية إلى استثمارات،: http://www.alraimedia.com/alrai

نيويورك، مشيراً إلى أن إدارة الشؤون السياسية تقوم باستشارة مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بشأن الاجراء المناسب وستبلغ كلتا الحكومتين بالامر. [١]

٢- الديون : تقدر جملة الالتزامات الخارجية على العراق بنحو ٤٥٠ مليار دولار، كما أشار إليها وزير التخطيط العراقي في محاضرة له في دبي في شهر سبتمبر الماضي ٢٠٠٣ ، في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين ، وهي موزعة كالتالي: [٢]

- ٣٢٠ مليار دولار (تعويضات من جراء حرب الخليج الأولى والثانية).
- ١٣٠ مليار دولار (الدين الخارجي ومنها فوائد بقيمة ٤٧ مليار دولار).

وتقدر ديون الكويت منها بحوالي ١٣,٢ مليار دولار أمريكي بدون الفوائد المالية المستحقة على هذه الديون من تاريخ اقتراضها .

ارتبطت عمليات تسديد ديون العراق الكبيرة بايرادات النفط حصراً عبر استقطاعات معلومة ونسب اقرتها قرارات مجلس الأمن الدولي ما شكل حرمان العراق من وسائل وطرق واساليب اعتادت عليها الدول في تسديد ديونها وحرمته من مزايا ومضامين الاتفاقيات الثنائية والتعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية التي تتيح للبلد المديون مرونة اكثر في تسديد ما بذمته. [٣]

إن قرار ربط تعويضات الكويت وغيرها من الدائنين بالنفط ورسم آليات محددة وملزمة واستقطاعاتها من إيرادات النفط ومن أموال صندوق تنمية العراق قد أضر بالاقتصاد العراقي كثيراً. وإذا كانت فترة ما قبل ٢٠٠٣ لها ما يبررها نتيجة طبيعة العراق السياسية ونظامه الفاقد للشرعية فإن الفترة التالية للتحرر تتطلب إعادة النظر بالآليات التعويضية وذلك لإكساب الاقتصاد العراقي قوة أكبر وصلابة ومرونة للتعامل مع الديون وفق المفاهيم الدولية المتعارف عليها في التسديد وتتدرج أيضا ضمن مفاهيم السيادة الدولية، إذ من غير المعقول إستمرار معاملة العراق طيلة الفترة الماضية على أساس الضعف وعدم القدرة على التعامل الدولي رغم أن تشكيل صندوق تنمية العراق تم بمباركة وطنية وتم تجديد فترة الحصانة بناءً على طلبات

---

(1)الأمم المتحدة تؤيد تحويل التعويضات العراقية إلى استثمارات: http://www.alraimedia.com

(2) ديون العراق أكثر من ٤٥٠ مليار دولار، (٢٠٠٣)، نقلاً عن موقع البي بي سي العربية، ٢٠٠٣/١٢/١٩، على الرابط التالي: /http://news.bbc.co.uk

(3) مشكلة ديون العراق، (٢٠١١)، جريدة الصباح، ٢٠١١/٣/١٥، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.iraqdirectory.com

العراق إلا أن هذا التصرف أغفل مبدأ اقتصادياً مهماً كان بالإمكان التكيف معه وفق معطيات جديدة وتحولات واتفاقيات ثنائية واستثمارات وتبادل تجاري بعيداً عن التسديد المباشر، حيث تحرص البلدان على التعامل مع الديون بأساليب مستحدثة لا تثقل كاهل اقتصادياتها وفق الحدود المسموح بها استناداً إلى القرارات الدولية التي تحرم استقطاع ديون على حساب الحالة المعيشية لتلك البلدان. [1]

إن من أبسط حقوق العراق هو إختيار طريقة تسديد ديونه ومن خلال الاتفاقيات الثنائية والتعاقدات الجديدة لاسيما أن من مميزات الاقتصاد العراقي القدرة على النمو ويتمتع بأكبر منهاج استيرادي في المنطقة كما أن دولاً بعينها مستفيدة من هذا الأمر ومن غير مصلحتها إطلاق قيود العراق في التعامل الدولي باعتباره دولة كاملة السيادة ومن حقه اختيار الأسلوب الذي بموجبه يتم تسديد ديونه ضمن إطار زمني طويل ويكون في إعتبار أن الدول صاحبة الديون المستحقة على العراق يجب أن تراعي أولاً وأخيراً مسألة إعادة إعمار العراق التي تتطلب وقتاً وأموالاً باهظة.

أن هناك فرصاً للشركات الخليجية – بالأخص الشركات الكويتية – للمساهمة في إعادة إعمار العراق خاصة وأن الإدارة الأمريكية أعلنت أن الفرصة ستكون متاحة أمام الجميع، وفي هذه الحال ستكون الكويت واحدة من الدول التي ستساهم في إعادة إعمار العراق بسبب الموقع الجغرفي والقدرة الاستثمارية الضخمة وبسبب الديون الكويتية المستحقة على العراق أيضاً، لذا ستولد مرحلة إعادة أعمار العراق أعمالاً للشركات العاملة في الدول المحيطة بالعراق إضافة إلى الشركات من مختلف أنحاء العالم تقدر بمليارات الدولارات وذلك لتغطية الاحتياجات الداخلية للعراق .

من المؤكد أن الشركات الأمريكية ومعها البريطانية ستحصد أغلب المشاريع الكبيرة ، حيث وقعت مجموعة 'بكتيل' Bechtel الأمريكية العملاقة للبناء والأشغال العامة عقداً قيمته ٦٨٠ مليون دولار لترميم البنية التحتية في العراق. ومع ذلك سيكون للكويت دور كبير في إعادة إعمار العراق باعتبار أن السوق العراقي بحاجة إلى السلع الرئيسية والضرورية والأجهزة والتقنيات وهو ما يمكن تلبيته من السوق الكويتي وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي لها مخزون كبير في شتى القطاعات التجارية .

---

(1) مشكلة ديون العراق، المرجع السابق: http://www.iraqdirectory.com

وتبني توقعاتنا على أن تحقق الكويت استفادةً كبيرةً من إعمار العراق في ضوء ما يلي:

١- إن مرحلة التحول السياسي في العراق ستحمل في طياتها انفراجاً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهو ما سيؤدي بدوره إلى عودة العلاقات السابقة التي كانت تربط السوقين الكويتي والعراقي قبل الغزو العراقي. [١]

٢- أن قوة وحيوية القطاع الخاص الكويتي وخبرته في إعادة الإعمار والاستثمار ستجعل الكويت لها الأفضلية في إعادة إعمار العراق لعوامل الخبرة والجوار الجغرافي، حيث وقعت العديد من الشركات في القطاع الخاص الكويتي عقود إعمار في العراق. [٢]

يعتمد نجاح جهود إعادة الإعمار في العراق على التحولات البيئة العراقية ويقودها نحو مزيد من الأمن والاستقرار السياسي والمؤسسي، مع ضرورة تخلي الإدارة الأمريكية عن قناعاتها الإنفراد بالشأن العراقي وإفساح المجال نحو إشراك المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة في إدارة العراق, فضلاً عن مدى إلزامية ما تعهدت به الدول في سبيل المساعدة في إعادة الإعمار، حتي لا تتكرر تجربة إعادة إعمار كلاً من البوسنة وأفغانستان برغم التعهدات الدولية بالعمل علي إعادة إعمارهما، إلا أن ذلك لم يتحقق بالشكل الذي يعطي قدراً من التفاؤل بشأن إمكانية تحول تعهدات الدول في مؤتمر مدريد إلى واقع عملي[٣].

كانت الحكومة الكويتية من أولى الدول التي عبّرت عن إستعداد كبير للمساهمة في جهود إعمار العراق وذلك بطريقة عملية حتى قبل إنتهاء العمليات العسكرية هناك من خلال إمداد الشعب العراقي بالمؤن الغذائية ومياه الشرب النقية[٤].

---

(1) صحيفة المدار الإلكتروني،(٢٠١٠)، مرجع سابق، م**ستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com/

(2) العلاف، إبراهيم خليل، (٢٠٠٩)، مرجع سابق، **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار في مؤتمر مركز الدراسات الإقليمية** -جامعة الموصل، البيان الختامي وتوصيات المؤتمر العلمي السادس لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل والمنعقد للمدة من ٢٧ – ٢٨ أيار ٢٠٠٩ م بعنوان: "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار"

(3) علم الدين، منتصر، (٢٠٠٤)، مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق، ، **مجلة السياسة الدولية**، يناير ٢٠٠٤ – العدد رقم ١٥٥ ، ص٦٥.

(4) نشرة ميديل إيست ايكونوميك سورفي ميس ،(٢٠٠٣)، العدد الصادر في ٢٧-١٠-٢٠٠٣م ، نقلاً عن جريدة السياسة الكويتية في ٢-١١-٢٠٠٣م.

بعدها أعلنت دولة الكويت في إطار مؤتمر مدريد للمانحين في أكتوبر ٢٠٠٣ عن تقديم أكثر من مليار ونصف المليار دولار لتنفيذ مشاريع تنموية بالعراق يساهم فيها الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية.

وقد قرر مجلس الوزراء الكويتي المساهمة بمبلغ خمسة ملايين دولار للمساعدة في تلبية الإحتياجات الإنسانية التي ترتبت على أحداث النجف بالعراق، وكذلك إعتماد مبلغ (٦٠) مليون دولار تخصص لبناء مؤسسات تعليمية وصحية في مختلف مناطق العراق مساهمة من الكويت بمساعدة الشعب العراقي.

تنطلق الرؤية الكويتية بمساعدة العراق، من قناعتها بأن تحسين الظروف المعيشية والإقتصادية للشعب العراقي هي خطوة أولى بإتجاه تحسين الظروف الأمنية، هذا فضلاً عن تأثير المساعدات الإنسانية على تحسين العلاقات الشعبية بين البلدين.(١) وهذا ما أكده رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أثناء زيارته للكويت في مطلع تموز ٢٠٠٦ من أن لدى حكومته برنامجاً طموحاً لجذب رؤوس الأموال العربية قائلاً: "إننا نرحب من خلال هذا البرنامج بالمستثمرين العرب ورؤوس الأموال العربية لمن يريد أن يستثمر في العراق ونتمنى أن يوجهوا استثماراتهم في العراق في برامج إعادة الإعمار"(٢) .

وشدد المالكي من جانب آخر على أهمية حسم الأمور في كل القضايا من خلال الوضوح والشفافية لاسيما فيما يتعلق بموضوع الديون والمشاكل الفنية الحدودية والمشروعات المعطلة بين البلدين لأن الوضوح سيعمل على بناء قاعدة متينة من العلاقات ننطلق من خلالها، وبشأن قضية الديون قال المالكي"نحن نتطلع إلى مساعدة أشقائنا لاسيما أن هناك عدداً من دول العالم أسقطت ما نسبته ٨٠% من ديونها، ولذلك نحن نتمنى على أشقائنا مساعدتنا في هذا الشأن ."وبشأن القول أن دولة الكويت جزء لا يتجزأ من العراق أكد المالكي أن"مقولة دولة الكويت جزء من العراق تعتبر سيمفونية صدامية، والحديث بمثل هذا القول هو عود على بدء

---

(1) نوار، إبراهيم، (٢٠٠٣)، مستقبل العراق مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ١٥٢.

(2) حسن، علي دنيف، مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، **صحيفة أضواء الإلكترونية**، نقلا من الرابط الإلكتروني: www.aladwaa.nl

في إطار المؤامرة" مبيناً أن"هذا الموضوع محسوم بالنسبة لي ولن يكون هناك عودة إلى هذا المنطق التافه.".[١]

(1) حسن، علي دنيف، الصدر نفسه : www.aladwaa.nl

الخاتمة

رغم التحسن النسبي الذي طرأ على العلاقات الكويتية العراقية ، وبالذات منذ نحو ثلاثة اعوام، بإفتتاح سفارة الكويت في بغداد مجددا، الا انها بنظر العديد من المراقبين لاتزال دون الطموح ويشوبها الكثير من التوجس والمواقف المتحفظة من كلا الطرفين، والخلافات التي تثار بين اونة واخرى بين البلدين الجارين، على خلفية ملفات قديمة ــ جديدة، تلقي بظلالها على هذه العلاقات، بعد اكثر من ٢٠ عاما من الغزو العراقي للكويت، حيث لاتزال الاخيرة تطالب بتعويضات مالية قبضت منها لغاية الأن اكثر من ٣٠ مليار دولار، والاهم من كل ذلك، هو ملف حقول النفط و الحدود الشائك، حيث ينظر اكثر العرقيين على ان الترسيم الذي اجرته الامم المتحدة بعد غزو صدام للكويت، قضم الكثير من اراضي ومياه العراق دون وجه حق.

العراق والكويت بلدان جاران كانا وسيبقيان كذلك وهذا هو منطق الجغرافية الذي لا سبيل الى تغييره ولا امل غير ذلك . ونتيجة لذلك فلا خيار مفتوح امامهما الا ان يتعايشا بسلام ووئام بما يصب في مصلحة البلدين والشعبين، خاصة وان هناك الكثير الكثير من المشتركات بينهما باعتبارهما ينتميان الى منظومة البلدان العربية والاسلامية وقد عانيا معا من ظلم ودكتاتورية النظام المقبور ونزواته.

ان ابقاء الكثير من الملفات العالقة بين البلدين والتي غالبا ماتضغط اطراف اخرى دولية واقليمية وداخلية لاستخدامها كادوات لتازيم العلاقة بين البلدين باستمرار يشكل ناقوس خطر لابد ان يسترعي اهتمام الحكومة الكويتية ويستدعي معالجته من خلال سياسة الحوار البناء وترميم العلاقة بين الشعبين والتي التفت اليها الكويتيون حتى قبل سقوط النظام الصدامي مدركين ان السياسية الكويتية يمكن ان تصيب العلاقة مع الشعب العراقي بشرخ كبير قد يؤثر بصورة كبيرة على مستقبل العلاقة بين البلدين.

ان هناك فرصة كبيرة وسانحة لابد ان تستثمر لراب الصدع وانهاء الملفات العالقة بين البلدين من خلال مبادرات تتسم بالنوايا الحسنة خاصة مع ما تطلقه حكومة العراق الجديد باستمرار من تأكيد حرصها على توسيع وتمتين العلاقات مع الدول الاقليمية وبلدان الجوار وخاصة مع دولة الكويت التي يفترض ان تكون العلاقة معها وطيدة ومتينة بامتياز وان لا تشكل بعض العقبات ذات الجانب الذي يفترض ان يكون اقتصاديا بحتا عصب الازمة بين البلدين في الوقت الذي يحرص الكثير من المستثمرين الكويتيين والشركات الكويتية على توظيف الكثير من رؤوس الاموال في العراق.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كانت كما يلي:

١. التأثير على الأمن القومي من خلال جميع الخلافات والمعوقات القائمة والمتوقعة في مسار العلاقات الكويتية العراقية والتي لها أثر في حقيقة الجوار بين البلدين والتي تجعل كلاً منهما بحاجة لعلاقات تعاونية مع الآخر، وتجعل دولة الكويت تحديداً معنية باستقرار الأوضاع بالعراق سواءً ما يتعلق بالناحية الأمنية أو بطبيعة الحكم أو بالعلاقة بين الطوائف والجماعات العراقية وهي كلّها أمور تؤثر حتماً على الأمن القومي الكويتي، ومن ثم تتطلب حداً أدنى من التعاون والتنسيق السياسي بين البلدين لتحجيم التداعيات السلبية على الكويت.

٢. التسليم بموضوعية الرؤية الكويتية الحالية تجاه العراق في تناولها لقضايا العلاقات المشتركة،لأن الحاجة تظل قائمة لصياغة رؤية شاملة من جانب القيادات الكويتية والتي تتضمن تصوراً واضحاً للسيناريوهات العراقية المستقبلية وحلولاً لمختلف المشكلات المتوقعة بالعراق وتحمل بُعداً خارجياً، بالإضافة إلى تضمين تلك الرؤية إستراتيجية للتعامل مع ملفات العلاقات الكويتية – العراقية دون انتظار لترتيبات الوضع السياسي النهائي بالعراق.

٣. مطالبة قطاع كبير من المحللين الحكومة الكويتية بالتريث وعدم الاندفاع بخطوات إجرائية رسمية تجاه التطبيع الكامل مع الحكومة العراقية الحالية حتى تتضح الرؤية حول مبادئ وسياسات الحكم العراقي الجديد ، ينطبق ذلك على مسألة معاهدة السلام الشاملة التي يشير إليها الطرف العراقي حالياً كبادرة لحُسن النوايا، حيث من المفضل الانتظار حتى قدوم حكومة عراقية منتخبة تحظى بشرعية داخلية ودولية أكبر.

٤. إن ما يرشح تلك العلاقات هي مزيد من التعاون المبني على تأييد شعبي أو باتجاه التصادم هو طبيعة الفكر الحاكم للسلطة العراقية سواء الحالية أو المستقبلية، وعليه تصبح القضية الأساسية في مستقبل العلاقات بين البلدين هي محاربة الفكر العدائي الذي نجح النظام العراقي السابق في غرسه في نفوس آلاف العراقيين، فكلاً من العراق والكويت ضحايا لمذهب سياسي توسعي نقله حزب البعث من التجربة الألمانية التي تضع تشابه الثقافات مبرراً للتوسع والضم.

٥. إن أي إستعراض موجز للعلاقات الكويتية العراقية منذ إعتلاء البعث لسدة الحكم في العراق يقدم شريطاً للمعاناة الكويتية من هذا التيار ومثيله التيار القومي العربي الذي تعاطف مع غزو صدام حسين للكويت في إطار شعارات تستبيح سيادة دول الخليج بوجه عام وليس الكويت فقط وتدعي حق الشراكة في أموالها وتشكك في شرعية حدودها وتتعامل معها بابتزاز وتحاول استعداء الرأي العام عليها وتثير الشعوب ضد حكّامها.

في هذا الإطار يمكن تحديد محورين لمحاربة الفكر المعادي لتطوير العلاقات بين البلدين:

المحور الأول: التنسيق مع السلطة العراقية لتنقية المناهج التعليمية من آثار هذا الفكر الذي ترك بصمات واضحة على المواد التعليمية لاسيّما الجغرافية والتاريخية، وفي المقابل يعمل الطرفان على تضمين المناهج والأفكار السليمة والمعلومات والحقائق التاريخية الموضوعية حول علاقة البلدين ومواقف الكويت تجاه القضايا العراقية على مدار العقود الماضية.

المحور الثاني: إيجاد رأي عام كويتي داخل العراق له أضلاع إعلامية وسياسية واقتصادية يقوم من جهة بالرد على الأكاذيب والإدعاءات التي تتعرض لها الكويت، ويساهم من جهة أخرى في إيجاد عمل مؤسسي يخدم مستقبل البلدين.

من هنا تنبع أهمية تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في البلدين لتجاوز العامل النفسي الذي يعوق تطور العلاقات، فضلاً عن تفعيل دوْر الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الجهود الرسمية الرامية لتعميق التواصل بين الشعبين مع الالتزام بالثوابت التي ترفعها دولة الكويت وهي عراق ديمقراطي تتعايش فيه الطوائف المختلفة بسلام في إطار سياسي يحترم حقوق المواطنين وينتهج خطاباً عقلانياً ومقبولاً من المجتمع الدولي.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

١. تطوير جامعة الدول العربية تطويراً جذرياً وتحويلها إلى جامعة أكثر فاعليّة سواء مايتعلق بميثاقها أو بمؤسساتها أو بالاتفاقيات والمعاهدات التي إنبثقت عنها، وإصلاح العلاقات العربية – العربية بوصفها الكفيل بتفعيل أداء الجامعة، والواجب يقتضي أن يكون هذا التغيير مدروساً دراسة علمية حتى تصبح الجامعة أداة أفضل وأقدر على تحقيق آمال العرب في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها الأمة العربية.

٢. دعوة الدول المجاورة للعراق، العربية والإسلامية إلى مساندة الحكومة العراقية في الطلب من الأمم المتحدة لتأكيد استقلالية العراق، وإلغاء ديونه، ودعمه لانجاز إعادة البناء والنظر في أمر تعويضه عمّا حلّ به من تفكك وانهيار مؤسسات الدولة وما رافق

ذلك من عنف، وصراعات أودت بحياة الكثير من العراقيين الأبرياء وخاصة من المدنيين.

٣. تنمية مجالات العمل العسكري بين العراق والكويت والدول العربية، ضمن برامج مستقبلية في ميادين التدريب المشترك، وإجراء التمارين التعبوية، والتمارين الهيكلية للمقرات، والتبادل المعرفي للعلوم العسكرية، والتعاون في مضمار التصنيع عن طريق استثمار الخبرات المشتركة في البحث والتطوير في مجال التصنيع العسكري في هذا القطاع واستثمار الإمكانات المادية لدول الخليج العربية.

٤. بناء مقومات الأمن الوطني لدول الخليج العربية عبر تنمية الاعتماد الإقليمي على الذات في إطار النظام الإقليمي العربي، والانتقال من الاعتماد على الحماية العسكرية الأجنبية إلى بناء قدرات دفاعية لهذه الدول على أن ترتبط هذه القدرات بنظام إقليمي عربي للأمن والاستقرار وعدم الاعتداء، وتوظيف الدبلوماسية، وحسن علاقات الجوار من ناحية، والتفاهم بين الحكومات من ناحية أخرى، لبناء جسور الثقة في الترتيبات الإقليمية وانتفاء الحاجة إلى القوات الأجنبية.

٥. دعوة العراق والكويت إلى حل المسائل العالقة وضرورة فتح الأبواب على مصاريعها لعودة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، ويمكن أن يكون الاستثمار وإعادة اعمار العراق المدخل الأساسي لذلك مع كل الدول العربية والمجاورة.

٦. يجب أن ينطلق التعاون الاقتصادي بين البلدين من منظور اقتصادي وأمني مشترك يستند على المصالح المشتركة بين البلدين التي تعتبر الضمانة الأهم لعلاقات سياسية طبيعية بينهما والنظر إلى مساهمة الكويت وقطاعها الخاص في إعمار العراق كمدخل إلى تعاون دائم ومتطور بين شريكين في التنمية، تعاون يقوم على أسس متينة وعادلة تضمن مصالح البلدين على حد سواء وتزيد من شأنهما وتلاحمها، لتدعم الاستقرار والتقدم في المنطقة ككل
.

٧.على أي حكومة عراقية مقبلة أن تطبق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالحدود والسيادة، وتستكمل برنامج التعويضات المترتبة على الغزو العراقي للكويت.

٨.أن يكون للمؤسسات التشريعية في البلدين (مجلس الأمة والبرلمان العراقي المنتخب الجديد) الدور الفاعل والأساس لتقريب وجهات النظر ونزع أي فتيل للخلاف من خلال اللجان الفنية المشتركة والوفود والزيارات المتبادلة والتنسيق التشريعي .

٩. ترى الباحثة أن أنضمام العراق الى مجلس التعاون الخليجي سيساهم في جعل العراق اكثر ارتباطاً سياسياً واقتصادياً بدول مجلس التعاون الخليجي وسيلعب دوراً مهماً في أمن واستقرار منطقة الخليج العربي في المرحلة المقبلة .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم دشتي : "**العراق إلى أين؟**" تقرير بإشراف أ.د. رمزي سلامة ، صادر عن إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة – دولة الكويت – نوفمبر ٢٠٠٣م

- أبو دية، سعد (١٩٨٣)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان .

- أبو طالب، فتحي، (٢٠٠٢)، **رحلة العودة من الكويت أثناء الغزو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- أحمد عبد الونيس شتا : "**العلاقات الكويتية – العراقية : ١٩٦٣-١٩٩٠**" ، أحمد الرشيدي وآخرون.

- أحمد يوسف أحمد، "**أزمة الخليج والنظام العربي، في أزمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل**"، مطبعة اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٩٠.

- أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وأزمة الخليج"، **ورقة قدمت إلى ندوة "أزمة الخليج ـــ الأبعاد الإقليمية والدولية**"، نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ يناير ١٩٩١.

- أحمد يوسف أحمد، **الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء**، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢م.

- إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة – دولة الكويت – نوفمبر ٢٠٠٣م.

- آراء مجموعة من نواب مجلس الأمة، **صحيفة الوطن ٢٠٠٣/٤/١١.**

- إسماعيل، محمد صادق، العلاقات الخليجية الإيرانية..والحذر المتبادل ٢٠١٠-٠٥-١٣.

- أسيري، عبد الرضا (١٩٩٢)، س**ياسة الكويت المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، تحديات،** ط٢، جامعة الكويت: الكويت.

- أسيري، عبد الرضا (١٩٩٣)، **سياسة الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة في المستقبل،** مجلة العلوم الاجتماعية، ع١، جامعة الكويت: الكويت.

- **الأمم المتحدة تؤيد تحويل التعويضات العراقية إلى استثمارات،** جريدة الرأي الكويتية الالكترونية، بدون تاريخ، بدون اسم مؤلف، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.alraimedia.com/alrai

- إيران ، حسن كنعان ، (٢٠٠٦)، **العراق في السياسة الأمريكية من ١٩٩٠-٢٠٠٦،** رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الدولية.

- ايفانزر، غراهام، نيونهام، جيفري، (١٩٩٨)**. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،** ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت : http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

- بدران، ودودة (٢٠٠٢)، دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ندوة العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

- بدون أسم كاتب، بدون تاريخ، نقلاً عن موقع المعرفة على الرابط التالي: http://muhtawa.org

- بدوي، محمد طه (١٩٧٣) **مدخل إلى علم العلاقات الدولية،** دار النهضة العربية، بيروت.

- تصريحات رجال الدين والعلماء العراقيين، **صحيفة الوطن** ٢٠٠٣/٤/١١.

- تصريحات وزير الإعلام الكويتي أحمد الفهد، **صحيفة الرأي العام** ٢٠٠٣/٤/١١م.

- تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، **الوطن** ٢٠٠٤/٧/١٠م.

- تصريحات وزير الخارجية الكويتي، د. محمد الصباح، **الحياة** ٢٠٠٤/١٠/١م.

- تصريحات وزير الخارجية الكويتي، د. محمد الصباح، الشرق الأوسط ٢٠٠٤/٧/٢٢م. أخبار الاتحاد، العلاقة العراقية – الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصرحات النيابية بين العراق والكويت، ملفات لصادرة عن المجلس الوطني الكردستاني، ٢٠٠٥

- تصريحات وزير الخارجية الكويتي، د. محمد الصباح، **صحيفة الوطن الكويتية**، ٢٠٠٦/٩/٢٠م.

- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩١.

- توفيق، سعد حقي (٢٠٠٤)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، عمان.

- جراهام فولر ، دراسات عالمية 'العراق في العقد المقبل : هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢؟' ، **مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية**، العدد ١٤ ، بدون سنة نشر .

- **جريمة الغزو العراقي للكويت ــ** أحداث ووثائق، إدارة الثقافة والنشر، المركز الإعلامي الكويتي، القاهرة، أبريل ١٩٩١.

- جلود، ميثاق خير الله، **مستقبل العلاقات السياسية العراقية- الخليجية** قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل، دار الكتب والوثائق- بغداد.

- جمال زكريا قاسم، "**تاريخ الخليج الحديث والمعاصر**"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، المجلد الخامس.

- جيل كريستال 'التحول الاجتماعي والطموحات المتغيرة وأمن الخليج' ، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية** ، أبوظبي ، ١٩٩٨م .

- حسن، علي دنيف، **مستقبل العلاقات العراقية الكويتية**، صحيفة أضواء الإلكترونية، نقلا من الرابط الإلكتروني: www.aladwaa.nl

- حسنين توفيق إبراهيم : "**العلاقات الكويتية – العراقية الجوانب السياسية** ١٩٦٣م–١٩٩٠" .

- حسنين توفيق إبراهيم، **'إمارة الكويت من النشأة حتى الحماية البريطانية – الأوضاع الداخلية '**.

- الحلوة، محمد، (١٩٨٤)، **العلاقات الدولية** ، ط١ ، عمان: دار الكرمل.

- دالاس ،أولان ،**تاريخ ملك ومملكة الحسين ١٨٩٣–١٩٩٩**، دار جروس برس لندن ، حزيران ١٩٩٩.

- الدويهي، أحمد حمود، **سياسة الكويت الخارجية من (١٩٦١–١٩٩١)**، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية: عمان.

- ديون العراق أكثر من ٤٥٠ مليار دولار، نقلاً عن موقع البي بي سي العربية، ٢٠٠٣/١٢/١٩، على الرابط التالي: http://news.bbc.co

- الرميحي، محمد، **قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الكويتية**،،الطبعة الأولى، سبتمبر، ٢٠٠٤

- زكي، محمد فاضل، (١٩٧٢)، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد.

- زهرة ديكسون **'الكويت كانت منزلي'** دار الكتاب العربي.

- سالم ، محمد صلاح، (٢٠٠٣)، العراق: ماذا جرى واحتمالات المستقبل؟ ط١، **الهرم**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص ٥٠.

- سعد الدين إبراهيم ، 'المجتمع والدولة في الوطن العربي' (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ١٩٨٨).

- سليم، محمد السيد (٢٠٠٢)، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

- شدود، ماجد محمد (١٩٩١)، **العلاقات السياسية الدولية**، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

- شقير، شفيق، **قراءة في مواقف الدول العربية من العراق**، * قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت، ٢٠٠٣ نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net

- صبحي ناظم توفيق، مجلة **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤، إبريل ٢٠٠٦م.

- صحيفة المدار الإلكتروني: **مستقبل العلاقات الكويتية العراقية .. رهن بمحددات الأمن والمصداقية والثقة السياسية المتبادلة**، ٢٠١٠، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.almadar-kw.com/

- صلاح النصراوي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦م.

- الضبيعي، يوسف محمد، (١٩٩٩)، **المسؤولية الدولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.

- ظافر محمد العجمي، (٢٠٠٦)، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- عباس النصراوي، "**الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ ــ ٢٠١٠**"، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان ١٩٩٥.

- عبدالرحمن رشدي الهواري، "**تجربة التعاون العسكري الخليجي لتحرير الكويت**"، الندوة العلمية الخامسة، دول مجلس التعاون الخليجي ــ وحدة التاريخ والمصير، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت، نوفمبر ١٩٩٣.

- عبدالله الغنيم وآخرون : "الكويت وجوداً وحدوداً" **مركز البحوث والدراسات الكويتية** ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧م.

- عبدالله يوسف الغنيم، وآخرون، "**العدوان العراقي على الكويت ــ الحقيقة والمأساة**"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ط٢، ١٩٩٤.

- عبدالملك التميمي : العلاقات الكويتية – العراقية ،**صحيفة السياسة** ، ٣-٩-٢٠٠٢ .

- العلاف، إبراهيم خليل، **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار في مؤتمر مركز الدراسات الإقليمية** -جامعة الموصل، ٢٠٠٩ البيان الختامي وتوصيات المؤتمر العلمي السادس لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل والمنعقد للمدة من ٢٧ – ٢٨ أيار ٢٠٠٩ م بعنوان: "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار"

- العلاقة العراقية ــ الكويتية بين الأمس واليوم أزمـــــة التصريحات النيابيـــة بيـــــن العـــــراق والكويـــــت إعداد أخبار الاتحاد، ، **ملفات صادرة عن المجلس الوطني الكردستاني**، ٢٠٠٥.

- علم الدين، منتصر، مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق، **مجلة السياسة الدولة يناير ٢٠٠٤ – العدد رقم ١٥٥ .**

- علوان، قاسم، أفق العلاقات العراقية الكويتية... من ما قبل اعلان الاستقلال وإلى المستقبل المفترض، **مجلة الحوار المتمدن** – العدد: ١٣٥٢ – ٢٠٠٥ / ١٠ / ١٩_

- علي الفواز، **الحكومة العراقية ومشروع البناء الوطني، ٢٠١٠/١٠/١٢**، موقع حزب الدعوة الإسلامي، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.al-daawa.org

- العنزي، رشيد حمد (١٩٩٩)، **المسؤولية الدولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الكويت: الكويت.

- العنزي، محمد نايف (٢٠٠٠)، **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (١٩٦١-١٩٧٣)**، ط١، مركز الدراسات والبحوث الكويتية: الكويت.

- عودة بطرس عودة، "**حرب الخليج من المسئول؟**"، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، ط٣، ١٩٩٢.

- عوض، عبد الفتاح (١٩٩٦)، مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي، **مجلة الدبلوماسي السعودية**، العدد ١٨.

- غالي، بطرس بطرس (١٩٨٩). **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

- فارس، هاني، (٢٠٠٤)، **الآثار السياسية- الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية**، محمد الهزاط (محرر)، احتلال العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- فاضل، صدقة يحي، (٢٠٠١). **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، في: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية.

- فضة، محمد (١٩٨٠)، **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث من ٤٩-١٩٦٩**، مطابع وزارة الأوقاف عمان.

- فؤاد مطر وآخرون، "**موسوعة حرب الخليج ــ اليوميات. الوثائق. الحقائق**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤، الجزء الثاني.

- فؤاد مطر وآخرون، "**موسوعة حرب الخليج ــ اليوميات. الوثائق. الحقائق**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤، الجزء الأول.

- القباع، سعود (١٩٨٦)، **السياسة الخارجية السعودية**، مطابع الفردوس، الرياض.

- القهيوي، مها علي ، (٢٠٠٣) ، **العلاقات العراقية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨٠–٢٠٠٠**، الإطار السياسي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- القيسي، حنان، **تقرير عن الأضرار التي لحقت بالكويت من جراء الغزو العراقي، ٢٠٠٨**، نقلاً عن موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على الرابط التالي: http://www.kuna.net.kw

- الكاتب، غسان، **للعراق والكويت دبلوماسية تصنع المستقبل**، موقف بغداد بوست ٢٠١١، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.baghdadpost.net

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (١٩٩٠)، **الموسوعة السياسية**، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

- لجنة من المختصين، "**ترسيم الحدود العراقية ــ الكويتية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**"، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣.

- لطفي منال ، عامان على اندلاع حرب الخليج ادارة نتائج ما بعد الحرب ، مجلية السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة ، يناير ١٩٩٣.

- المالكي، حميد، العراقيون والقوى السياسية يعترفون بسيادة واستقلال حدود دولة الكويت، قرار تخطيط الحدود قاعدة لعلاقات المستقبل بين العراق الجديد ودولة الكويت، **صحيفة الطبيعة**، السبت ٢٢ ربيع الأول، ٢٠٠٣م، العدد ١٥٧٨.

- **المبادرة السعودية حول القوات الإسلامية في العراق**، بدون تاريخ، نقلاً عن موقع حجاز على الرابط التالي: http://www.alhejazi.net

- المباركي، يوسف المبارك، الحدود الكويتية – العراقية: القديم والجديد، **جريدة الشرق الأوسط**، الثلاثـاء ١٢ رجـب ١٤٢٦ هـ ١٦ اغسطس ٢٠٠٥ العدد9758 .

- مجلس الامة الكويتي : تقرير لجنة تقصي الحقائق من موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت ، **تقرير غير منشور** ، الكويت ١٩٩٥.

- مجموعة من الباحثين ، المدخل السياسي والتاريخي لمنشأة مجلس التعاون الخليجي ، مجلس الأمن الكويتي :**الامانة العامة لادارة البحوث**،الكويت،١٩٩٤..

- محمد دخيل العصيمي، "**الكويت ــ تاريخ. أحداث. تحرير. وثائق. أشعار**"، المؤلف، ط١، ١٩٩١.

- محمد رضا فوده، "الأمن القومي للخليج العربي"، ال**صلاح للدراسات والإنتاج الإعلامي**، القاهرة، ١٩٩١.

- محمد عبدالله العبد القادر : "الحدود الكويتية العراقية" **مركز البحوث والدراسات الكويتية** ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ .

- محمد قاسم، "خريطة التفاعلات العربية في أزمة الخليج"، أوراق الشرق الأوسط، **المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط**، القاهرة، الرقم (٧) نوفمبر ١٩٩٠.

- مرزوق، طلال زيد عبد الله، (٢٠٠٢)، **المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية:** دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- مركز البحوث والدراسات الكويتية، "**تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة**"، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

- **المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية (الكويت)، تقرير تحليلي غير دوري**، العدد الثاني، الكويت وعراق ما بعد صدام: رؤية إستشرافية، السنة الرابعة، ٢٠٠٣/٤/١٤م.

- **المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،** الكويت، قضايا الكويت: الاعتداءات العراقية على الحدود الكويتية وتهديد الأمن القومي الكويتي، السنة السابعة، العدد ٢٣، ٢٠٠٦/١٠/٢م

- **مركز الوطن للمعلومات والدراسات** ، المرجع السابق، السياسة الخارجية رقم التصنيف ٥-٦ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٤، الكويت ، جريدة الوطن.

- **مركز الوطن للمعلومات والدراسات** ،السياسة الخارجية الكويتية : رقم التصنيف (٥-٦) بتاريخ ١٩٩٧/٩/٣،الكويت ،جريدة الوطن .

- **مستقبل العلاقات السياسية العراقية- الخليجية** ميثاق خير الله جلود قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل، دار الكتب والوثائق- بغداد.

- **مشكلة ديون العراق،** جريدة الصباح، ٢٠١١/٣/١٥، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.iraqdirectory.com/

- مصطفى حبيب، **العلاقات الكويتية العراقية وفاق بعد فراق،** ٢٠١١/٣/١، نقلاً عن موقع صوت العراق، على الرابط التالي: http://www.sotaliraq.com/iraq

- مقلد اسماعيل صبري ، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤.

- الملائكة، ملهم، **ملف التعويضات العراقية للكويت - عائق أمام تطورت العلاقات بين البلدين،** مراجعة عماد مبارك غانم، ٢٠٠٣، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.dw-world.de

- موقع قناة الجزيرة الاخبارية على الانترنت :الملفات الخاصة، http;//www.aljazeera.net

- نازلي معوض أحمد وصالح عبدالرحمن أحمد " **أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى ١٩٦١ – ١٩٦٣**" ، أحمد الرشيدي وآخرون .

- نافعة، حسن (٢٠٠٢)، **مبادئ علم السياسة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

- النجار، مصطفى عبد القادر ، قاسم، جمال زكريا، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي:** دراسة وثائقية في التاريخ الدولي، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

- نشرة ميديدل إيست ايكونوميك سورفي ميس ، العدد الصادر في ٢٧-١٠-٢٠٠٣م .

- نعمة، هاشم كاظم (١٩٧٢)، **العلاقات الدولية**، مؤسسة دار الكاتب، الموصل.

- النواب: عبد الواحد العوضي، عصام الدبوس، علي الهاجري، محمد العنجي، عبد الله الفحماء، **صحيفة الأنباء** ٢٠٠٤/٨/٣٠م.

- نوار، إبراهيم، (٢٠٠٣)، مستقبل العراق مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ١٥٢.

- الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٧)، **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان ، دار عمان للنشر.

- هشام ومحمد علي حافظ، "**الكتاب الأسود ـ وثائق ومشاهدات الغزو العراقي للكويت**"، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، لندن.

- الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦) الكويت.

- وثائق الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، "**الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦)**"، المجلد التاسع.

– وجيه عبدالمجيد وآخرون، "**أبعاد واحتمالات أزمة الخليج**"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٠.

– يونان لبيب رزق 'النشأة دولة العراق وقضية الحدود الكويتية العراقية ' ١٩١٩–١٩٥٨م .

القرارات الدولية

-قرار الأمم المتحدة رقم (٦٢٢) لعام (١٩٩٠).

-قرار الأمم المتحدة رقم (٦٦٠) لعام (١٩٩٠).

-قرار الأمم المتحدة رقم (٦٦٤) لعام (١٩٩٠).

-قرار الأمم المتحدة رقم (٦٧٤) لعام (١٩٩٠).

-قرار الأمم المتحدة رقم (٦٧٨) لعام (١٩٩١).

المراجع الأجنبية:

–Dahi, Robert, (ed): Political Opposition in Western Democraceis,(New Haven, Yale University Press, 1948).

Easton، David، **A Framework for Political Analysis**، New Jersey، Prentice – Hall، Inc.، 1965.

–Joseph، Frankel، **The Making of Foreign Policy**، An Analysis of Decision –Making، London، New York، Oxford University Press، 1967.

-Mikhail S. Gorbachev، (1987)، **Perestroika**، New York، Harper & Row Publishers، 1987.

-Morganthau، Hans، (1960)، **Politics among Nations**، New York، Alfred Knopf، 1960.

-Morton Kaplan, System and process in international politics, John Wiley, INC,New York,1964.

-Oran، Young، **System of political Science**، New Jersey، Prentice -

KUWAITI –IRAQI RELATIONS

(1990-2010)

By

Ibtisam tremendous Hilal Anzi

supervisor

Dr.Ghazi Raba'ba

Abstract

The significance of the study to identify the nature of the level of Kuwaiti-Iraqi relations and the impact factor of the Iraqi invasion of Kuwait in changing the concepts of the foreign policies of the State of Kuwait at the regional level, Arab and international, and then the U.S. occupation of Iraq (2003) and the impact on the development of relations between the two countries that was directly reflected the two countries and two peoples, and thus its impact on Arab relations - Arab. This study aimed to identify the nature of relations between the two countries and the determinants of the constants of this relationship during the period from 1990 to 2010, what is the most important variables or factors that influence foreign policy toward Iraq after Kuwait in 1990?

The study found that despite all the differences and constraints of existing and expected in the course of Kuwaiti-Iraqi relations, it is established that the fact-neighborly relations between the two makes both of them need for cooperative relationships with others, and make the State of Kuwait specifically concerned with the stability of Iraq, whether in the aspect of security or the nature of governance or the relationship between Iraqi sects and groups all of which inevitably impact on the national security of Kuwait, and then require a minimum of cooperation and political coordination between the two countries to limit the negative repercussions on Kuwait.

The study recommends recognizing an objective vision of Kuwait's current position on Iraq in addressing the issues of mutual relations, the need still exist for the formulation of a comprehensive vision of the leaders of Kuwait include a clear vision to the scenarios for Iraq's future and solutions to various problems anticipated in Iraq and assume an external dimension, this is as well to include this vision a strategy to deal Kuwait's relations with the files - Iraq without waiting for final arrangements, the political situation in Iraq.

Must be based on economic cooperation between the two countries from an economic perspective and a common security based on common interests between the two countries which are considered the most important guarantee for the normal political relations between them.

And consider the contribution of Kuwait and its private sector in the reconstruction of Iraq as an entry point to the cooperation of a permanent and evolving between the two partners in development cooperation based on solid foundations, just to ensure the interests of both countries and the increase would and coherence, to support the stability and progress in the region as a whole, any Iraqi government to come to apply United Nations resolutions related to the borders and sovereignty, and completed the program of compensation arising from the Iraqi invasion of Kuwait.